

مقدمة

تؤدي المصارف المركزية دوراً محورياً في التدخل في سوق القطع الأجنبي وتحقيق الاستقرار في الأسعار، لذلك فهي تواجه مخاطر متعددة ومتنوعة ناجمة عن تنفيذ عملياتها الأجنبية، مما فرض تحدياً جديداً على صانعي السياسة المصرفية والنقدية، وعليه دعت الحكومات والمؤسسات الرقابية العالمية للتركيز على تقييم مخاطر القطع الأجنبي من خلال وضع العديد من القواعد والمعايير لتحديد تلك المخاطر وقياس مراكزها، وهذا يتطلب المعالجة المحاسبية الصحيحة لعمليات القطع الأجنبي ومخاطرها لكونها تؤثر تأثيراً مباشراً على الأوضاع المالية للمصارف، بناء عليه حرص مصرف سورية المركزي في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة و المتميزة بالتبدلات في أنماط التجارة الدولية على تطبيق المعايير المتعلقة بتقييم مخاطر عملياته بالقطع الأجنبي بشيء من التمهّل والتدرج، إذ تقوم مديرية العمليات المصرفية ومديرية العلاقات الخارجية بتنفيذ جميع عمليات القطع الأجنبي ومتابعتها في حين تقوم مديرية الحسابات العامة بمسك الحسابات الخاصة بالعملاء الأجنبية العائدة للمصرف المركزي والمصارف والمؤسسات العاملة.

مشكلة البحث:

يتعرّض مصرف سورية المركزي لمخاطر انخفاض قيمة موجوداته ومطلوباته بالقطع الأجنبي نتيجة حساسيتها الكبيرة تجاه تغيرات السوق العالمية، وبات يواجه صعوبة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتقييم مخاطر عمليات القطع الأجنبي في ظل اختلاف القواعد والسياسات المحاسبية المتعلقة بها، إلى جانب تحديد مدى ارتباطها بالمخاطر المالية الأخرى وبيان آثارها على محفظة احتياطياته الأجنبية وبالتالي على شكل ومضمون تقاريره المالية.

وعليه تتمحور مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- 1 - هل يؤثر تطبيق تعليمات وقرارات مصرف سورية المركزي حول تقييم مخاطر القطع الأجنبي على شكل ومضمون تقاريره المالية السنوية؟
- 2 - هل يوجد علاقة بين مؤشرات مخاطر القطع الأجنبي ومؤشرات المخاطر المالية الإجمالية لدى مصرف سورية المركزي؟
- 3 - هل يؤثر تنوع محفظة الاستثمار الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي في الحد من مخاطر القطع الأجنبي وتحقيق التوزيع الأمثل للأصول الأجنبية؟

الدراسات السابقة:

قام الباحث بعرض لأهم الدراسات الأجنبية والعربية المتعلقة بموضوع البحث، والتركيز على أبرز النتائج التي توصلت إليها:

أولاً: الدراسات الأجنبية:

1 دراسة *Wang, Baoqian and Cao, Tingting and Wang, Shu* (2014)، بعنوان:

" أبحاث حول مخاطرة سعر الصرف في المصارف الصينية استناداً إلى نموذج كارتش

المزدوج"¹:

أهم ما توصلت إليه الدراسة في أن معدل صرف الدولار أقل تذبذباً من اليوان الصيني، كما أظهرت نتائج المحاكاة لمكونات محفظة القطع الأجنبي أن أدنى قيمة للمخاطر VaR التي يمكن التعرض لها تساوي ($0.00933 = VaR$) وأن النسبة المثلى من أصول العملات الأجنبية الواجب الاحتفاظ بها في المصارف التجارية الصينية تبلغ 35% من عملة الين، و 65% من عملة الدولار.

2 دراسة *Frațila, Laurențiu and Șova, Robert and Ion, Luminița and*

Borisov, Daniela (2013)، بعنوان: " تحليل التعرض لمخاطر العملة على مستوى

الوحدة المصرفية"²:

خلصت الدراسة على وجود اختلافات في قيم التعرضات لمخاطر العملة، إلا أن هذه القيم مقبولة عموماً وضمن الحدود المسموح بها وفق تعليمات المصرف المركزي مع الأخذ في الاعتبار أن صافي مركز العملة يجب ألا يتجاوز في نهاية يوم العمل المصرفي نسبة 20% من الأموال الخاصة للمؤسسة المالية، وعليه يعتبر المصرف إحدى الوحدات المصرفية المستقرة مع احتمالات جيدة لتحقيق نسب ربحية عالية.

3 دراسة *Zhang, Zhichao and Chau, Frankie and Xie, Li* (2013)،

بعنوان: "استراتيجية تخصيص الأصول في إدارة الاحتياطات الأجنبية للمصرف المركزي-

منهج جديد"³:

وأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كالاتي:

- يتيح استخدام هذا المنهج المتمثل في إنشاء محافظ فرعية باتخاذ قرارات أفضل لمديري الاستثمار في المصرف المركزي على أساس العوائد المتوقعة والمخاطر المحتملة.

¹ Wang, Baoqian and Cao, Tingting and Wang, Shu, 2014, "The Researches on Exchange Rate Risk of Chinese Commercial Banks Based on Copula-Garch Model", Modern Economy, available at: <http://www.scirp.org/journal/PaperInformation.aspx?paperID=46200>

² Frațila, Laurențiu and Șova, Robert and Ion, Luminița and Borisov, Daniela, 2013, "Analysis of Exposure to Currency Risk at the Level of A Banking Unit", Management & Marketing, Challenges for the Knowledge Society, Vol. 8 Special Issue.

³ Zhang, Zhichao and Chau, Frankie and Xie, Li, 2013, "Strategic Asset Allocation for Central Bank's Management of Foreign Reserves: A new approach", Munich Personal Repec Archive, MPRA Paper No. 43654, posted 8, Germany

- إمكانية ضبط مخصصات الاحتياطيات المستثمرة عبر المحافظ الفرعية من خلال قياس المخاطر وتحديد ما هو مرغوب منها.

4 دراسة *Yongzhong, Wang and Freeman,Duncan* ، (2013)، بعنوان: " الأزمة

المالية العالمية وإدارة احتياطيات القطع الأجنبي في الصين":¹

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- تواجه عملية إدارة الاحتياطيات الأجنبية واستثماراتها في الصين بعض مخاطر أسعار الصرف نتيجة انخفاض قيمة عملة الدولار في الأجل الطويل، وتؤدي عملية التنويع في أصول الدولار الأمريكي في تحقيق أفضل العوائد الممكنة مع مستوى مقبول من الخسائر من خلال تقسيم محافظ الاحتياطيات الأجنبية إلى محفظتي سيولة واستثمار.

5 دراسة *Zhang, Ning* ، (2012)، بعنوان: " قياس وتغطية مخاطر سعر الصرف في

المصرف المركزي":²

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج وهي:

يؤدي تقلب أسعار القطع الأجنبي إلى زيادة المخاطر الدولية وتضخم خسائر قيمة العملة لدى المصرف المركزي في نفس الوقت، ويؤثر تحليل حساسية عوامل الخطر في تخفيض القيمة عند الخطر لمحفظتي الاحتياطيات الأجنبية للمصرف المركزي بالشكل الذي يحسن قدرة الدولة على السداد وتحقيق التوازن المطلوب بين الأصول والديون الخارجية.

6 دراسة *Bonaci, Carmen and Filip, Crina and Strouhal, Jiri and Matis, Alina* ، (2012)، بعنوان: " الجوانب المحاسبية للتحوط من مخاطر العملة":³

خلصت الدراسة إلى أن هناك فجوة بين المدراء والمستخدمين في المعلومات ذات الصلة بمخاطر العملة مما يعني انعدام الشفافية في التقارير المالية، كما تؤثر تقنيات الحوكمة الداخلية المستخدمة في مدى استخدام مشتقات العملة وكذلك فإن للبيئة التنظيمية والتشريعية دور كبير في ذلك.

¹ Yongzhong, Wang and Freeman,Duncan, 2013,"The International Financial Crisis and China's Foreign Exchange Reserve Management", Asia Paper, Vol 7,Issue 2.

² Zhang, Ning, 2012," Measurement and Prevention the Risk of Exchange Rate of The central bank", Advances in Applied Economics and Finance, Vol. 1, No. 1,

³ Bonaci, Carmen and Filip, Crina and Strouhal, Jiri and Matis, Alina, 2012," Accounting Aspects of Hedging Currency Risks", International Conference on Education, Applied Sciences and Management (ICEASM), Dubai (UAE)

7 دراسة *Sabri, Maroof Hussain* (2011)، بعنوان: "إدارة مخاطر القطع الأجنبي في

المصارف التجارية"¹:

أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- تختلف المصارف فيما بينها بنسب التعرض لمخاطر القطع الأجنبي، وليس لنوع المصرف أو حجمه أية تأثيرات على ذلك.
- لا يوجد فروقات هامة بين المصارف الحكومية والخاصة حول نسبة مراكزها الأجنبية، في حين يوجد اختلافات في المصارف التقليدية والإسلامية حول ذلك.
- لا يوجد اختلافات جوهرية بين المصارف في درجة تأثير التعاملات الأجنبية على صافي الدخل تعزى لنوع أو ملكية المصرف أو حجمه.

8-دراسة *Gnabo, Jean-Yves and Teiletche, Jerome* (2009)، بعنوان:

"استراتيجيات التدخل بالقطع الأجنبي وتوقعات السوق في اليابان :²

أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- أن الاستراتيجيات المختلفة للمصرف المركزي الياباني لها تأثيرات مختلفة على سياسات سعر الصرف حسب ظروف السوق، ويتدخل المصرف المركزي الياباني لإجراء تغييرات جذرية في السوق في حال توقع تزايد مخاطر تذبذبات العملة اليابانية تجاه الدولار.

9 دراسة *Chioum, Jer-Shiou and Hung, Jui-Cheng and Hseu, Mei-Maun*

(2008) بعنوان: "التحقق من القيمة عند الخطر لمكونات العملة في الاحتياطات الأجنبية"³:

وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- يعتبر الأسلوب التحليلي لقياس القيمة عند الخطر لمحفظات العملات الأجنبية هو الأسلوب الأفضل نسبياً مقارنة بالأسلوب التاريخي ومحاكاة مونتني كارلو، لكونه يزيد من نسبة مقاييس الأداء لمحفظات العملات الأجنبية.

¹ Sabri, Maroof Hussain, 2011, " Foreign Exchange Risk Management in Commercial Banks of Pakistan", Master's Thesis, The University of Lahore.

² Gnabo, Jean-Yves and Teiletche, Jerome, 2009, "Foreign-exchange intervention strategies and market expectations: insights from Japan", Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Vol 19, Issue 3.

³ Chioum, Jer-Shiou and Hung, Jui-Cheng and Hseu, Mei-Maun, 2008, "A VaR Investigation of Currency Composition in Foreign Exchange Reserves", International Research Journal of Finance and Economics, Issue (21)

10 دراسة Ranciere, Romain, and Tornell Aaron and Vamvakidis,

Athanasios (2010) بعنوان: "عدم تطابق العملة، المخاطر النظامية والنمو في أوروبا

الناشئة":¹

وأظهرت الدراسة عدداً من النتائج أهمها:

- يوجد ارتباط ايجابي بين عدم تطابق العملة والنمو وخاصة في أوقات الاستقرار الاقتصادي وانخفاض الفوائد.
- هناك فروقات أو اختلافات في نسب القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية دون وجود ضمانات كافية لهذه القروض للحد من مخاطر التقلبات في أسعار العملات.

ثانياً: الدراسات العربية:

1 دراسة العامري، محمد علي و الشكرجي، اعتصام جابر (2013)، بعنوان: "إدارة مخاطر

أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي - دراسة تحليلية تطبيقية":²

خلص البحث إلى العديد من الاستنتاجات أهمها أن زيادة الأنشطة الأجنبية تؤدي إلى زيادة تعرض الشركات لمخاطر أسعار الصرف، حيث تتعرض جميع الشركات بما فيها الشركات المتعددة الجنسية ذات الأداء العالي والتميز لمخاطر أسعار الصرف الاسمية.

2 دراسة عبيد، ميمون، (2013)، بعنوان: "أثر إدارة أصول وخصوم المصرف المركزي على

ربحيته":³

ويمكن إيجاز أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة كالآتي:

- لا يتأثر صافي الدخل لدى المصرف المركزي موضوع الدراسة بالتغيرات في حجم الأصول والخصوم المحلية والأجنبية وحقوق الملكية.
- يتبع المصرف المركزي خطوات معينة في إدارته لمحفظه الاحتياطيات الأجنبية، كما أنه يقوم باستخدام التقنيات المالية الحديثة للتحوط من المخاطر وتجنب الخسائر وتحقيق الأرباح.

¹ Ranciere, Romain, and Tornell Aaron and Vamvakidis, Athanasios, 2010, "Currency Mismatch, Systemic Risk and Growth in Emerging Europ", Paris School of Economics and International Monetary Fund, Economic Policy, Vol. 25, No. 64, pp. 597-658

² العامري، محمد علي و الشكرجي، اعتصام جابر، 2013، "إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي - دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثاني، العراق.

³ عبيد، ميمون، 2013، "أثر إدارة أصول وخصوم المصرف المركزي على ربحيته"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

- 3** دراسة باعمارة، بشير، 2013، بعنوان: " أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك":¹
وأظهرت الدراسة عدداً من النتائج أهمها:
- لا تؤثر تقلبات أسعار الصرف في ظل نظام الصرف الثابت على أداء المؤسسة الاقتصادية باعتباره لا يخضع لقوى العرض والطلب.
- تعتبر العلاقة الطردية بين إيرادات المعاملات الخارجية وصافي الدخل بالنسبة لمصرف القرض الشعبي الجزائري دلالة على كفاءة المصرف في إدارة أصوله وامتلاكه لاستراتيجية بعيدة المدى.
- 4** دراسة العيسى، ياسين أحمد ، 2012، بعنوان: مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية- الإفصاحات- دراسة ميدانية على المصارف الأردنية":²
وأظهرت النتائج التزام المصارف الأردنية بمتطلبات القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالإفصاح الصادرة عن جهات الإشراف والرقابة كهيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني، إضافة إلى التزامها بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع و معايير المحاسبة الدولية.
- 5** دراسة حمودة، عبد الواحد ، 2008، بعنوان: " تقنيات إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مصر":³
وأظهرت الدراسة عدداً من النتائج من أهمها: وجود فروقات معنوية بين الشركات من حيث صعوبة قياس كل مستوى من مستويات تعرضها لمخاطرة أسعار الصرف.
- 6** دراسة النعيمي، شهاب الدين ، (2008)، بعنوان: " تأثير مخاطرة أسعار الصرف على القيمة السوقية للأسهم العادية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف- الأردن نموذجاً":⁴
قدمت الدراسة عدداً من النتائج نذكر منها:
- تؤثر تقلبات أسعار صرف اليورو بشكل متباين وبتجاهات مختلفة على أسعار الأسهم العادية ولجميع المصارف عينة البحث.
- يؤثر معدل عائد محفظة السوق على القيمة السوقية للأسهم العادية، ولجميع المصارف عينة البحث.

¹ باعمارة، بشير، 2013، " أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
² العيسى، ياسين أحمد، 2012، " مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية- الإفصاحات- دراسة ميدانية على المصارف الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8/، العدد 1/
³ حمودة، عبد الواحد، 2008، " تقنيات إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مصر"، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة قناة السويس
⁴ النعيمي، شهاب الدين، 2008، " تحليل تأثير مخاطرة أسعار الصرف على القيمة السوقية للأسهم العادية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف- الأردن نموذجاً"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 22/، جامعة بغداد.

7 دراسة الشرايري ، جمال و عويس، خالد و الشبيل، طارق ، (2007)، بعنوان: "مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم /21/ من وجهة نظر معدّي القوائم المالية والمدقق الخارجي: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الأردن"¹ و أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- التزام المصارف الأردنية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم / 21/ من وجهة نظر معدّي القوائم المالية في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين، ولا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر معدّي القوائم المالية والمدقق الخارجي في تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم /21/.

ما يميّز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

اقتصرت الدراسات السابقة على دراسة مخاطر القطع الأجنبي بشكل عام وعلى مستوى كافة المؤسسات المالية وغير المالية التي تتعامل بالقطع الأجنبي دون التعمق بشكل كاف في تحديد وقياس مخاطر القطع الأجنبي لدى القطاع المصرفي حيث تعرضت المراجع الأكاديمية لهذا الموضوع لدى المصارف بشكل قاصر جداً و خلطت بين موضوعاته الفرعية ، كما لم يسبق وأن قدّمت دراسة متخصصة في سورية تناولت الموضوع من كافة جوانبه المصرفية والمحاسبية معاً وبالتطبيق على المصرف المركزي. لذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لكونها محاولة للباحث لتعرّف آثار تطبيق تعليمات وقرارات مصرف سورية المركزي حول تقييم مخاطر القطع الأجنبي على تقاريره المالية، فضلاً عن محاولة إظهار علاقة مؤشرات مخاطر القطع الأجنبي في مصرف سوري المركزي بالمخاطر المالية، واختبار أثر تنوع محفظة الاستثمار الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي في تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطرة والتوزيع الأمثل للأصول الأجنبية.

أهمية البحث:

في ضوء الأهمية الكبيرة التي يحتلها مصرف سورية المركزي باعتباره أحد أهم المؤسسات النقدية والرقابية التي تتعامل بالقطع الأجنبي، وتعكس تقاريره المالية كافة التعاملات الأجنبية في سورية، لهذا يكتسب البحث أهمية خاصة باعتباره يقدم مساهمة علمية في مجال تعرّف مخاطر القطع الأجنبي وتقييمها لدى المصارف المركزية وذلك من خلال تركيزه على تعليمات وقرارات مصرف سورية المركزي حول تقييم مخاطر القطع الأجنبي وبيان أثر تطبيقها على شكل ومضمون تقاريره المالية السنوية في ظل المعايير الدولية المتعلقة بقياس مخاطر العمليات الأجنبية، ودراسة العلاقة بين

¹ الشرايري، جمال و عويس، خالد و الشبيل، طارق، 2007، "مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم / 21/ من وجهة نظر معدّي القوائم المالية والمدقق الخارجي: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الأردن"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد/35، الأردن.

مؤشرات مخاطر القطع الأجنبي والمخاطر المالية الأخرى ضمن القوائم المالية لمصرف سورية المركزي، إلى جانب اقتراح نموذج لتنوع محفظة العملات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي بما يحقق المبادلة والانسجام بين العائد والمخاطرة.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

- 1 - بيان أثر تطبيق تعليمات وقرارات مصرف سورية المركزي حول تقييم مخاطر القطع الأجنبي على شكل ومضمون تقاريره المالية السنوية.
- 2 - تحديد العلاقة بين مؤشرات مخاطر القطع الأجنبي ومؤشرات المخاطر المالية الإجمالية لدى مصرف سورية المركزي.
- 3 - اختبار أثر تنوع محفظة الاستثمار الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي في الحد من مخاطر القطع الأجنبي وتحقيق التوزيع الأمثل للأصول الأجنبية.

فروض البحث:

- على ضوء مشكلة البحث و أهدافه، يمكن صياغة الفرضيات الرئيسية للبحث في صيغة فرضية العدم كما يأتي:
- 4 - لا يؤثر تطبيق تعليمات وقرارات مصرف سورية المركزي حول تقييم مخاطر القطع الأجنبي على شكل ومضمون تقاريره المالية السنوية.
 - 5 - لا يوجد علاقة بين مؤشرات مخاطر القطع الأجنبي ومؤشرات المخاطر المالية الإجمالية لدى مصرف سورية المركزي.
 - 6 - لا يؤثر تنوع محفظة الاستثمار الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي في الحد من مخاطر القطع الأجنبي وتحقيق التوزيع الأمثل للأصول الأجنبية.

منهجية البحث:

اتباع الباحث مجموعة من الخطوات والمراحل المتسلسلة بهدف الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة البحث وتحليلها وتفسيرها، وذلك كما يأتي:

- قام الباحث بجمع المعلومات الكافية عن المشكلة من خلال اعتماده على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة والكتب والدوريات المتعلقة بموضوع البحث واستخدامها في دراسة الإطارات المفاهيمية لمخاطر القطع الأجنبي وتقييمها لدى المصارف، وأيضاً في دراسة متطلبات المحاسبة عن مخاطر

القطع الأجنبي وبيان أثرها على محتوى التقارير المالية المصرفية وبالأخص لدى المصارف المركزية.

- دراسة تحليلية لواقع مصرف سورية المركزي وجمع البيانات المتعلقة بعملياته الأجنبية من خلال اعتماد الباحث على النظام الداخلي للمصرف وتعليماته التنفيذية وتحليل بياناته المالية.
- اعتمد الباحث على القرارات والتعليمات المتعلقة بعمليات القطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي من أجل بيان متطلبات تقييم مخاطر القطع الأجنبي في ضوء تلك التعليمات وبما ينسجم مع معايير بازل، ومن ثم تحديد الآثار المحاسبية لمخاطر العمليات الأجنبية على الحسابات المالية لمصرف سورية المركزي.
- الاعتماد على القوائم المالية الختامية لمصرف سورية المركزي من أجل تحليل المؤشرات المالية لمخاطر القطع الأجنبي وعلاقتها بالمخاطر المالية الإجمالية الأخرى.
- بناء محفظة القطع الأجنبي المثلى لدى مصرف سورية المركزي لتحقيق المواءمة والانسجام بين المخاطرة والعائد والوصول إلى توزيع أمثل للأصول الأجنبية.
- تحليل البيانات السابقة وتقديم التفسيرات المطلوبة بما يساعد في اختبار فرضيات البحث.
- تحديد النتائج وتقديم المقترحات.

وسائل تحليل البيانات:

اعتمد الباحث في معالجة البيانات المالية واستخراج النتائج على برنامج (Microsoft Excel)، بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب والأدوات الإحصائية بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS وذلك لتحليل العلاقة بين مؤشرات المخاطر وقياس مخاطرة محفظة العملات الأجنبية لمصرف سورية المركزي، وهذه الأدوات تتمثل بالمتوسطات الحسابية (Mean) والانحرافات المعيارية (Standard Deviation) و معامل الارتباط بيرسون (Correlation person)

الفصل الأول

ضرورات تقييم مخاطر القطع الأجنبي وأثرها على محتوى التقارير المالية للمصارف

مقدمة

سعت الدول المتقدمة عن طريق بنك التسويات الدولية لوضع قواعد آمنة ومشاركة بين المصارف المركزية تضمن سلامة الأعمال المصرفية في دول العالم، وقد أصدرت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية في عام 1988 معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي، وأقرت اللجنة في هذا الصدد " اتفاقية بازل لكفاية رأس المال *The New Basel Capital Accord*. ومع بداية عام 2002 قامت اللجنة بصياغة اتفاقية بازل (2) بعد أن اتضح لها قصور معايير بازل (1) عن توفير حد أدنى ملائم لرأس المال لدى المصارف لمواجهة كافة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

إلا أن التطبيقات غير المكتملة لتلك الاتفاقية من قبل المصارف، والإهمال بمتطلبات اللجنة والممارسات الضعيفة في إدارة المخاطر وضعف أنظمة الرقابة لديها، إلى جانب المبالغة في عمليات التوريق المعقدة *Securitized* دون دراسة معمقة لها، الأمر الذي أثار العديد من نقاط الضعف وبشكل خاص بعد أن كشفت الأزمة العالمية الأخيرة خلال النصف الأول من عام 2008 عن العديد من الممارسات المحاسبية الخاطئة التي تحدث داخل المؤسسات المالية والمصرفية لتغطية الارتفاع المستمر في حجم مخاطرها الناجمة عن استخدامها الأدوات المالية المشتقة بالقطع الأجنبي، والتلاعب بقوائمها وسجلاتها المالية بهدف إخفاء بعض خسائرها أو تضخيم إيراداتها دون مراعاة مبادئ لجنة بازل وقواعد الحوكمة ومخالفتها بشكل صريح لمعايير المحاسبة الدولية، كل ذلك أدى لفقدان الثقة بالبيانات المالية المنشورة وتعرض المؤسسات المالية المصرفية لخطر الإفلاس.

لذلك برزت الحاجة لضرورة إعادة النظر بقواعد ومعايير العمل المصرفي وضرورة تطوير اتفاقية بازل (2)، وتحقيقاً لهذه الغاية تولدت اتفاقية بازل الثالثة في أيلول من عام 2010 التي ضمت مجموعة من الإجراءات الجديدة وشملت تعديلات جذرية على المحاور الرئيسية الثلاثة المتعلقة بقياس الحد الأدنى لكفاية رأس المال *Minimum Capital Requirements*، والمراجعة الرقابية *Supervisory Review* وانضباط السوق *Market Discipline*.

وإثر الانتشار الكبير لمخاطر تبادل العملات الأجنبية في الآونة الأخيرة وتأثيرها على المصارف المركزية بين دول العالم، وكذلك تنوع مخاطرها وتعدد أساليب تقييمها في ظل تزايد أنشطة المصارف وأدواتها بالعملة الأجنبية إلى أن أصبحت أكثر حساسية تجاه تعرضها لمخاطر القطع الأجنبي وبدرجات متفاوتة من خلال تعاملها المستمر في الأسواق، وخاصة عند استخدام العملات الأجنبية

كأداة لتسوية المبادلات الخارجية، مما نجم عنه زيادة في نسب التعرّض لعدد من المخاطر المرتبطة بمخاطر التسوية بمعاملات القطع الأجنبي *Foreign exchange settlement risk* وتزايد تعقدها نظراً لعدم استقرار السوق المالي العالمي، إذ ارتفعت نسبة صافي التعرض لمخاطر القطع الأجنبي في الاقتصاديات المتقدمة خلال فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2007-2008) تبعاً لاختلاف حجم وتكوين ميزانيات الدول، والذي بدوره شكّل تحولاً هاماً في تحركات أسعار الصرف عما كانت عليه في الفترات السابقة¹، مما أتاح الفرصة لحدوث هجمات مضاربة *Speculative Attacks* في سوق القطع الأجنبي وبالتالي فقدان الثقة بالمصارف المركزية في ظل عدم تمكنها من قياس مخاطر القطع الأجنبي والحد من التباين في قيمة العملة وتراجعها.

في ضوء هذه التغيرات الهيكلية برزت سلسلة من ردود الأفعال على المستوى العالمي وكان من المهم تقييم مخاطر القطع الأجنبي بشكل حقيقي مع بيان آثارها على هيكل القوائم المالية ومحتوياتها، واكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة من قبل الجهات الرقابية الإشرافية، لذلك قامت لجنة بازل بالتركيز على فعالية أدوات قياس ورقابة مخاطر القطع الأجنبي كجزء هام وأساسي من مخاطر السوق بعد الآثار السلبية للأزمة المالية وتداعياتها على دول العالم، تلك التداعيات التي فرضت على الهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية التفكير جدياً لإيجاد حلول مناسبة لجميع المصارف وفي مقدمتها المصارف المركزية لوضع مبادئ واستراتيجيات واضحة لإثبات مخاطرها بالقطع الأجنبي محاسبياً، إذ لم يعد ينظر للمعايير المحاسبية على أنها مجرد تسجيل وعرض البيانات المالية بل أكثر من ذلك حيث أصبحت تهدف لقياس المخاطر والتحوط منها، وعلى هذا الأساس بدأ الاهتمام المحاسبي بمخاطر السوق ومن ضمنها مخاطر القطع الأجنبي، وتم تطوير المعايير المحاسبية الدولية بشكل أصبحت فيه مرتبطة وبشكل وثيق مع مفهوم إدارة المخاطر، كما ألزمت المصارف بأن تطور من أساليبها وطرقها في مجال العرض والتسجيل والقياس الصحيح لتعرضات مخاطر القطع الأجنبي بشكل أكثر موضوعية وملاءمة مما سيؤثر على جودة ومنفعة المعلومات المالية المنشورة بحيث تسهم في تدعيم المركز المالي للمصارف المركزية وتطور من أدائها.

المبحث الأول

طبيعة مخاطر السوق المصرفية

على إثر تتابع الأزمات المالية طوال عقدي الثمانينات والتسعينات، ولضمان سلامة المنشآت المالية على أساس موحد، وتعزيز السياسات والإجراءات الرقابية، فقد تم تقييم وتصنيف ستة مكونات أساسية للمركز المالي للمنشآت المالية سمّيت بـ (CAMELS)¹ وتساهم هذه المكونات في قياس جودة أداء المصارف².

لقد كشفت الأزمة المالية الأخيرة عن وجود عدد من الاختلالات ونقاط الضعف في عمل المصارف كانت بمثابة التنبيه أو جرس الإنذار، والتي تسببت باضطرابات في الأسواق نتيجة التقييم الضعيف للمخاطر والإدارة السيئة لمخاطر السوق والسيولة، وتجلّى ذلك في ضوء توجه العديد من المصارف للبحث عن العائد في الأصول بعملة الدولار والتعامل في الأدوات المصرفية الحديثة ذات المخاطر المرتفعة والمتمثلة باستخدام المشتقات المالية التي تتضمن العقود الآجلة والمستقبلية *Forward and Future Contacts* والخيارات *Options* و المبادلات *Swap*، بالإضافة لظهور عمليات توريق القروض *Securizations*³، مما تسبب بتعرّض المصارف للمخاطر وتصفية مراكز العملات وحدوث الانهيارات⁴.

أولاً: تعريف مخاطر السوق المصرفية:

تعرف المخاطر *Risk* بأنها احتمالية التعرّض للخسائر (*potential losses*) التي تحدث نتيجة تنفيذ الأنشطة، ويمكن وصف المخاطرة بأنها حالة عدم التأكد (*uncertainty*) من حدوث التغيرات المعاكسة أو غير المرغوبة في نتائج العمليات. ⁵ كما عرفت لجنة بازل المخاطر المصرفية بأنها اختلافات في العائد المتوقع من استثمار أو نشاط معين يمكن أن تؤثر في القيمة السوقية للمصرف⁶ وتتضمن عملية تقييم المخاطر تقيماً كمياً لمستوى التعرض للمخاطر والتي تقدر كخطر عالي أو متوسط أو منخفض، وتقيماً نوعياً يتمثل في تعريف المخاطر وتصنيفها، ومن ثم تحليلها وقياسها من خلال تحديد النتائج المحتمل حدوثها، ثم ترتيبها وفق الأولويات وبيان مدى قدرة المصرف على تحملها

¹ - CAMELS : هو اختصار للأحرف الأولى من: كفاية رأس المال *Capital Adequacy*، جودة الأصول *Quality of Assets*، قدرة الإدارة *Capability of Management*، جودة ومستوى الأرباح *Quality and Level of Earning*، متانة أو كفاية السيولة *Quality of Liquidity*، الحساسية لمخاطرة السوق *Sensitivity to Market Risk*.

² الشماخ، خليل، 2006، " تحليل وتقييم أداء المصرف (ورشة عمل) "، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، دمشق، الفترة 2006/11/ 23-12.

³ التوريق هو عملية تحويل القروض إلى سندات وأوراق دين متنوعة قابلة للتداول.

⁴ Cova, Pietro and Pagano, Patrizio and Pisani, Massimiliano, 2014, " Foreign exchange reserve diversification and the "exorbitant privilege", Bank of Italy, Economic Research and International Relations Area in its series, Economic working papers, p:2

⁵ Ghosh, Amalendu , 2012, "Managing Risks in Commercial and Retail Banking", John Wiley & Sons, USA, P1.

⁶ حشاد، نبيل، 2004 " دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية - ج2"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص 22

للتأكد من أن حالات التعرّض تتناسب مع حدود التحمّل، على أن تقوم إدارة المصرف بعد ذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة ورقابة تلك المخاطر.¹

وتقسم المخاطر التي تواجه المصارف إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية، حيث تشمل المخاطر المالية الأساسية كلاً من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، أما المخاطر غير المالية فتشمل أنواعاً متعددة من المخاطر كمخاطر التشغيل، والمخاطر الرقابية، والمخاطر القانونية.

كما تتعرّض المصارف من حيث مصدرها لنوعين رئيسيين من المخاطر تمثل بمجموعها المخاطر الكلية، النوع الأول وهو **المخاطر غير النظامية (Non-systematic Risks)** والتي تنشأ من عوامل محددة نتيجة قيام المصرف ببعض التعاملات الاستثمارية مع مستثمر معين أو التي تتعلق بمشروع محدد، ولذلك يمكن تجنب هذه المخاطر وتفاديها من خلال التنوع القطاعي أو الاستثماري.²

والنوع الثاني ويسمى **بالمخاطر النظامية (Systematic Risks)** والتي تعزى إلى عوامل ومؤثرات السوق نتيجة التغير العام في الأسعار، وهذه المخاطر لا يمكن تجنبها أو التخلص من آثارها السلبية من خلال التنوع (*Diversification*) وإنما التقليل منها قدر الإمكان، مثل مخاطر أسعار الفائدة والصراف الأجنبي، والمخاطر القطرية والسياسية، لذلك تحظى هذه المخاطر باهتمام المستثمرين والمؤسسات المالية عند اختيار أصل ما، وهي تقاس باستخدام معامل بيتا (*Beta coefficient*).³

بناء عليه يمكن أن تعرّف مخاطر السوق *Market risk* على أنها التحركات غير المواتية في أسعار السوق التي تؤثر سلباً على قيم المراكز المالية داخل وخارج الميزانية⁴، كما تعرف بأنها مخاطرة الانحرافات السلبية لقيمة تحركات السوق *Mark-to-Market* لمحفظه التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات.⁵ وبشكل عام تعكس الحساسية لمخاطر السوق كافة التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة والصراف والأوراق المالية والسلع التي من الممكن أن تؤثر سلباً على أوضاع المصرف المالية، وعند تقييم درجة الحساسية فإنه يؤخذ بالاعتبار مقدرة المصرف على تحديد وقياس ومراقبة هذه المخاطر.

¹ Horcher, Karen A. , 2011, " Essentials of Financial Risk Management", John Wiley & Sons, Volume 32 of Essentials Series, New Jersey, P:5

⁴ Basel Committee on Banking Supervision, November 2005, " Amendment to the Capital Accord to incorporate market risks", Bank for International Settlements, p1:

⁵ حماد، طارق عبد العال، 2007، " إدارة المخاطر: أفراد - إدارة شركات بنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 203.

ثانياً: أنواع مخاطر السوق المصرفية:

تقسم مخاطر السوق إلى أربعة أنواع رئيسية هي:¹

1. مخاطر تقلبات أسعار الفائدة (*Interest-rate Risk*)
 2. مخاطر تقلبات أسعار الصرف (*Foreign Exchange Risk*)
 3. مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية (*Securities Prices Movements Risk*)
 4. مخاطر تقلبات أسعار السلع (*Commodity Prices Fluctuations' Risk*)
- وسيقدم الباحث عرضاً موجزاً عن كل نوع من تلك المخاطر، كما يأتي:

1. مخاطر تقلبات أسعار الفائدة (*Interest-rate Risk*):

وهي المخاطر الناتجة عن تعرّض المصرف للخسائر نتيجة تحركات معاكسة *Adverse Movements* في أسعار الفوائد في السوق مما يؤثر سلباً على عائد المصرف المتوقع، ويمكن الحد من مخاطر أسعار الفائدة لدى المصارف باستخدام أسلوب المطابقة (*Matching*) بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، أو باستخدام أدوات التحوط *Hedging* المتمثلة بالمشتقات المالية.²

2. مخاطر تقلبات أسعار الصرف (*Foreign Exchange Risk*):

وتتمثل في مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات، وعليه فإن عملية إدارة المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار صرف العملات قد تكون معقدة للغاية وعادة ما تتطلب معرفة سلوك أسعار صرف العملات ودراسة معمقة للمراكز المفتوحة والمحوطة مما يجعل المؤسسات المالية أمام تحديات ملموسة فيما يخص موضوع تقييم مخاطر العملات واستراتيجيات التحوط منها.³

3. مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية (*Securities Prices Movements Risk*):

وهي مخاطر احتمالية تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والبضائع التي يمتلكها المصرف، ويعتبر قياس مخاطر السعر في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال.⁴

¹ حشاد، نبيل، 2004م " دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية ج2"، مرجع سابق، ص 38.

² Basel Committee on Banking Supervision, 2004, " Principles for the Management and Supervision of Interest Rate Risk", Bank for International Settlement, p:5

³ Milanova, Emilia, 2010, " Market Risk Management in Banks –Models for Analysis and Assessment", Economics and Organization Series, Vol. 7, No 4, p:399

⁴ حشاد، نبيل، 2009، " تحليل وإدارة المخاطر المصرفية في إطار اتفاقية بازل 2"، المركز العربي للدراسات والاستشارات المالي والمصرفية، دورة تدريبية، مصرف سورية المركزي، خلال الفترة من 19-22/4/2009.

4. مخاطر تقلبات أسعار السلع (*Commodity Prices Fluctuations' Risk*):

هي تلك المخاطر التي تعرّض المصرف لخسائر ناتجة عن التقلبات في أسعار السلع السوقية، ويزداد احتمال التعرض لها مع زيادة المضاربة من قبل بعض المستثمرين الذين يقومون بعمليات البيع والشراء على نطاق واسع، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقلب أسعار بعض تلك السلع بشكل حاد. وينوه الباحث إلى أن مخاطر أسعار السلع غالباً ما تكون أكثر تعقيداً وتذبذباً عن المخاطر السعرية المرتبطة بالعملات ومعدلات الفائدة، فالأسواق السلعية عادة ما تكون أقل سيولة من أسواق معدلات الفائدة والعملات مما يؤدي بدوره إلى تدهور أسعار بعض الأصول.¹

ثالثاً: منهجيات قياس مخاطر السوق وفق اتفاقية بازل الدولية:

تعتبر إدارة رأس المال المصرفي طريقة ديناميكية وإستراتيجية لتحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد على رأس المال بشكل يساعد إدارة المصرف في تحقيق النمو المطلوب في توظيفاته بأقل كلفة وبأسلوب مناسب، نتيجة لذلك وضعت لجنة بازل الدولية عدة مداخل ومقاييس لكل نوع من المخاطر وبالأخص مخاطر السوق، وأعطت المصارف حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيداً للتعامل مع تلك المخاطر. وبما أن التقلبات في عوامل السوق هي الأكثر تأثيراً على قيمة موجودات المصرف واستثماراته، مما يتطلب ضرورة قياس مخاطر السوق بشكل مستمر و يومي لتقييم المحافظ الاستثمارية واتخاذ الإجراءات الخاصة بالتحوط للتقليل من حجم الخسائر.

1 مقررات لجنة بازل الدولية حول تقييم مخاطر السوق المصرفية:

على الرغم أن اتفاق بازل (2) في عام 2002 قد حافظ على معدل كفاية رأس المال المصرفي بنسبة (8 %) كما ورد في بازل (1) لعام 1988 ، إلا أن سمح للمصارف بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي للمصرف يتكون من:²

- الشريحة الأولى والمسماة برأس المال الأساسي (*Tier 1 Capital, or Core Capital*) والمؤلفة من (رأس المال المدفوع+الاحتياطيات+الأرباح المحتجزة+ حقوق الأقلية).
- والشريحة الثانية والمسماة برأس المال المساند أو التكميلي (*Tier 2 Capital, or Supplementary Capital*) والمتضمنة (الاحتياطيات غير المعلنة+ احتياطيات إعادة تقييم الموجودات + المخصصات العامة+ الاحتياطيات العامة لخسائر القروض + الديون طويلة الأجل).
- والشريحة الثالثة وهي الدين متأخر الرتبة قصير الأجل.

¹ Gupta, Aparna , 2014, " Risk Management and Simulation", CRC Press, France, p:10

² Basel Committee on Banking Supervision, 2003, " The New Basel Capital Accord", Bank for International Settlement.

وعند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للمصرف يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في (12.5) أي بمضاعفة مقياس مخاطر السوق بـ (12.5) مرة، ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة والتي تم تصنيفها من أجل مخاطر الائتمان، وبالتالي تصبح نسبة الملاءة المصرفية:¹

$$\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)} \leq 8\% \times \text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5$$

وفي عام 2009 اتفقت لجنة بازل على الإطار الواسع لاتفاق بازل (3) لتعزيز إطار التنظيم المصرفي، وطالبت اللجنة بزيادة متطلبات الشريحة الأولى لرأس المال من 4% إلى 6%، وزيادة الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية (*Common Equity Requirement*) وهي الشكل الأعلى من رأس المال القادر على امتصاص الخسارة وذلك من 2% إلى 4.5% بعد تطبيق تعديلات أكثر حزمًا وسيحدث ذلك تدريجياً بحلول عام 2015.² مع التأكيد بأنه لم يحدث أي تغيير جوهري في كيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر السوقية، ولكن نتيجة حدوث خسائر كبيرة في دفاتر الأوراق المالية المخصصة للمتاجرة *Trading Book*، اقترحت اللجنة إضافة رأس مال تصاعدي مرتبط بالخطر (*Incremental Risk Capital Charge*) في إطار دفاتر الأوراق المالية المستند على تحديد القيمة عند الخطر *Value at Risk* حيث سُمح للمصارف بوضع مقاييس داخلية تختلف باختلاف حجم المصرف وقدرته على التعامل مع تلك المخاطر.³

في ذات السياق يشير الباحث إلى تنامي الاهتمام مؤخراً برؤوس أموال المصارف المركزية في ظل تعرضها للمخاطر، وتعزيز استقلاليتها تماشياً مع ظروف السوق المتغيرة باستمرار، لهذا تخضع المصارف المركزية لمتطلبات كفاية رأس المال لتغطية الخسائر التي قد تنجم من تنفيذ سياستها النقدية وتدخلها في سوق القطع الأجنبي وتوظيف احتياطياتها الأجنبية، ويختلف المستوى المطلوب لرأس المال باختلاف ظروف الدولة ومتغيرات السوق وحجم المخاطر، وبالتالي فإن على مصرف سورية المركزي تحديد المخاطر التي يتعرض لها وقياسها وتقدير نتائجها وأثرها على رأس المال والدخل الصافي.

¹ Hull, John C, 2012, " Risk Management and Financial Institutions, Volume 806 of Wiley Finance, 3rd Ed, New Jersey, p:268

² Basel Committee on Banking Supervision, September 2010, "Group of Governors and Heads of Supervision announces higher global minimum capital standards", Bank for International Settlements.

³ Basel Committee on Banking Supervision, February 2011, " Revisions to the Basel II- market risk framework", Bank for International Settlements, p:1

2 - أساليب قياس مخاطر السوق في ظل معايير بازل الدولية:

ركزت المبادئ الأساسية الجديدة للرقابة المصرفية الفعالة على أنه ينبغي على السلطة الرقابية أن تكون متأكدة من أن لدى المصارف سياسات وإجراءات حكيمة كافية لتحديد مخاطر السوق بدقة وتعمل على قياسها ومراقبتها ومتابعتها، وأن تأخذ بعين الاعتبار كافة ظروف ومتغيرات السوق.¹ بموجب ذلك ستخضع محفظة المتاجرة المتضمنة (الأوراق مالية، الصرف الأجنبي، المشتقات) لعملية التقييم اليومي *Marking-to-market* للمراكز وفقاً لأسعار الإقفال المتوفرة بحسب العمليات التي تم الحصول على بياناتها من مصادر مستقلة.² ويعتمد تقييم المخاطرة السوقية على استخدام كل من تقلبات المؤشرات السوقية وحساسية الأدوات المالية، مما يعني الحفاظ على تباينات قيم المحافظ لكي تتراوح بين قيم حدية معينة، ويمكن أن توضع حدود في حساسية المحفظة وفي الانحرافات المحتملة للتقييم.³

وقد سمحت لجنة بازل للمصارف باختيار إحدى طريقتين لقياس مخاطر السوق، وهما طريقة القياس النمطية أو المعيارية *Standardized Measurement Method* ، وأسلوب النماذج الداخلية أو (القياس الداخلي) *Internal Rating Models*.⁴

1 طريقة القياس النمطية أو المعيارية *Standardized Measurement Method* :

بمقتضى هذه الطريقة يخصص الحد الأدنى المطلوب لرأس المال اللازم لتغطية نوعين من المخاطر المكونة لمخاطر السوق وهما المخاطر العامة *General Risk* المرتبطة بالنشاط العام في الأسواق، والمخاطر المحددة أو الخاصة *Specific Risk* التي تعكس سلوك السعر السوقي لنشاط شركة أو مصرف محدد⁵ ، وذلك وفقاً لما يأتي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق:

أ - مخاطر أسعار الفائدة:

وتوضح الإطار النمطي لقياس مخاطر المراكز المحتفظ بها أو التي يأخذها المصرف في الأوراق المالية والأدوات الأخرى المرتبطة بمعدل سعر الفائدة في دفتر التداول *Trading Book* والمؤلف من تلك المراكز، على أن تشمل الأدوات المالية كل من مديونية الأوراق المالية ذات العائد العائم

² Basel Committee on Banking Supervision, February 2011, "Revisions to the Basel II- market risk framework", op.cit , p:28

³ حماد، طارق عبد العال، 2007، " إدارة المخاطر: أفراد - إدارة شركات بنوك"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 205

⁴ Saita, Francesco , 2010, " Value at Risk and Bank Capital Management: Risk Adjusted Performances, Capital Management and Capital Allocation Decision Making", Academic Press Advanced Finance, USA, p:62

⁵ Chorafas, Dimitris N, 2011, " Stress Testing for Risk Control Under Basel II", Butterworth-Heinemann, Britain, p:28

Floating-rate والعائد الثابت *Fixed-rate* وكذلك الأدوات التي تؤدي نفس الاستخدام متضمنة الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل *non-convertible preference shares*¹

ويشمل رأس المال المطلوب لتغطية أعباء المخاطر المحددة كل أشكال الأوراق الحكومية بما فيها السندات وأذونات الخزنة وأدوات أخرى قصيرة الأجل، بالإضافة إلى الأوراق المالية الصادرة من قبل هيئات القطاع العام وبنوك التنمية. أما بالنسبة لرأس المال المطلوب لتغطية المخاطر العامة للسوق الناتجة عن خسائر تقلب أسعار الفائدة فقد سمحت لجنة بازل بالاختيار بين طريقتين أساسيتين في قياس المخاطر وهما: طريقة الاستحقاق (*Maturity Method*)، وطريقة الأمد (*Duration Method*)². وحرصاً من لجنة بازل لتدعيم متطلبات الحد الأدنى لرأس المال فيما يتعلق باحتساب خطر معدلات الفوائد في المحفظة المالية، فإنه تحتسب الأعباء العامة لرأس المال للخطر المحدد والتي تتعلق بالمراكز الصافية طويلة والمراكز الصافية القصيرة، وتكون القيمة الأكبر بينهما تشكل أعباء رأس المال للخطر المحدد على محفظة المتاجرة بالأوراق المالية³.

ب - مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

بمقتضى هذه الطريقة يتم تخصيص رأس المال اللازم لتغطية مخاطر أسعار الصرف بالإضافة إلى الذهب من خلال إجمالي الفائض أو العجز أيهما أكبر في مراكز العملات، وهناك عمليتان ضروريتان لحساب رأس المال المطلوب لمخاطر الصرف الأجنبي، الأولى وهي قياس التعرض لمخاطر تقلبات سعر صرف عملة واحدة أي بالنسبة لمركز عملة معينة، والثانية هي قياس التعرض لمخاطر عملات مختلفة وفقاً لمراكز طويلة وقصيرة⁴.

ج مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية (الأسهم):

ويحتسب الحد الأدنى لرأس المال لمخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار الأسهم لجميع الأصول الحساسة لهذه التقلبات على أساس القيمة السوقية لاستثمارات التعرض في حقوق الملكية⁵. ويحدد الحد الأدنى لرأس المال للمخاطر المحددة من خلال احتساب أعباء مخاطر حيازة مراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية بشكل إفرادي، أما بالنسبة لمخاطر السوق العامة وذلك على أساس حيازة مركز طويل أو قصير الأجل في السوق بأكمله.

¹ Basel Committee on Banking Supervision, November 2005, " Amendment to the Capital Accord to incorporate market risks", op.cit , p:7

² للمزيد انظر، حشاد، نبيل، 2004م " دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية- ج 2"، مرجع سابق، ص240-250.

³ Basel Committee on Banking Supervision, February 2011, "Revisions to the Basel II- market risk framework", op.cit , p:5

⁴ حشاد، نبيل، 2004، " دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية- ج 2"، مرجع سابق، ص 256

د- مخاطر تقلبات أسعار السلع:

ويوجد عدة بدائل لقياس المخاطر السلعية كما هو الحال مع مخاطر السوق الأخرى حيث يمكن قياسها بالطريقة المعيارية وذلك باستخدام نظام قياس يسيطر على مخاطر الفجوة المستقبلية ومعدل الفائدة على نحو منفصل، إضافة إلى المنهج المبسط ومنهج جدول الاستحقاق.¹

2 - النماذج الداخلية *Internal Rating Models*:

مما لا شك فيه بأن الاتجاه العام في اتفاقية بازل الثالثة الجديدة هو تحفيز المصارف على وضع نظم داخلية لتقدير احتمالية التعرض للمخاطر لمقابلة متطلبات رأس المال المصرفي.²

وقد حافظت لجنة بازل على المعايير العامة والنوعية *General and Qualitative standards* المتمثلة باستخدام نماذج داخلية مشروطة بموافقة السلطات الرقابية، على أن يكون نظام إدارة المخاطر في المصرف سليماً ويتم تطبيقه بدقة وأمانة، كما يجب إدراج النموذج الداخلي لقياس المخاطر ضمن عملية إدارة المخاطر اليومية في المصرف، وبالتالي ستنتمتع المصارف بمرونة أكبر في تصميم الطبيعة الدقيقة لنماذجها ولكن بعد تحديد *Market risk factors* عوامل مخاطر السوق كجزء لا يتجزأ من النظام الداخلي لقياس مخاطر السوق، على أن تكون تلك العوامل كافية لتحديد المخاطر المتعلقة بمحفظة الأوراق المالية للمصرف داخل أو خارج الميزانية.

كما تستخدم المصارف مجموعة من المعايير الكمية *Quantitative standards* والمتمثلة بمجموعة من الأدوات الداخلية لقياس مخاطرها السوقية، ابتداءً من المقاييس السهلة والبسيطة وحتى الأكثر تعقيداً، والتي تشمل باختصار على ما يأتي:

1 - المقاييس البسيطة:

وهي من أكثر الطرق شيوعاً واستخداماً لبساطتها، وتتمثل في استخدام طريقة تحليل الحساسية *Sensitivity* واستخدام التباين *Variance*. ويشير تحليل الحساسية في هذا الجانب إلى دراسة حساسية قيم المخرجات (المتحصلات) للتغير في قيم المدخلات، بحيث يتم اختيار نسبة معينة في قيم عناصر المدخلات مع تغييرها عدة مرات (بالزيادة أم النقص) وقياس أثرها على المخرجات.³ في حين يشير التباين - وهو عبارة عن مربع الانحراف المعياري *Standard deviation* - إلى مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي أي يقيس مدى تقلب العائد عن الوسط الحسابي لذلك العائد.⁴

¹ Basel Committee on Banking Supervision, January 1996, "Amendment to the Capital accord to Incorporate Market Risks", pp: 27-28.

² Engelmann, Bernd, Rauhmeier, Robert, 2011, "The Basel II Risk Parameters: Estimation, Validation, Stress Testing - with Applications to Loan Risk Management", 2nd Ed, Springer Science & Business Media, Germany, p:1

³ Baker, H. Kent and Powell, Gary, 2009, "Understanding Financial Management: A Practical Guide", John Wiley & Sons, United Kingdom, p:286

⁴ حنفي، عبد الغفار، 2005، "أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 119.

2 - مقياس القيمة عند الخطر (VaR) Value at Risk:

وهو مقياس إحصائي لتحديد أقصى خسارة محتملة عند مستوى ثقة محدد *Confidence level* وخلال فترة احتفاظ محددة *Holding Period*¹، وهناك ثلاثة طرق أو مقاييس لاحتسابها تتمثل في استخدام الأسلوب التحليلي *Analytical(Parametric)Approach*، والأسلوب التاريخي *Historicl Approach*، والأسلوب المحاكاة *Simulation Approach*². ويتطلب تحديد قيمة VaR تطبيق حد أدنى من المعايير الكمية بهدف احتساب أعباء رأس المال، وبحق للمصارف أو لسلطاتها الرقابية أن تستخدم معايير أكثر حزمًا على الشكل الآتي:³

- احتساب قيمة VaR بشكل يومي عند مستوى ثقة 99%.
- أن تكون فترة الاحتفاظ تساوي 10 أيام على الأقل.
- تحديد المشاهدات التاريخية (المرحلة - العينة) بمدة لا تتعدى السنة.
- يتوجب على المصارف أن تقوم بتحديث البيانات لديها مرة كل شهر على الأقل.

3 - اختبارات التحمل أو الجهد Stress Testing:

تعد اختبارات التحمل عنصراً أساسياً في عملية إدارة المخاطر وامتماً هاماً لتطويرها لكونها منهجية اختبارية لقدرات المصارف ومعرفة الأحداث التي تؤثر على عملها وبالتالي زيادة قدرتها على تحمل المخاطر التي تتعرض لها مستقبلاً نتيجة الأزمات المالية، ويتضح ذلك من خلال تقدير الخسائر المحتملة في قيمة المحافظ المالية المستخدمة لديها وقياس نقاط ضعفها. وفي الوقت الحاضر فإن لدى معظم المصارف المركزية في العالم ما يسمى بنماذج اختبار تحمّل الاستقرار المالي *Financial Stability Stress Testing* مطبقة في مصارفها⁴. ولكن وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بمنهجيات اختبارات الجهد من قبل الجهات الرقابية الأوروبية في ظل الأزمة العالمية لتلبية متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق، إلا أنها لا تزال تحتاج لمزيد من التطوير وتطبيق برامج شاملة لتصبح أكثر إمكانية للتطبيق من قبل المؤسسات المالية.

¹ Choudhry, Moorad , 2013, " An Introduction to Value-at-Risk, 5th Ed, John Wiley & Sons, Britain,p:30

² Choudhry, Moorad , 2013, Ibid,pp:33-36

³ Lessambo, Felix, 2013, " The International Banking System: Capital Adequacy-Core Businesses and Risk Management", Palgrave Macmillan studies in banking and financial institution ,Palgrave Macmillan, Britain, p:103

⁴ الشمري، صادق وأمين، صلاح الدين، " متطلبات نموذج اختبارات التحمل وإمكانية التطبيق في المصارف العراقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19 ، العدد 71، ص36.

المبحث الثاني: طبيعة مخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف

منذ صدور التوجيهات الإشرافية الرقابية للجنة بازل في عام 2000 حول إدارة مخاطر التسوية في تعاملات القطع الأجنبي، فقد حققت أسواق العملات الأجنبية (الفوركس *Forex*) خطوات كبيرة في الحد من المخاطر المرتبطة بتسوية تلك التعاملات، ومع ذلك لا تزال هناك حالة من عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية بسبب النمو السريع في أنشطة التداول بالعملات الأجنبية والتي خلقت مخاوف أكبر من قبل الجهات الإشرافية لمواجهة المخاطر المرتبطة بها لما لها من آثار مباشرة على نتائج أعمال المؤسسات المالية.

أولاً: أسعار الصرف وأسواق القطع الأجنبي:

نتيجة لانفتاح معظم دول العالم وتدفقات الأموال إلى الأسواق الناشئة *Emerging markets*¹ ومواجهة المصارف لمخاطر عالية مثل الدولار الشاملة *Dollarization* ، مما تسبب بارتفاع حجم مخاطر أسعار الصرف العالمية والتي أسهمت بدورها في رفع درجة المخاطر الكلية في المصارف والتأثير على نسب كفاية رؤوس أموالها. وعلى هذا الأساس أضحت قيمة العملة من أهم المعايير المستخدمة للحكم على كفاءة الاقتصاد وقوته واستدعى ذلك ضرورة تجديد الاهتمام بإدارة مخاطر الصرف في الآونة الأخيرة. ولأهمية ما سبق سيتطرق الباحث باختصار إلى ماهية سعر الصرف من خلال تعريفه وأنواعه وأنظمتها، إلى جانب تعريف أسواق القطع الأجنبي وأهم المشاركين فيها.

1 - سعر الصرف (تعريفه، أنواعه، أنظمتها):

أدى تداخل العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف، إذ تستلزم المبادلات الدولية دائماً إجراء مقارنة بين سعر سلعة معينة في الدولة مع سعرها في دولة أخرى، وتنشأ بالتالي مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها وهذا يعتبر جوهر وأساس عملية الصرف الأجنبي.

تعريف سعر الصرف:

¹ إن السوق الناشئة هي تلك السوق التي تعيش فترة تحول فيما يتعلق بحجمها أو نشاطها أو درجة تعقيدها، ويعتبر تصنيف البنك الدولي لاقتصاديات الدول ذات الدخل المنخفض حتى المتوسط (أي التي يقل الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها عن 10,000 دولار أمريكي) معياراً مفيداً لهذه الأسواق.

عُرِّفت النقود بأنها كل شيء يقبل قبولاً عاماً، وأن لكل دولة عملتها القانونية والتي تتمتع بالقبول العام وتكون مدعومة حكومياً. وللوقوف على مفهوم سعر الصرف الأجنبي لا بد من تحديد معنى الصرف الأجنبي *Foreign Exchange* اصطلاحاً فهو يحمل أكثر من معنى، حيث يشير تارة إلى مفهوم النقد الأجنبي *Foreign Currency* ، ويقصد به أيضاً عملية تبادل النقود الأجنبية، كما أن كلمة *Exchange* تعني نقداً كما تعني تبادلاً أو صرفاً للنقد، وتدل أيضاً إلى العلاقة المصرفية بين العملات الأجنبية المختلفة وعملة البلد الأصلي وهو ما يعرف بعمليات الكامبيو (*Cambio*) وهي كلمة إيطالية تمثل أسلوباً حسابياً لعملية استبدال العملات. ويتضح من ذلك إن سعر الصرف هو سعر وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية، وهو قيمة العملة الأجنبية مقوماً بوحدات من العملة المحلية.¹ ويعرف سعر الصرف أيضاً بأنه عدد الوحدات المحلية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة أجنبية، أو عدد الوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة محلية.²

ومما لا شك فيه أن ارتفاع سعر صرف عملة ما بالنسبة لعملة أخرى سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر صرف العملة الأخرى بالنسبة للعملة الأولى، والعكس صحيح، فإذا كان سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة لليرة السورية هو ($USD/SP = 200$) وتعكس هذه المعادلة معدل ارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، في حين أن سعر صرف الليرة السورية بالنسبة للدولار الأمريكي هو ($SP/USD = 1/150$) وتمثل هذه المعادلة معدل ارتفاع أو انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

ويعتبر ميزان المدفوعات *Balance of Payments* أحد الأسباب الهامة وراء التغيرات والتقلبات في معدل التبادل أو سعر الصرف، ويتحقق العجز *Deficit* في ميزان المدفوعات عند خروج العملات الأجنبية للخارج نتيجة زيادة المستوردات التي تعتبر كأهم بند في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، كما يتحقق الفائض *Surplus* عند زيادة صادرات الدولة عن وارداتها في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات.

وبالنظر إلى استقرار سعر الصرف يمكن الوصول إلى المستوى التوازني في سوق الصرف الأجنبي بتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند سعر معين للصرف الأجنبي يعرف بالسعر التوازني.

وهناك عدة أنواع لسعر الصرف يمكن تقسيمها إلى ما يأتي:

¹ الغالي، عبد الحسين، 2011، " سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية: نظرية وتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 21-22
² مصطفى، أحمد فريد، 2009، " الاقتصاد النقدي و المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 375

أ - **سعر الصرف الاسمي Nominal Exchange Rate**: ويعرف بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ممثلاً في شكل نسبة، أي سعر العملة الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين.¹ ويمكن تقسيم سعر الصرف الاسمي إلى:

- سعر صرف رسمي: أي سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.
 - سعر صرف موازي: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية أو الأسواق غير الرسمية.
- ب - **سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate**: ويتم بمقتضاه تعديل سعر الصرف الاسمي ألياً وباستمرار في ضوء أي تغيير في مستوى الأسعار المحلية بالقياس إلى مستوى الأسعار الأجنبية بغرض إبقاء سعر الصرف الحقيقي قريباً من مستواه التوازني، بمعنى آخر تعديل أسعار الصرف الاسمية بمعدلات التضخم.²

ج - **سعر الصرف الفعلي Effective Exchange Rate**

تشهد أسواق الصرف ارتفاعاً أو انخفاضاً في قيمة العملة المحلية مقابل إحدى العملات الأجنبية، لذلك تم تطوير ما يعرف بالرقم القياسي لأسعار الصرف الفعالة وهو عبارة عن متوسط موزون لأسعار الصرف الثنائية بين العملة المحلية وعدد من العملات الأجنبية وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات.³

وقد تطورت أنظمة صرف أسعار العملات الأجنبية *Exchange Rate Systems* واتبعت الدول عدة صيغ وأشكال منذ انهيار نظام بريتون وودز *Bretton Woods* في عام 1971 وذلك وفق ما يأتي:

أ - **نظام سعر الصرف الثابت Fixed Exchange Rate System**

تقوم هذه الآلية على تحديد سعر صرف ثابت للعملة المحلية بعملة أجنبية قابلة للصرف بالذهب، أي أن تقرن كل دولة عملتها بوزن معين من الذهب وهي جوهر صيغة الصرف بالذهب.⁴ ولكن نتيجة الكساد الكبير في فترة ما بين الحربين (1929-1933) مما دفع بالدول العالمية إلى إعلان انهيار قاعدة الذهب واقتراح بناء نظام نقدي جديد يكون أساساً للعلاقات النقدية لما بعد الحرب، وانهقد مؤتمر بريتون وودز في شهر تموز من سنة 1944 ووضع نظام لأسعار الصرف يضمن ثبات أسعار الصرف وحرية التحويل بين العملات الدولية المختلفة.⁵ وتقرر بأن يصبح الدولار المركز والأساس

1 لحو موسى بوخاري، 2010، "سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، ص 120.

2 الغالي، عبد الحسين، 2011، مرجع سابق، ص 27.

3 بربور، مشهور، 2008، "العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن"، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص 64.

4 Eichengreen, Barry, 2008, "Globalizing Capital: A History of the International Monetary System", Princeton University Press, 2nd Ed, New Jersey, p:7

5 Lien, Kathy, 2009, "Day Trading and Swing Trading the Currency Market: Technical and Fundamental Strategies to Profit from Market Moves", John Wiley & Sons, 2nd Ed, New Jersey.

الذي يتم بموجبه ربط وتحديد سعر صرف العملات الأخرى، مع تعهد الولايات المتحدة بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب وفق السعر المحدد (35 دولاراً للأوقية).¹

ب - نظام سعر الصرف الحر *Free Exchange Rate System*

مع بداية عام 1970 اهتز الوضع العالمي للدولار مع استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وكان ذلك بمثابة انهيار لاتفاقية بريتون وودز، وأخذت نظم الصرف بالاختلاف بين الدول حيث تقرر حرية الدول الأعضاء في اختيار نظم الصرف، فهناك دول اعتمدت على التعويم وأخرى ربطت عملاتها ببعض العملات القوية، ودول استمرت في استخدام نظام الرقابة على الصرف.²

ويشير نظام سعر الصرف الحر إلى ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب كأية سلعة أخرى، وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم *Free Floating Exchange Rate* مروراً بسعر الصرف المدار *Managed Exchange Rate* وانتهاءً بسعر الصرف الزاحف *Crawling Exchange Rate*. ونظراً لما يحققه هذا النظام من منافع كثيرة جعلت منه نظاماً مرغوباً به لكونه يحقق التوازن في ميزان المدفوعات أوتوماتيكياً بواسطة التحرك في سعر الصرف، وإزالة التداخل بين الاستقرار الداخلي والخارجي، إلا أنه يزيد من حدة المضاربة والاحتكار وعدم الاستقرار في المبادلات التجارية وحركة الاستثمارات بين الدول، إلى جانب أنه أصبح مصدراً هاماً لمخاطر القطع الأجنبي للمؤسسات المصرفية وشكلاً عبئاً على أرباحها نظراً لعدم تطابق العملة.³

ج - نظام الرقابة على الصرف *Exchange Control System*

وهو يعني التدخل المباشر من قبل السلطات النقدية من أجل الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها بما يتفق مع الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة، بحيث لا يترك سعر الصرف يتحدد وفقاً لمسألة العرض والطلب، وإنما عن طريق تحقيق تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات من أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.⁴

وخضعت سورية لنظام تعدد أسعار الصرف منذ عام 1981 واستمر العمل به إلى أن صدر قرار مجلس الوزراء رقم 5787 تاريخ 2006/12/20 المتضمن توحيد أسعار الصرف المطبقة على عمليات الدولة والقطاع العام والخاص في نشرة أسعار صرف واحدة للعملات هي "نشرة أسعار

¹ Siddaiah, Thummuluri, 2009, "International Financial Management", Pearson Education India, India, p:37

² Siddaiah, Thummuluri, 2009, op.cit, p:39

³ Si, Wen, 2014, "Foreign Exchange Derivatives and Bank Lending in China", Institute of World Economy, Shanghai Academy of Social Science, available at: <http://ssrn.com/abstract=2490362>, p:3

⁴ الحجار، بسام، 2009، "نظام النقد العالمي وأسعار الصرف"، الطبعة الأولى، دار المنهل، بيروت، ص 34

صرف العملات الأجنبية" الصادرة عن مصرف سورية المركزي، كما قام مصرف سورية المركزي في عام 2007 على فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأميركي وربطها بحقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي بحيث شكّل الدولار نسبة 44% من حقوق السحب الخاصة، واليورو 34%، والين 11%، والجنيه الاسترليني 11.1%، لحماية الاحتياطي النقدي الأجنبي من تقلبات أسعار الصرف.

بالمقابل فقد عدّلت القرارات الناظمة لنشرات أسعار الصرف ونطاق تطبيقها عدة مرات خلال السنوات الأربعة الأخيرة وذلك وفقاً لما تتطلبه سياسة مصرف سورية المركزي، واتخذت الحكومة السورية جملة من القرارات أهمها القرار رقم 1131 لعام 2012 المتضمن تحرير أسعار الصرف على أن يراقب مصرف سورية المركزي التطورات الجديدة على سعر صرف الليرة السورية من أجل تحديد كيفية تدخله في سوق القطع الأجنبي.

وبرأي الباحث لا يمكن ترك الاستقرار الاقتصادي في سورية رهناً لتقلبات قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وألا يتوقف دور مصرف سورية المركزي على تحرير ومراقبة أسعار الصرف وفك الارتباط بين الليرة السورية والدولار الأمريكي، وإنما يجب تنويع محفظة عملاته من القطع الأجنبي وتشكيل الاحتياطي في سلة من العملات بشكل يتناسب تكوينها مع نسبة العملات الأجنبية المستخدمة في تسديد التزاماتنا الخارجية ومنها الدولار واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني، وبذلك تتوافر لنا سلة من العملات بمثابة تغطية مساعدة لعملتنا الوطنية التي يجب أن تستند في تغطيتها على الطاقة الإنتاجية وحجم الناتج الإجمالي.

2 - أسواق القطع الأجنبي (تعريفها- أنواعها -عملياتها):

تعريف سوق القطع الأجنبي *Foreign Exchange Market*:

يعرّف سوق القطع الأجنبي أو كما يتم اختصاره في كلمة (فوركس- *Forex*) بأنه المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، وليس المقصود من هذا التعريف مكاناً محدداً أو مركزياً كسوق الأوراق المالية *Organized Securities Exchanges* يتم فيه شراء وبيع الأسهم والسندات، وإنما يتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي بشكل غير نظامي أو ما يسمى *Over-the-counter (OTC) Market* وذلك من خلال شبكة العلاقات الموجودة بين مختلف متعاملي هذا السوق المنتشرين حول العالم عبر أجهزة الاتصال الحديثة، وهو ما يعني إمكانية التداول بغض النظر عن الموقع الجغرافي¹.

¹ Dun And Bradstreet, 2007, "Foreign Exchange Market", Tata McGraw-Hill Education, New Delhi, p:2

وتتميز أسواق القطع الأجنبي بالسيولة الضخمة والانتساع الجغرافي وتعتبر أسواق (لندن ونيويورك وطوكيو) من أكبر أسواق صفقات العملات الأجنبية في العالم.¹

وتشارك عدة جهات في سوق العملات الأجنبية حسب اختصاصها وطبيعة عملها، وتلك الجهات هي المصارف المركزية التي تؤدي دوراً هاماً في إدارة احتياطات الدولة الأجنبية ، والمصارف كصناع للسوق (*Market Makers*)، والمؤسسات والشركات الاستثمارية وصناديق الاستثمار ، والوسطاء أو سماسرة سوق العملات (*Forex Brokers*)، والمصدرون والمستوردون والأفراد، وأخيراً المضاربون (*Speculators*).²

وتتم المتاجرة في العملات بنظام الأزواج (*Pairs Trading*) وهو ما يعني شراء عملة مقابل الأخرى أو تبادل عملة بأخرى، والعملة التي يوضع رمزها في الأول تسمى العملة الأساس *Base currency*، وسعر الزوج يمثل المبلغ الواجب دفعة من العملة الثانية المسعرة *Quote currency* للحصول على وحدة واحدة من العملة الأساس. والأزواج الرئيسية (*Majors*) هي الأزواج التي يكون الدولار الأمريكي طرفاً بها والطرف الآخر عملة رئيسية مثل *EUR/USD* و *USD/CHF*، والأزواج الثانوية (*Minors*) هي الأزواج التي يكون الدولار الأمريكي طرفاً بها ويكون الطرف الآخر عملة ثانوية مثل *USD/CAD*، أما التقاطعات (*Crosses*) فهي التي لا يكون الدولار الأمريكي طرفاً بها، مع العلم بأنه يصطلح في سوق العملات على أن يكون اليورو والجنيه الاسترليني هما العملات الأساس مقابل الدولار ويوضع رمزيهما أولاً، وأن يكون الدولار الأمريكي هو العملة الأساس مقابل الين والفرنك السويسري وذلك لمجرد التبسيط وسهولة تحديد نتيجة التداول. ويسمى السعر الذي يرغب به المصرف في شراء العملة الأساس بسعر الشراء *Bid Rate*، وبالمقابل يسمى السعر الذي يرغب به المصرف في بيع العملة الأساس مقابل العملة المقابلة بسعر البيع *Offer or Ask Rate* ويطلق على التسعير في كلا السعيرين بسوق الاتجاهين *Tow Way Market*، ويلاحظ أن سعر الشراء يختلف عن سعر البيع ويزيد بمقدار بسيط وهذا ما يسمى بـ (*Spread*) وهو الهامش الربحي الذي يستفيد منه الطرف الذي يقوم بتنفيذ الصفقات (شركة وساطة - مصرف - مكتب صرافة).³

وتقسم أسواق القطع الأجنبي إلى نوعين أساسيين هما:

² Dedu, Vasile, 2011, "The Importance of Banks in Foreign Exchange and the Implications of the Currency Risk over the Bank Management", Review of International Comparative Management journal, Romania, vol 12, Issue 6, p:292

³ Garner, Carley, 2012, " Currency Trading in the Forex and Futures Markets, FT Press, New Jersey, pp:17-18

أ - أسواق القطع الفورية أو الآنية *Spot Exchange Markets* :

وهي الأسواق التي يتم خلالها تبادل العملات الأجنبية بسعر متفق عليه الآن على أن تكون التسوية أو استلام وتسليم العملات خلال يومين عمل من تاريخ المعاملة، ويسمى تاريخ التسليم بتاريخ الحق *Value date* والسعر المتعامل به سعر الصرف الآني أو العاجل *Spot*¹. وتنفذ تعاملات القطع الأجنبي الفورية إما بين المصارف أو بين المصرف والعميل، ويترتب عليها إنشاء مركز دائن أو مدين للعملة مقابل مركز معكوس للعملة الأخرى.

ب - أسواق القطع الآجلة *Forward Exchange Markets* :

وهي الأسواق التي يتفق فيها على بيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً لسعر الصرف الآجل *Forward* على أن يتم تسليم العملة محل التداول في نقطة زمنية مستقبلية، ويحتسب السعر الآجل إما بخصم *Discount* أو علاوة *Premium* للسعر الآني (سعر الصرف الآجل = سعر الصرف الفوري + نسبة علاوة أو - نسبة خصم) أو يكون معادلاً للسعر الآني (السعر الآجل = السعر الآني) وذلك وفقاً لفروقات أسعار الفائدة بين العملتين وتوقع ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل، فإذا كان من المتوقع ارتفاع سعر العملة الأجنبية المراد التعاقد على شراءها بالنسبة للعملة المحلية فسوف تضاف علاوة إلى السعر الحالي وعندما يحدث العكس سيتم خصم نسبة من السعر الحالي².

ويسمى هذا الهامش (العلاوة أو الخصم) بهامش السعر الآجل أو تكلفة التبديل أو المقايضة، حيث أن السعر الآجل هو أحد سعري المقايضة التي تتضمن عمليتي تداول فوري وآجل في نفس الوقت. بالمقابل لا تتأثر حسابات المصرف عند إبرام عقود التداول الآجل إذ لا يتم إجراء قيود الخصم والإضافة إليها إلا في تاريخ الاستحقاق لتحويل الأموال.

ويوجد عدة أنواع من العمليات المنفذة في سوق القطع الأجنبي يمكن للباحث إيجازها كما يأتي:

أ - الاستثمار والمتاجرة *Trading and investment*: يمكن استثمار المبالغ الأجنبية في الأسواق

المالية تبعاً لأسعار الفائدة أو الصرف، أو لأغراض تجارية تتمثل في شراء الأسهم والسندات الأجنبية أو القيام بعمليات الاستيراد والتصدير، ويستفيد المتاجرون من تغيير الأسعار بالشراء والبيع طبقاً للقاعدة الاستثمارية المعروفة: "الشراء بسعر منخفض والبيع بسعر مرتفع".

ب للمضاربة *Speculating*: تعرّف المضاربة بأنها استغلال حركات غير متوقعة في السوق، بمعنى

آخر قيام المضارب بشراء كميات كبيرة من العملات إذا اعتقد أن سعرها أقل من السعر الطبيعي *Normal Price* وبيعها لاحقاً عندما يرتفع سعرها، ويبرز ذلك بشكل واضح في سوق الصرف

¹ Galant, Mark and Dolan, Brian, 2011, "Currency Trading For Dummies", 2nd Ed, John Wiley & Sons, Canada, p:19

الآجل عند قيام المضارب بتثبيت مركزه في هذه السوق والاستفادة من تغيرات الأسعار في المستقبل القريب.¹ وعلى هذا النحو فإن لعمليات المضاربة أثر معاكس في سوق القطع الأجنبي، ويعتبر المضاربون المسؤولون عن حالات عدم استقرار الأسعار في فترات الأزمات الاقتصادية حيث يمكنهم اتخاذ مراكز غير محدودة تقلل من فعالية تدخل المصرف المركزي وخاصة عندما تصبح الأسواق من جانب واحد

ج للتحوط أو التغطية *Hedging*: يعرف التحوط أو التغطية بأنه طريقة أو تقنية مالية لمقابلة مخاطر الخسائر الناتجة عن تقلبات الأسعار في السوق، وتستخدم المؤسسات المصرفية المشتقات في إدارة الموجودات والمطلوبات لاستبعاد تعرّضها إلى خسائر في رأس المال نتيجة لانخفاض قيمة عملتها المحلية والتي يكون لها تأثيراً سلبياً على الهيكل التمويلي، ويتوقف ذلك على توافر مجموعة من الأدوات كالعقود الآجلة والمستقبلية والمقايضات (السواب) والخيارات، ولكن من جانب آخر ربما تكون تكاليف استخدام تلك الأدوات باهظة وتعرّض المصارف لمخاطر كبيرة وخاصة إذا تمت في أسواق مالية غير نظامية.²

ثانياً: أدوات التعامل بالعملات الأجنبية *Dealing Instruments in Foreign Currencies*

مع تزايد الحاجة لدخول وخروج الأموال من وإلى الدولة، وضرورة الرقابة على العمليات المصرفية بالعملة الأجنبية في ظل انفتاح حركة المصارف وتطور أدواتها للقيام بالعمليات الخارجية، لا بدّ بداية من إيضاح مفهوم القطع الأجنبي، حيث يقصد بالقطع الأجنبي أو (العملات الأجنبية) *Foreign Currencies* بالمعنى الواسع بأنه موجودات الدولة من عملات الدول الأخرى، أي جميع العملات الأجنبية غير عملة الدولة الرسمية، وتتكون تلك الموجودات بشكل أساسي من الاحتياطات الأجنبية الحكومية الخاضعة لإشراف السلطات الرقابية والعائدة للحكومة والتي تشمل على النقد الأجنبي (أوراق نقدية أجنبية *Banknote* والنقود المعدنية *Coins*)، والتوظيفات لدى المراسلين في الخارج على شكل ودائع *Deposit*، والذهب *Gold*، وحقوق السحب الخاصة *Special Drawing Rights (SDRs)*، والمساهمات في المؤسسات الدولية والإقليمية.³

ولهذه الاحتياطات أهمية كبيرة تعكس قوة الدولة، فهي تستخدم من قبل المصارف المركزية للتأثير في سعر الصرف والمحافظة على استقراره من خلال التدخل في أسواق القطع الأجنبي، إضافة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات وتسديد ما للحكومة من التزامات بالعملات الأجنبية.

² Sundaram, Rangarajan K., 2013, "Derivatives in Financial Market Development", International Growth Center, available at: www.Theigc.org, p1

³ International Monetary Fund. Statistics Dept, 2013, "International Reserves and Foreign Currency Liquidity: Guidelines for a Data Template", IMF, P:18

يضاف لما سبق أيضاً ما بحوزة القطاع الخاص من أفراد وشركات ومؤسسات مالية وغيرها من ذهب ونقد وأرصدة أجنبية والتي تكون مودعة عادة لدى المصارف أو شركات الصرافة التي تتولى إدارة هذه العملات في إطار التعليمات الصادرة عن المصرف المركزي الذي يلزمها عادة بالاحتفاظ بنسب محددة من هذه الودائع.¹

وتستخدم المصارف المركزية عادة العديد من الأدوات المصرفية لانجاز تلك التعاملات بالقطع الأجنبي يمكن للباحث إيجازها بما يأتي:

1 - أوراق النقد الأجنبي *Foreign Bank Notes*:

تستخدم أوراق النقد الأجنبي في كثير من الأحيان لتلبية الأغراض التجارية وغير التجارية من خلال دخول وخروج النقد من وإلى الدولة، ويتمثل ذلك في عدة نقاط أهمها:²

- قبول إيداعات العملاء وسحوباتهم من حساباتهم المصرفية نقداً.
- شراء وبيع العملات الأجنبية نقداً من قبل المصارف وشركات الصرافة.
- استخدام الأوراق الأجنبية من قبل الطلاب والمسافرين عند سفرهم خارج القطر للعلاج أو السياحة، بالمقابل دخول النقد الأجنبي بواسطة السياح أو المواطنين الأجانب.
- حاجة بعض التجار لتسوية معاملاتهم التجارية وتسديد قيمة الصفقات نقداً بالعملية الأجنبية، أو إحضارها من الخارج.

2 - الشيكات بالعملات الأجنبية *Foreign Currency Cheques*:

تستخدم الشيكات في هذا المجال نظراً لسهولةها في تسوية المعاملات كأحد أساليب تحويل العملة ودفعها، ولكونها أكثر أماناً وتجنباً لمخاطر نقل البنكنوت من مكان لآخر. والشيك المصرفي بالعملية الأجنبية هو ورقة تجارية صادرة من أحد المصارف ويسمى المصرف الساحب *Drawer Bank* يأمر بموجبها مراسله ويسمى المسحوب عليه *Drawee Bank* بدفع مبلغ معين من النقد الأجنبي بتاريخ معين إلى المستفيد *Beneficiary*.³

وتقوم المصارف بسحب الشيكات المصرفية على مراسليها بالخارج والداخل، وهناك نوعين من تلك الشيكات:

¹ الطراد، اسماعيل، 2005، "إدارة العملات الأجنبية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 18.

² الطراد، اسماعيل، 2005، مرجع سابق، ص 27.

³ الراوي، خالد وهيب، 2006، "العمليات المصرفية الخارجية"، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 311.

- شيكات صادرة (أو مباحة) يتم بموجبها إصدار شيك مصرفي على أحد مراسلي المصرف في الخارج لمستفيد ما بعد خصم قيمة الشيك بالعملة الأجنبية من حساب العميل طالب الشيك مما يتسبب بخروج العملة الأجنبية خارج البلد.
- شيكات واردة (أو مشتراة) والمقدمة من عملاء المصرف، وفي هذه الحالة يتعين على المصرف المسحوب عليه الشيك المصرفي اتخاذ أعلى درجات الحيطة والحذر وخاصة عندما يكون مبلغ الشيك كبيراً والتي يشترط لصرفه التأكد من عدة أمور أهمها تاريخ سريان الشيك ومبلغه بالعملة الأجنبية (كتابة وتقريباً) واسم صاحب الشيك، و أن يكون الشيك مسحوباً على المصرف، إضافة إلى التأكد من صحة توقعات الساحب على الشيك.

3 - الحوالات بالعملة الأجنبية *Foreign Transfers*:

تستخدم التحويلات الأجنبية بشكل رئيسي من قبل عملاء المصرف لتنفيذ التزامات أو الحصول على مستحقات مترتبة على تسهيلات واستثمارات وعقود تجارية موقعة مع الخارج، أو لتسديد نفقات العلاج أو مدفوعات لطلاب يدرسون أو مواطنين يعملون في الخارج. لذلك يعتبر قسم الحوالات الأجنبية بمثابة صلة الوصل بين المصرف والمصارف الأخرى المحلية والأجنبية من أجل تنفيذ التحويلات بالقطع الأجنبي، حيث تحتفظ المصارف وبعض الجهات الحكومية والخاصة وبعض مواطني الدولة بحسابات لهم في الخارج بالعملة الأجنبية، بالمقابل تحتفظ المصارف الأجنبية وبعض الأجانب بحسابات لهم داخل الدولة لتسوية التزاماتهم.

وتعرف الحوالة الأجنبية بأنها أمر دفع *Payment Order* يصدره المصرف المحول *Remitting Bank* بناء على طلب أحد العملاء إلى فرع أو مصرف آخر يسمى المصرف الدافع *Paying Bank* لدفع مبلغ معين إلى شخص معين يسمى المستفيد (جهة حكومية أو خاصة أو أفراد) ، وتصدر الحوالة إلى المستفيد في الداخل أو الخارج بالبريد العادي أو البرقي أو بواسطة التلكس أو الفاكس أو باستخدام نظام السويفت *SWIFT (The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication)* نسبة إلى هيئة أو جمعية السويفت التي تأسست عام 1973 ومقرها بلجيكا حيث أحدث في ذلك التاريخ نظام عالمي متقدم لربط المصارف بين دول العالم من خلال شبكة اتصالات محكمة ومنظمة.¹

وهناك نوعان من الحوالات بالعملة الأجنبية، حوالات صادرة *Outward Remittances* يترتب عليها خروج عملات أجنبية من الدولة، وحوالات واردة *Inward Remittances* يترتب عليها دخول عملات أجنبية للدولة.

¹ عبد الله، خالد أمين و الطراد، اسماعيل، 2006، " إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 237+ص 243

4 - السندات *Bonds*:

يطلق على السندات الصادرة للتمويلات طويلة الأجل من الدول الأجنبية بالسندات الدولية *International Bonds*. ويوجد عدة أنواع من هذه السندات: السندات الأجنبية، سندات اليورو والسندات العالمية. وتعتبر السندات أصولاً ذات مخاطر متعددة تتفاوت حسب نوع السند وتاريخ الاستحقاق ومعدلات الفائدة والجهة المصدرة للسند، وأهم هذه المخاطر تلك المتعلقة بالجهة المصدرة للسند، فالسندات الدولية والأجنبية تقدم عوائد أعلى من السندات المحلية وتساهم في زيادة تنويع المحفظة الاستثمارية، إلا أنها قد تواجه مخاطر تقلبات أسعار القطع أو تعثر الجهة المصدرة نظراً للتقلبات الاقتصادية في بلد المصدر، لذلك تلجأ المصارف إلى الاعتماد على التصنيفات الائتمانية السيادية للدولة المصدرة أو للشركة المصدرة لهذه السندات وإتباع أساليب التحوط الملائمة لتخفيف هذه المخاطر قدر الإمكان.¹

5 - شهادات الإيداع *Certificates of Deposits*:

هي شهادات تمنحها المصارف مقابل ودائع نقدية وترتب عليها التزاماً مالياً مباشراً بالقيمة الاسمية والفوائد المستحقة عليها. حيث يؤدي شراء شهادات الإيداع الصادرة عن مصارف خارجية إلى خروج القطع الأجنبي إلى خارج الدولة.

6 - الاعتمادات المستندية *Letter of Credits*:

ويعرف الاعتماد المستندي بأنه تعهد أو خطاب ضمان صادر من المصرف فاتح الاعتماد *Issuing Bank* إلى المصرف المراسل (مُبلغ الاعتماد *The Advising Bank*) بناء على طلب أحد عملائه المستوردين (طالب فتح الاعتماد *Applicant*) بأن يدفع لأمر المصدر المستفيد من الاعتماد *Beneficiary* قيمة مستندات الاعتماد بالعملة الأجنبية، أو أن يقبل بقيمتها سحباً بقيمة محددة وبتاريخ الاستحقاق مقابل تقديم المستندات المطابقة تماماً لشروط الاعتماد.

وهناك عدة أنواع للاعتمادات المستندية تستخدم في تمويل التجارة الخارجية لتغطية عمليات الاستيراد والتصدير بين الدول، وتختلف تلك الأنواع باختلاف شروط ومستندات الاعتماد وبتوافق أطراف الاعتماد.²

7 - كفالات العقود الخارجية *Foreign Contract Guarantees*:

قد تصدر المصارف كفالات خارجية لمستفيدين في الخارج نتيجة تنفيذ عقود استيراد وتصدير البضائع، والكفالة الخارجية عبارة عن تعهد كتابي صادر عن المصرف المحلي بناء على طلب أحد

¹ Investopedia Staff, "How Exchange Risk Affects Foreign Bonds", available at website: <http://www.investopedia.com>.

² عبد الله، خالد أمين، 2009، "العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 211.

المصارف المراسلة في الخارج وبالنيابة عن المكفول بدفع مبلغ معين لجهة معينة (المستفيد المقيم) خلال مدة معينة إذا ما أخل العميل غير المقيم المكفول من المصرف المراسل بالوفاء بالتزاماته، ويرسل المصرف المراسل تعليماته إلى المصرف المحلي بالفاكس أو السويفت لإصدار الكفالة لصالح الجهة المستفيدة بالخارج، وبالتالي فإن استحقاق قيمة هذه الكفالات يترتب عليه دخول وخروج الأموال الأجنبية من وإلى الدولة حسب واقع الحال.¹

8 - اتفاقيات إعادة الشراء *Repurchase Agreements*:

وتمثل هذه الاتفاقيات أحد أدوات التعامل بالعملات الأجنبية ويطلق عليها اختصاراً اسم الريبو، وهي عبارة عن بيع ورقة مالية والتعهد بإعادة شرائها في تاريخ لاحق وبسعر متفق عليه عادة يكون أعلى من سعرها، حيث أن الفارق بين السعر المباشر للالتزام وسعر إعادة الشراء يمثل فائدة الريبو، ويعتبر سوق الريبو مصدراً جذاباً للتمويل على المدى القصير.²

9 - المشتقات المالية بأنواعها *Derivatives*:

وهي عبارة عن عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية كأوراق مالية، وعمليات أجنبية، وتقوم على أساس سعر الأصل الأساسي، والسعر المرجعي أو الهامش.

ثالثاً: تعريف مخاطر القطع الأجنبي، مكوناتها، مصادرها.

تتعرض عمليات القطع الأجنبي شأنها شأن كافة العمليات الاقتصادية للكثير من عناصر الخطر وعدم التأكد، وتتعدد هذه العناصر وفقاً للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

1 تعريف مخاطر التعامل بالقطع الأجنبي لدى المصارف:

تعتبر مخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف أحد عناصر أو مكونات مخاطر السوق الرئيسية التي حددتها لجنة بازل بتلك التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار القطع الأجنبي وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع، وهناك عدة تعريفات لهذه المخاطر يعتمد كل منها على وجهة نظر معينة أو يؤكد كل منها على جانب أو نقطة معينة.

إذ تعرّف مخاطر القطع الأجنبي بشكل عام بأنها الخسارة الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف في الأجلين القصير أو الطويل بين العملة المحلية والأجنبية، وبالتالي التذبذب في قيمة التدفقات النقدية والتي تكون غير مرغوبة وتؤثر على النتائج المالية للمؤسسات العاملة في التجارة والتمويل الدولي

¹ عبد الله، خالد أمين و الطراد، اسماعيل، 2006، مرجع سابق، ص 318

² Acharya, Viral V. and others, 2010, "Regulating Wall Street: The Dodd-Frank Act and the New Architecture of Global Finance", Volume 608 of Wiley Finance, John Wiley & Sons, New Jersey, p: 320

والمرتبطة أساساً بعمليات الاستيراد والتصدير أو عقود القبض أو الدفع أو الاقتراض بالعملية الأجنبية¹.

ومن الناحية المصرفية فقد عرّفت لجنة بازل مخاطر التعامل بالقطع الأجنبي بأنها المخاطر التي يواجهها المصرف أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي *Foreign Exchange Transactions*، حيث يتعرّض المصرف لخسائر كبيرة نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات إذا لم تتم عملية التبادل بشكل صحيح، وتتمثل احتمالية الخسارة من خلال قيام المصرف بإعادة تقييم مراكز القطع بالعملية المحلية مقابل العملات الأجنبية².

وفقاً لذلك اختبرت بعض الدراسات النظرية والتجريبية طبيعة التعرّض لمخاطر القطع الأجنبي وأشارت إلى أنه يمثل حساسية التدفقات النقدية الأجنبية للمصرف للتغيرات في أسعار الصرف³، بمعنى آخر فهو يعكس اختلاف قيم التدفقات النقدية المستقبلية بالعملات المختلفة نتيجة التغيرات في قيم تلك العملات أي عدم التأكد من السعر الذي تحول به التدفقات النقدية الأجنبية المتوقعة إلى العملة المحلية وبالتالي تكون معرضة لمخاطر العملة *Currency Risk*⁴.

ويؤدي عدم التطابق في عملات بنود الموجودات والمطلوبات إلى تعرّض المصارف والاقتصاد ككل لأزمات مالية حادة وخاصة عندما يصل الإقراض بالعملية الأجنبية لمستويات مفرطة ولآجال طويلة مقارنة مع حجم وآجال الإيداعات بالعملات الأجنبية مما يتسبب بحدوث خلل في نسبة صافي المطلوبات بالعملية الأجنبية إلى إجمالي الموجودات عند عملية التقييم بالنسبة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات⁵.

2 - مكونات مخاطر القطع الأجنبي:

تتطوي التعاملات المصرفية بالعملات الأجنبية أو حيازة الأصول أو الخصوم بالعملات الأجنبية على بعض المخاطر التي تهدد سيولة المصرف وربحيته وملاءته المالية، وبالتالي يجب فهمها وتجنبها أو التقليل منها، وينوه الباحث إلى أن المصارف المركزية والتجارية تتشابه بشكل عام من حيث مكونات مخاطر القطع الأجنبي التي تتعرض لها، إذ تتنوع مصادر هذه المخاطر ويزداد نطاقها حسب الغاية منها نتيجة عدة عوامل أهمها التعامل بالمشنقات المالية وتذبذبات معدلات الصرف والفائدة، وفيما يلي أهم تلك المخاطر:

¹ الشماع، خليل، 2006، "إدارة مخاطر العملة- مقدمة لمخاطرة العملة"، ترجمة السلسلة البريطانية BPP Financial Publishing، الأكاديمية العربية للملوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ص13

² حشاد، نبيل، 2004م "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية- ج2"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص 199

⁵ Ranciere, Romain and Tornell, Aaron and Vamvakidis, Athanasios, 2010, "A New Index of Currency Mismatch and Systemic Risk", IMF Working Paper WP/10/263, International Monetary Fund, p:3.

أ. مخاطر الائتمان *Credit Risks*:

وتنتج عادة من عدم قدرة الطرف الآخر من الوفاء بالتزاماته التعاقدية *Contractual obligations* في تسليم العملة بموعدها المحدد، ويتوقف ذلك على طبيعة العملية نفسها والشروط التي تمت فيها حسب تسوية العقد والتي تشترط التزام الطرف الآخر بشروط العقد وتسليم العملة الأجنبية في تاريخ الاستحقاق المحدد.¹

وتعد مخاطر الطرف المقابل *counterparty risk* نوعاً خاصاً من أنواع المخاطر الائتمانية والتي تنشأ نتيجة تبادل مدفوعات نقدية بالعملة الأجنبية بين الطرفين أو تبادل لأدوات مالية من أحد الأطراف يقابله مدفوعات نقدية من الطرف الآخر.

ويزداد ثقل مخاطر الائتمان عند قيام المصارف بمنح التسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية أو استخدام مشتقات العملة، ويؤدي تعثر مثل هذه التسهيلات وتعذر سدادها إلى إمكانية تحقق خسارة المبلغ بالكامل ويصبح مركز المصرف في صرف العملات الأجنبية غير متوازن بشكل مفاجئ ويكون معرضاً لأي حركة معاكسة في معدلات الصرف مما يتسبب بالتعثر المصرفي وفشل المصرف في الوفاء بالتزاماته جزئياً أو كلياً و يؤثر بالتالي على مصداقيته مع عملائه، وهذا من شأنه ما يدفع بالمصارف إلى الإحجام عن تقديم تلك التسهيلات واضطرابها عادة للدخول في إطار عمليات جديدة لتغطية مركزها بالعملة الأجنبية والذي يتطلب القيام بشراء القطع الأجنبي من مصادر أخرى.²

وقد تنتج مخاطر الائتمان بالقطع الأجنبي بتعرض المصرف الأجنبي المراسل *Correspondent Bank* إلى أزمة سيولة وخاصة في حال توظيف الاحتياطيات الأجنبية في أدوات مالية مرتفعة العائد لدى أحد المراسلين في الخارج دون مراعاة مخاطر هذه العملية، أو قد تنجم عن تغيير قوانين الرقابة على العملة في الدولة المتعاقد معها وعدم قدرة المصارف العاملة فيها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها في موعدها، وتؤدي مثل هذه المخاطر إلى خسائر كبيرة للمصرف المحلي إذا لم يستطع توفير العملات المترتبة عليه لعدم استلامها من المصرف المراسل في موعدها واضطرابه جراء ذلك لشراء العملة بأسعار أعلى في السوق.

ب. مخاطر السيولة *Liquidity Risks*:

¹ Backlund, Helena, 2011, "Currency Risks and Currency Risks Management", University of Applied Sciences, International Business, working paper, p:15

² الحمزاوي، محمد كمال، 2005، " سوق الصرف الأجنبي"، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 98.

مخاطر السيولة هي وجه آخر من أوجه مخاطر تسوية تبادل القطع الأجنبي حيث تعتبر سيولة العملات الأجنبية وعلاقتها بالعائد من المواضيع الحساسة لدى المصارف، وكلما كانت علاوة مخاطر السيولة أكبر كلما تطلب ذلك عائداً أعلى لمقابلة المخاطر غير المتوقعة للسيولة.¹

ويتضح ذلك جلياً في حال واجه المصرف التزاماً يجب سداه بالعملة الأجنبية عند الحاجة إليه وبالكميات المطلوبة ولم تتوافر لديه السيولة الكافية، أو اضطراره إلى تسهيل الأوراق المالية كالسندات والأسهم قبل تاريخ استحقاقها، ويؤدي استخدام المصارف للديون قصيرة الأجل في الاستثمار في الأصول طويلة الأجل إلى عدم تطابق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالعملات الأجنبية، وبالتالي ينبغي على المصارف المحافظة على مستويات ونسب محددة من مراكز السيولة بالعملات الأجنبية وتصنيفها حسب درجة السيولة بشكل يتفق مع قدراتها خاصة إذا كانت المبالغ ضخمة وتشكل خطراً على البيانات المالية.

مخاطر الأسعار :Rate Risks

على المصارف أن تدرك أن أسعار العملات تتغير بشكل واسع ومفاجئ خلال دقائق قليلة، مما سيشكل فروقات كبيرة في قيمة المراكز المالية لديها، وبالمقابل تتأثر احتياطيات المصرف المركزي بالتغير في الأسعار العالمية لانعكاسها مباشرة على أصوله والتزاماته الأجنبية كالذهب والأوراق المالية والمشتقات. ويوجد نوعان من الأسعار المؤثرة على التعاملات بالعملة الأجنبية لدى المصارف:

1 مخاطر تغيير أسعار الصرف في سوق القطع الأجنبي: وتمثل مخاطر الخسائر بالبند داخل

وخارج الميزانية والتي تنجم عن تحركات أسعار الصرف.

2 مخاطر تغيير أسعار الفائدة في السوق النقدي:

والتي تتركز أساساً في وجود فجوات استحقاق في أصول والتزامات المصرف بالقطع الأجنبي مما ينشأ عنه مراكز مفتوحة لهذه المعاملات في فترات الاستحقاق، وأي تغيير في سعر الفائدة من الممكن أن يؤثر على دخل الفوائد الصافي *Net Interest Income* وكذلك القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات والذي ينعكس بدوره في تغيرات أسعار الأسهم.²

وفي هذا المجال أجريت عدة دراسات لبيان أسباب تغير أسعار صرف العملات الأجنبية ومن هذه الدراسات بيان أثر تغير معدل الفائدة على أسعار صرف العملات الأجنبية، ويتجلى ذلك من خلال

¹ Banti, Chiara and Phylaktis, Kate, and Sarno, Lucio, 2012, " Global Liquidity Risk in the Foreign Exchange Market", Journal of International Money and Finance, Vol 31, Issue 2, March, p:270

² Shamsuddin, Abul F. M., 2009, "Interest rate and foreign exchange risk exposures of Australian banks: A note", The International Journal of Banking and Finance, Vol. 6. Issue 2, p:134

توجه المستثمرين عادة لبيع العملة ذات الفائدة المنخفضة وشراء العملة ذات الفائدة المرتفعة، مما يؤثر سلباً على سعر الأولى وإيجاباً على الثانية وبالتالي يؤثر على أسعار صرف هذه العملات.¹

وتتضح هذه المخاطر كنتيجة لتوظيف أحد الأصول التي حصل عليها المصرف بسعر فائدة ثابت أو منخفض ثم استثمارها والمتاجرة بها في أصول مالية في دولة أخرى بسعر فائدة معوم للاستفادة من فروقات معدلات الفائدة ويطلق على هذه الاستراتيجية بالتجارة المحمولة *Carry Trade*²، وهكذا من الممكن أن يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه بحيث ينخفض أو يرتفع العائد الصافي نتيجة تغير أسعار الفوائد وبالأخص عندما تكون الفوائد المدفوعة أكبر من الفوائد المستلمة.³

وكمثال على ذلك لنفترض أن مصرف سورية المركزي أودعت لديه وديعة بالدولار الأمريكي بقيمة /\$ 10 000/ لمدة ستة أشهر وبسعر فائدة 7% سنوياً، ثم قام المصرف باستثمارها لدى أحد المصارف الخارجية المراسلة لمدة ثلاثة أشهر بسعر فائدة 7.5% سنوياً، وخلال فترة تجديد استثمار الوديعة لمدة ثلاثة أشهر أخرى انخفضت أسعار الفوائد على الدولار الأمريكي لتصبح 6% (علماً بأن التجديد لا يشمل الفوائد)، وبالتالي سيحقق المصرف خسارة ناجمة عن عملية استثماره الوديعة الأجنبية لفترة ستة أشهر بقيمة \$ 12.5 تتمثل بالفرق بين الفائدة التي سيدفعها المصرف خلال ستة أشهر و الفائدة التي سيتسلمها

وبهدف الحد من مخاطر الأسعار يمكن لإدارة المصرف وضع حدود معينة لصافي المراكز المفتوحة والمسموح بها يومياً لكل عملة على حدة ولمجموع العملات الأجنبية، بالإضافة إلى تكييف محفظتي موجودات ومطلوبات المصرف بالعملة الأجنبية وتحقيق الموازنة بين صافي التدفقات النقدية المدفوعة والمستلمة عن العقود التي تستحق يومياً.

ج. مخاطر التشغيل *Operational Risk*:

تتعرض الأنشطة الأجنبية بشكل عام لعدد كبير من مخاطر التشغيل مثلها مثل باقي العمليات في المصرف، ويمكن للباحث إيجازها بتلك المخاطر التي تتعلق بإعداد الوثائق والكتشوفات، وصلاحيات إعداد القيود وترحيلها، وأخطاء في تحديد مبلغ العملية مع المصرف المرسل، والتطبيق الخاطئ لأسعار الصرف أو الفائدة، وعدم الالتزام بالتوجيهات الإدارية، وعدم التقييم السليم للمحافظ الاستثمارية للمصرف، فضلاً عن الاحتيال الداخلي *Fraud* وفشل الأنظمة وفقدان الوثائق

¹ صايمة، عبد العزيز، 2009، " نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة والتذبذب الضمني مجتمعين في استطلاع أسعار العملات العالمية الرئيسية"، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، ص 4

² Cenedese, Gino and Sarno, Lucio and Tsiakas, Ilias, 2014, " Foreign Exchange Risk and the Predictability of Carry Trade Returns", Journal of Banking & Finance, Vol 42, May, Pages 302-313, p:303.

³ الشماخ، خليل، 2006، " إدارة الموجودات والمطلوبات"، معهد التدريب المالي والمصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية، عمان، الأردن، ص 114.

والمستندات. وهناك طرق عديدة للتقليل من هذه المخاطر أهمها وضع ضوابط رقابية داخلية محددة وواضحة، وتحديد واضح للسياسات والتعليمات المتبعة لتنفيذ عمليات القطع الأجنبي، والتقييم اليومي لمراكز القطع ومحفظة المتاجرة.

د. المخاطر القانونية:

ترتبط هذه المخاطر بشكل خاص بالخسائر الناجمة عن أي تصرف قانوني أو تنظيمي قد يبطل صلاحية العقد أو مخالفة للتعليمات مما يحول دون أداء أحد الأطراف لالتزاماته وفقاً لشروط العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة.¹

3 - مصادر التعرض لمخاطر القطع الأجنبي:

نظراً لكون أسعار الصرف غير مستقرة ولا يمكن التأكد حول حركاتها المستقبلية، فإن التعرضات لمخاطرة القطع الأجنبي تبقى حتمية لكل المصارف محلياً ودولياً، وينشأ التعرض لمخاطرة القطع الأجنبي لدى المصارف من عدّة مصادر وهي:

أ. التعرضات لمخاطر المعاملات *Transaction Exposures*:

ويعتبر التعرض لمخاطر المعاملة من أخطر مصادر المخاطرة باعتباره يؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية للمصرف². وينشأ التعرض لمخاطر المعاملة أو الصفقة كنتيجة لاتفاقيات تعاقدية لتنفيذ عمليات بيع وشراء القطع الأجنبي بين أطراف المعاملة (*Counterparties*) وذلك حين يتم ترتيب إجراء مدفوعات أو استلام مقبوضات بعملة أجنبية في وقت ما في المستقبل بحيث يستمر هذا التعرض منذ ترتيب المعاملة حتى حصول الدفع أو القبض الفعلي، أي لا بد من توافر فارق زمني بين تاريخ التنفيذ و تاريخ تحقيق التدفق النقدي.³

ب. التعرضات للمخاطر الاقتصادية *Economic Exposures*:

ينتج التعرض للمخاطر الاقتصادية من المعاملات المستقبلية التي لم يتم ترتيبها أو الاتفاق عليها بعد ولكنها ذات طبيعة طويلة وتكون بذلك عرضة لتأثرها بالتغيرات غير المتوقعة لأسعار الصرف، غير أنها تتحول في النهاية إلى تعرض لمخاطر المعاملة. وتشير هذه التعرضات إلى درجة تأثير تقلبات أسعار الصرف الحقيقية على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بحيث تتأثر سيولة المصرف على

¹ محمود، سحنون، 2009، "مخاطر المشتقات المالية و مساهمتها في خلق الأزمات"، ملتقى الأزمة المالية الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر

² Prasad, Krishna and Suprabha K. R, 2014, " Measurement of Exchange Rate Exposure using Two Factor Model: Evidence from CNX 100 Firms, available at: <http://papers.ssrn.com/sol3/papers>.

³ Greuning, Hennie van and Bratanovic, Sonja Brajovic , 2009,op.cit, p: 256

المدى المتوسط أو الطويل وفقاً للظروف والمتغيرات الاقتصادية المتعددة، وعادة ما تؤدي إلى آثار غير مباشرة على نشاط المصرف وقدرته التنافسية في مجالي السعر والتكلفة.¹

ج. التعرضات للمخاطر المحاسبية *Accounting Exposures*:

وتسمى أحياناً بالتعرضات لمخاطر التحويل (*Translation Exposures*) أو إعادة التقييم (*Revaluation*)، وهي من أكثر المعوقات التي تواجهها الشركات المالية وغير المالية متعددة الجنسيات على حد سواء نظراً لاختلاف المفاهيم بين دولة وأخرى وصعوبة قيامها بإعداد و تحويل القوائم المالية للفروع إلى قوائم مالية موحدة تعكس عملة الدولة الأم.²

وتتجلى التعرضات المحاسبية بالنسبة للمصارف أساساً بقيم التوظيفات في الخارج والاقتراض بالعملة الأجنبية والتي تؤثر بشكل مباشر في كشوفات المصرف وبياناته المالية الموحدة من ميزانية عمومية وحسابات أرباح وخسائر، وبالتالي تظهر المخاطرة المحاسبية التي تتعرض لها أرصدة الموجودات والمطلوبات والأرباح والخسائر بالعملة الأجنبية عند تحويلها إلى العملة المحلية بأسعار الصرف المحددة في تاريخ إعداد التقارير المالية من خلال عملية إعادة التقييم الدورية استناداً للمعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الثالث: تقييم مخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف.

استجابة للمتغيرات الدولية الجديدة وعدم استقرار السوق المالي العالمي وتزايد تجارة تداول العملة وفق أسلوب الهامش *Call Margin*³ بشكل زاد من التعقيد في إدارة المخاطر وتقييمها من جانب المصارف، ويهدف التأكد من سيطرة المؤسسات المالية المصرفية على كيفية إدارة عملاتها الأجنبية فقد أوصت لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة باتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب المصارف المركزية للتأكد من أن مخاطر القطع الأجنبي تدار بشكل فعال وصحيح.

أولاً: مراحل عملية تقييم مخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف

¹ Madhuvij, 2007 " International Financial Management", 2nd Ed, Excel Books India, p:231

² طارق، شوقي، 2009، " أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ص29

وعلى الرغم من اختلاف الطرق التنظيمية داخل كل مصرف باختلاف تركيبته وبنيته، إلا أن إدارة وتقييم مخاطر القطع الأجنبي يجب أن تكون متكاملة بشكل عام مع عملية إدارة المخاطر على مستوى المصرف ككل مما يمكن من فهم العلاقات المتبادلة بين المخاطر المختلفة والآثار المرتبطة بها بشكل جيد.

وفقاً لما سبق يمكن للباحث تحديد الإطار العام لعملية تقييم مخاطر القطع الأجنبي بشكل فعال لدى المصارف لتشمل المراحل الرئيسية التالية:¹

1- **التوقعات Forecasts**: تتمثل الخطوة الأولى في معرفة وتطوير توقعات المصرف حول اتجاهات السوق وذلك بعد تحديد مدى تعرضه للمخاطر ومعرفة الاتجاه الرئيسي لأسعار الصرف الأجنبي، ومن المهم أن تستند تلك التوقعات على فرضيات صحيحة ومفهومة، وعادة ما تكون فترة التوقعات ستة أشهر.

2 **تحديد مخاطر القطع الأجنبي Foreign Currency Risk Identification**: ويتم في هذه المرحلة تعرّف مخاطر القطع الأجنبي وفهمها وتصنيفها وتحديد خصائصها بهدف الوصول إلى مصفوفة تحتمل على الأصول الأجنبية التي يمكن أن تتعرض للمخاطر وتحديد مستوى ودرجة المخاطر لكل منها .

3 **تقدير وقياس مخاطر القطع الأجنبي Foreign Currency Risk Estimation and Measurement**: ويتم ضمن هذه المرحلة تقدير احتمالية حدوث مخاطر القطع الأجنبي، وبيان أثر تلك المخاطر بالاستناد إلى التوقع في المرحلة الأولى من خلال تحديد النتائج محتملة الحدوث لهذه المخاطر ومقارنتها مع المنافع الفعلية المحققة (أي الربح أو الخسارة الفعلية الناتجة) وحساب الانحرافات إن وجدت بغية الوقوف على مواطن الضعف وأوجه القصور. وتعتبر مرحلة قياس النتائج وتحديد الانحرافات الأكثر أهمية بالنسبة للمصارف وتختلف باختلاف طبيعة عملها والظروف المحيطة بها.

4- **المقارنة المعيارية أو (نقطة الأساس) Benchmarking**: من خلال وضع مؤشرات مرجعية لحدود تعامل المصرف مع مخاطر القطع الأجنبي، وبناء عليها يقرر المصرف إدارة المخاطر وفق أسلوب التكلفة أم الربح. ويعتبر الهدف الرئيسي من خيار التكلفة ضمان عدم تأثر التدفقات النقدية سلباً بعد نقطة معينة وهو خيار دفاعي *Defensive* للمصرف، من جهة أخرى قد يعتمد

¹ Bal, Gnyana Ranjan, 2013, "Hedging of Forex Exposure through Currency Derivatives-Evidence From select Indian corporate", available at: <http://ssrn.com/>, pp:4-5

المصرف مبدأ الربح وهو أسلوب هجومي *Aggressive* يتم من خلاله خلق أرباح صافية من تعرضه لمخاطر القطع الأجنبي مع مرور الوقت.¹

5 ترتيب المخاطر وفق الأولويات *Foreign Currency Risk Prioritization*: ويتم في هذه المرحلة ترتيب مخاطر القطع الأجنبي وفقاً لأهميتها وتأثيرها على الأنشطة بهدف تحديد العمليات المصرفية الأجنبية الأكثر خطورة وتوجيه جهود المصرف نحوها، ومن أبرز الطرق المستخدمة لتحقيق هذه الغاية ترتيب المخاطر حسب طريقة المصفوفة *Matrices Ranking* بحيث ترتب المخاطر من الأعلى إلى الأقل تأثيراً على الأنشطة.

6- الحد من مخاطر القطع الأجنبي *Foreign Currency Risk Mitigation*: على اعتبار أن قرارات إدارة مخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف تستند على التوقعات والتخمينات عن اتجاهات السوق المتقلبة، فإن على المصارف أن تحافظ على حدود معينة من التعرض للخسائر في تعاملاتها بالقطع الأجنبي، ومن المهم وقف أي خسارة قد تحدث ووضع مخصصات لتغطية المراكز المفتوحة من العملة يومياً عندما تصل الخسائر إلى مستويات محددة غير مرغوبة، وذلك بالاستناد إلى ملفات المخاطر وهيكل رأس المال واتجاهات الأرباح، بناء عليه تستخدم المصارف إجراءات رقابية داخلية لكشف مستويات الخطر قبل وقوعها واتخاذ القرار المناسب بشأنها، فيما يتم قبولها أو تخفيضها والتحوط منها باستخدام عدة أدوات لذلك.² وهناك مجموعة من الضوابط والأنظمة الداخلية عند تنظيم ومراقبة وإدارة عمليات القطع الأجنبي، يمكن للباحث إيجازها كما يأتي:³

- تحديد سقف لعدم توافق العملات الأجنبية لكل عملة ولمجمل العملات الأجنبية.
- التأكد من أن كل عملية منفذة يوجد مقابلها هامش نقدي كافٍ.
- مراقبة أسعار القطع اليومية وتلك المتعامل بها من قبل دائرة القطع.
- كل عملية من عمليات القطع تتضمن الموافقة من العميل نفسه ومن مدير دائرة القطع.
- التأكد من أن كل عملية قطع يوجد مقابلها حساب بما يوازئها بالعملة المحلية.
- مطابقة مجاميع حسابات القطع المستعملة مع دفتر الأستاذ العام.
- تقييم مراكز القطع في نهاية اليوم ومقارنتها بالنتائج المسجلة من قبل المصرف.
- الفصل الثنائي للوظائف بحيث أن موظفي قسم القطع لا يقومون بأنفسهم بإدخال العمليات في السجلات المحاسبية بل يتم ذلك بشكل مستقل لدى قسم المحاسبة.

¹ Sivakumar, Anuradha and Sarkar, Runa, 2011, "Corporate Hedging for Foreign Exchange Risk in India", Prashant Kumar, Indian Institute of Technology, Kanpur, India-208016, pp:5-6

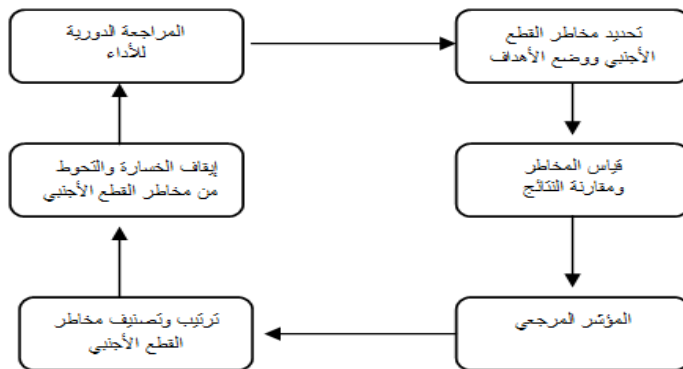
² Greuning, Hennie van and Bratanovic, Sonja Brajovic, 2009, op.cit, p:260

³ عبد الله، خالد أمين، 2007، "التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر في المصارف"، دورة تدريبية، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، مصرف سورية المركزي.

- مراجعة عينة من عمليات القطع والتأكد من أن كل عملية قطع قد رحلت إلى حساب الجهة أو العميل الذي اشترى أو باع العملات الأجنبية ومراجعة تواريخ العمليات وصحتها.
- احتساب مركز قطع كل عملة ومقارنته مع سجلات المصرف.
- إبلاغ الإدارة بواسطة تقارير خاصة يعدها قسم القطع في المصرف عن حجم العمليات التي تم التعامل بها ومجموع العملات المباعة والمشتراة وصافي المركز من كل عملة.
- احتفاظ المصرف بنسخ عن جميع عمليات القطع المنفذة لحسابه أو لحساب المصارف أو لحساب عملائه.
- وجود تعليمات وقرارات من إدارة المصرف موجّهة إلى دائرة القطع توضح إجراءات العمل ومراحله.

7- التقرير و المراجعة *Reporting and Review*: تتمثل الخطوة الأخيرة في متابعة العملية الإجمالية لتقييم مخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف وإجراء التعديلات اللازمة في وقتها باعتبار أن ترشيد إدارة المخاطر المرتبطة بالقطع الأجنبي تتطلب التحليل والمتابعة المستمرين بغية تكيف أدوات التغطية بما يتماشى ومستجدات السوق والتحويلات المتوقعة في مجال نشاط المصرف، ويتطلب ذلك إعداد التقارير اللازمة والمتضمنة بشكل أساسي بيانات التركيزات في مخاطر العملات الأجنبي لكل بند وحسب نوع العملة، وكذلك حالة الربح أو الخسارة على مراكز القطع المفتوحة، وأيضاً التغيرات المتوقعة لكل أصل نتيجة تحركات أسعار الصرف وأسعار الفائدة. ثم تخضع سياسات إدارة وتقييم مخاطر القطع الأجنبي إلى المراجعة استناداً إلى التقارير والبيانات المعدة مسبقاً، حيث يتم مراجعة الأعمال السابقة ومدى فعالية المعايير المطبقة في السيطرة على تعرّضات مخاطر القطع الأجنبي ودراسة اتجاهات السوق، وما إذا كانت الاستراتيجية تعمل بشكل جيد أم بحاجة لتغيير.

ويبين الشكل رقم / 2 المراحل المتتالية لعملية تقييم مخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف.¹



¹ الشكل إعداد الباحث.

ومن المهم التأكيد بأن مراحل عملية تقييم مخاطر محفظة القطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي يجب أن تخضع لذات الإجراءات التي يتم فيها تقييم مخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف الأخرى والمبينة سابقاً، من حيث أنها تتضمن مهام و صلاحيات ومسؤوليات الإدارة العليا في مجال تحديد وقياس التعرّضات لمخاطر القطع الأجنبي ومقارنة النتائج، واستخدام الأساليب الحديثة للتحوط من مخاطر القطع الأجنبي، وتحديد إجراءات الرقابة الداخلية للحد من مخاطر القطع الأجنبي، ووضع نسب مخاطر الاستثمار بالعملة الأجنبية وعلاقتها بالعائد، وإعداد التقارير اللازمة والمراجعة الدورية لكافة الأعمال السابقة. وسيستعرض الباحث هذه الجوانب ومدى تطبيقها لدى مصرف سورية المركزي وانسجامها مع معايير لجنة بازل في الفصل الثاني من الدراسة.

ثانياً: أساليب قياس مخاطر القطع الأجنبي وفق متطلبات لجنة بازل الدولية.

يتطلب إجراء عملية قياس مخاطر تسوية العمليات المصرفية بلقطع الأجنبي التحديد الدقيق للوقت اللازم لإتمام عملية التسوية لكل نوع عملة على حدة، ومن الملاحظ أن القياس الدقيق للمخاطرة المتعلقة بالمعاملات النقدية الأجنبية يتم بشكل حيادي ويأخذ بعين الاعتبار احتمالية تغيير فترات الاستحقاق شهرياً أو ربعياً وفقاً للعملة وأنها أيضاً يمكن أن تتغير خلال اليوم الواحد.

وبالنسبة لأسعار الصرف (والتي قد تشمل الذهب) فمن الضروري أن يشمل نظام قياس المخاطر إلى عوامل خطر لسعر الصرف بين العملة المحلية وكل العملات الأجنبية، بالتالي فإن أي مركز صافي سيتم التعبير عنه بالعملة الأجنبية سيدخل ضمن خطر سعر الصرف.¹ وسبق وأن أشار الباحث إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية سمحت للمصارف باختيار إحدى طريقتين لقياس مخاطر القطع الأجنبي هما الطريقة النمطية أو المعيارية (*Standardized Approach*) والنماذج الداخلية (*Internal Rating Approach*) كما يأتي:

1 - طريقة القياس المعيارية *Standardized Measurement Method* :

تختلف نسبة الحد الأدنى على رأس مال المصرف مقابل مراكز القطع من مصرف لآخر، وتوجد عمليتان لحساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر العملات الأجنبية هما قياس التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف عملة واحدة، و قياس التعرض لمخاطر العملات المختلفة.²

¹ Basel Committee on Banking Supervision, February 2011, "Revisions to the Basel II- market risk framework", op.cit, p:12

² حشاد، نبيل، 2004م " دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية ج2"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص 256

أ - قياس التعرض للمخاطر بالنسبة لعملة معينة:

حافظت لجنة بازل / 3 على ضرورة تطبيق الطريقة التي يتم فيها قياس التعرض للمخاطر بالنسبة لعملة معينة وذلك من خلال حساب المركز الصافي المفتوح لكل عملة في المصرف من خلال جمع ما يلي:

-المركز الصافي الحالي : كافة بنود الأصول يطرح منها كافة بنود الالتزامات بما في ذلك الفائدة المتراكمة والمخصصة بالعملة المعينة.

-المركز الصافي الأجل: أي كافة المبالغ المقبوضة ويطرح منها كافة المبالغ المستحقة الدفع بموجب تعاملات الصرف الأجنبي الأجل بما في ذلك التعاملات المستقبلية للعملة ورأس المال الخاص بمقايضات العملة غير المندرجة في المركز الحالي، ويتم تقييم مراكز العملة الآجلة ومراكز الذهب الآجلة بأسعار صرف السوق العالمية الآنية.

-الضمانات (والسندات المماثلة) المطلوبة للدفع والمتعذر استردادها.

صافي الدخل/المصروفات المستقبلية التي لم تتراكم ولكنها محمية تماماً من وجهة نظر المصرف صاحب التقرير.

أي بند آخر يمثل ربحاً أو خسارة بالعملات الأجنبية وذلك حسب المعايير المحاسبية المتبعة.

ب قياس مخاطر الصرف الأجنبي في محفظة مراكز العملة الأجنبية والذهب:

وهنا تختار المصارف تطبيق أحد أسلوبين بديلين على أساس رقابي وهما طريقة الاختزال *Shorthand method* والنماذج الداخلية، وتتمثل طريقة الاختزال في معالجة جمع العملات بشكل متساوي، أي يتم تحويل صافي القيمة الحالية للمركز المالي لكل عملة أجنبية وللذهب إلى عملة التقرير باستخدام أسعار الصرف الحالية *Spot rates*، ويُقاس المركز المالي الصافي الكلي المفتوح بتجميع كل من صافي جملة المراكز القصيرة أو الطويلة حسب أيهما أكبر، وصافي المركز المالي (قصير أو طويل) بالذهب.

2 - النماذج الداخلية:

سيركز الباحث بشيء من التفصيل على مقياس القيمة عند الخطر *(VaR) Value at Risk*، واختبارات التحمل *Stress Testing* كأحد النماذج المطروحة لقياس مخاطرة القطع الأجنبي لدى المصارف.

أ: مقياس القيمة عند الخطر (*Value at Risk*):

أشار الباحث سابقاً إلى مفهوم مقياس القيمة عند الخطر أو (القيمة المعرضة للمخاطر) على أنها مجموعة تقنيات أو أساليب لتقدير الخسارة المتوقعة في القيمة السوقية للأداة المالية التي يمكن أن تحدث في أي فترة من الزمن وعند أي مستوى من مستويات الثقة. ويمكن التعبير رياضياً عن مفهوم القيمة عند الخطر بأننا نؤكد بنسبة ($C\%$) أننا لن نخسر أكثر من (D) وحدة نقدية في (N) من الأيام القادمة، ويعتمد التعريف السابق على متغيرين أساسيين هما: مدة الاحتفاظ *Holding Period*، ومستوى الثقة *Confidence level*.¹

ويساعد استخدام مقياس القيمة عند الخطر في قياس احتمالية التعرض لمخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف عن طريق حساب الخسائر المحتملة لمراكز القطر ع وتقدير أسوأ خسارة ممكنة تتمثل في انخفاض القيمة السوقية لمراكز القطر خلال فترة زمنية معينة و في ظل ظروف السوق العادية التي يحددها مستوى معين من الثقة.²

وعملياً تشير القيمة عند الخطر *VaR* إلى توزيع العوائد بين الاستخدامات المختلفة للعملة الأجنبية، من هذا المنطلق فإن هناك ثلاث طرق لاحتساب القيمة عند الخطر لعمليات القطع الأجنبي كما يأتي:

1- الأسلوب التحليلي *Analytical (Parametric) Approach* :

وهو أسلوب إحصائي يستند إلى مفهوم التوزيع الطبيعي *Normal distribution*، وهذا يتطلب تحديد عدد من المفاهيم الإحصائية في هذا الجانب وهي:

أ - معامل الارتباط *Correlation coefficient* :

للتعرف على قوة واتجاه العلاقة بين أسعار صرف العملات الأجنبية، وتتراوح قيمة معامل الارتباط ما بين ($- 1$ ، $+ 1$) حيث يشير الارتباط الموجب التام ($+ 1$) إلى أن زوجي العملة يتحركان مع بعضهما في ذات الاتجاه بنسبة 100%، ويعني الارتباط السلبي التام ($- 1$) أن زوجي العملة سوف يتحركان في اتجاهات معاكسة بنسبة 100% كل الوقت، أما الارتباط الصفري يدل على أن العلاقة بين زوجي العملة هي عشوائية تماماً، مع التأكيد أنه وكلما انتقلنا من الارتباط الموجب التام إلى

¹ Melichar, Alexander, 2010, " Problems of Value At Risk - A Critical View, seminar paper, GRIN Verlag, Germany, p3

² Rupeika, Ramona and Nedovis Roberts, 2014, " The Foreign Exchange Exposure of Baltic Non-financial Companies", working paper, The 8th International Days of Statistics and Economics, Prague, September 11-13, p1284

الارتباط السلبي التام كلما انخفضت مخاطر محفظة القطع الأجنبية. من جانب آخر يمكن استخدام معامل الارتباط بشكل أكثر دقة للتعرف على طبيعة العلاقة بين التقلبات في أسعار العملات و عوائد الأسهم، حيث يظهر معامل الارتباط السلبي بين المتغيرين إلى أن العلاقة بينهما في اتجاه معاكس وبالتالي مخاطرة أسعار الصرف في أدنى مستوياتها.

ب - الانحراف المعياري *Standard deviation* والتباين *Variance*:

يعتبر الانحراف المعياري مقياساً للتشتت أو التقلب في القيم عن وسطها الحسابي، وهو الجذر التربيعي للتباين، وكلما زاد التباين في النتائج المتوقعة كلما دل ذلك على تشتتها. ويعبر عن الانحراف المعياري بواسطة مقياس التقلب *Volatility* الحاصل لأسعار العملات أو الأدوات المالية الأجنبية فيما بينها وذلك كنسبة مئوية على الأساس السنوي كأن نقول نسبة تقلب أو تذبذب سعر الجنية الاسترليني/ الدولار *GBP/USD* هو (10%) أو أن تقلب اللابور (سعر الفائدة ما بين المصارف في لندن *LIBOR- London Interbank offered Rate*) لثلاثة أشهر هو (7.5%)، وهذا المؤشر يساعد في تصنيف العملات وتحديد مخاطرها وإجراء المقارنات المطلوبة وبالتالي توقع أسعارها المستقبلية.

وتمثل المخاطرة مقدار الخسارة التي يمكن أن تتحقق من تذبذب سعر صرف العملة ارتفاعاً وانخفاضاً مقابل العملات الأخرى، وتقاس باحتساب الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة في سعر الصرف (مدى التغير) منسوباً إلى متوسط سعر الصرف خلال مدة زمنية¹، ويعكس التغير الموجب التحسن في قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

ج معامل الاختلاف *Coefficient of variance (CO)*. ويقاس التشتت النسبي لمخاطرة كل عملة أجنبية، ويظهر العلاقة بين المخاطر والعوائد المتوقعة من استخدامات العملات الأجنبية، ويحسب من خلال حاصل قسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة للعائد المرجو من الأصول الأجنبية.

د -معادلة الانحدار *Regression equation*: للتعبير عن حساسية قيم بنود الموجودات والمطلوبات

المصرفية للتغيرات في أسعار الصرف خلال فترتين محددتين، وفق المعادلة الآتية:²

$$\Delta RV = \alpha + \beta(\Delta S) + \mu$$

¹ لنفترض أن سعر بيع الدولار مقابل الليرة السورية في 2014/1/2 لأغراض التنخل حسب نشرة أسعار مصرف سورية المركزي $USD/SP = 143$ ، وقد بلغ متوسط سعر الصرف خلال عام 2014 (160) ل. س متقلباً بين قيمة أعلى وقيمة أدنى (143،180) أي بمقدار تغير (37) ل.س، وعليه يمكن احتساب نسبة تقلب الدولار مقابل الليرة خلال عام 2014 من خلال قسمة مدى التغير على متوسط السعر (37/160) وبالتالي فإن نسبة التقلب تساوي (23%) تقريباً.

² Siddaiahm, Thummuluri,2009, op.cit, pp:124-126

حيث:

ΔRV : التغيرات في القيم الحقيقية لبنود الموجودات أو المطلوبات أو الدخل بالعملية المحلية.

ΔS : التغيرات غير المتوقعة بين أسعار صرف العملة المحلية والأجنبية.

β : وهو مقياس التعرض ويمثل ميل خط الانحدار (أو معامل الانحدار) لقياس درجة الحساسية، وهو يمثل القيمة المعرضة للمخاطر أو الانكشاف بالعملية الأجنبية.

α : الحد الثابت

μ : الخطأ العشوائي

تفترض المعادلة السابقة تأثير عدة عوامل بما فيها أسعار الصرف على قيمة الأصول، وبغض النظر عن العوامل الأخرى يصبح شكل المعادلة كالآتي:

$$\Delta RV = \beta(\Delta S)$$

$$\beta = \frac{\Delta RV}{\Delta S} \quad \text{وبالتالي}$$

أي أن الحساسية تتمثل في نسبة التغير في القيم على التغير في العامل المتسبب والمتمثل بأسعار الصرف. وعند حدوث اختلاف في أسعار الصرف والمبلغ الأجنبي المستثمر (بالزيادة أم النقصان) في نفس الوقت تكون قيمة بيتا إما موجبة ويسمى التعرض دائماً أو طويلاً *long exposure* أم سالبة ويسمى التعرض حينها مديناً أو قصيراً *short exposure*، وكلما كانت قيمة بيتا كبيرة كلما ازداد انحدار المنحنى وازدادت حساسية القيم لتغيرات أسعار الصرف.

مع التنويه إلى أنه عند ثبات المبلغ الأجنبي المستثمر دون تغير خلال الفترتين، فإن نتيجة قيمة التعرض أو بيتا المحسوبة تكون مساوية للمبلغ الأجنبي المستثمر (بالقيمة الموجبة أم السالبة حسب نوع الأصل)، وفي حال لم يطرأ أي تغير على أسعار الصرف ولا يوجد أي تأثير لتقلباتها على العملة المحلية خلال الفترتين المفترضتين، فإنه بالتالي لا يوجد أي تعرض أو انكشاف لقيمة العملة الأجنبية المعرضة للخطر.

2- الأسلوب التاريخي *Historical Approach*:

يستمد هذا الأسلوب أهميته من أن المحاكاة التي يمتاز بها هي صيغة لا معلمية *Non-Parametric* فهو لا يعتمد على التوزيعات الطبيعية لتقدير المخاطر مقارنة بالأسلوب السابق المعلمي، وإنما على الارتباطات التاريخية والتقلبات الضمنية التي تعكس بيانات أسعار السوق بالاستناد إلى البيانات الماضية لتغيرات الأسعار والعوائد مما حفز العديد من المصارف العالمية إلى تبني هذا المدخل نظراً لوضوحه وسهولة استخدامه.¹

وبالتالي فإن الافتراض وراء أسلوب المحاكاة التاريخية هو أن التاريخ يعيد نفسه في ما يخص توزيعات العوائد. وعليه يمكن للمصارف تحديد الخسائر المحتملة من محفظة القطع الأجنبي باستخدام سلسلة من البيانات التاريخية باتباع الخطوات التالية:²

- الحصول على بيانات العملات الأجنبية وأسعار الصرف التاريخية لفترة طويلة وكافية.
- حساب العوائد التاريخية لمحفظة القطع الأجنبي لفترة حيازة معينة (مع وجود مشاهدات كثيرة).
- ترتيب العوائد التاريخية تصاعدياً أو تنازلياً.
- تحديد التغيرات (نسب الزيادة أم النقص) في عوائد المحفظة كل 10 أيام متتالية.
- تحديد الترتيب الذي يمثل أقصى خسارة ممكنة.
- تحويل معدل أقصى خسارة متوقعة إلى القيمة التي تمثل الخطر لتقابل مستويات الثقة المختلفة.

3- أسلوب محاكاة مونت كارلو *Monte-Carlo Simulation*:

إن الهدف الأساسي من المحاكاة هو تقييم الخيارات الاستراتيجية، ويمكن استخدام تقنية مونت كارلو لتوليد عدد كبير من المسالك العشوائية *Random paths* للأسعار التي تكون محاكية للتوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات *multivariate normally distributed* في ظل مشاهدة سيناريوهات مختلفة، والخروج بمجموعة كبيرة من المتغيرات في قيم المحفظة بمساعدة مولد عشوائي *Random generator*، ومن ثم تقدير أثر تكرار تأثير المتغيرات على مقدار العوائد المتوقع الحصول عليها والارتباطات والتباينات فيما بينها.³

¹ Sharma, Meera, 2012, " The Historical Simulation Method for Value-at-Risk:A Research Based Evaluation of the Industry Favorite", Indian Institute of Management, PGDM, working paper, pp:2-4

² Saita, Francesco , 2010, op.cit, p:46

³ Schoon, Natalie,2010, " Valuing Banks in Uncertain Times: With Special Attention to Islamic Banks", Spiramus Press Ltd, Britain, p:96

ومن أجل قياس القيمة المعرضة لمخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف وفق أسلوب المحاكاة تتبع عدد من الخطوات على النحو الآتي:¹

1. تحديد بيانات مراكز محفظة العملات الأجنبية وأية ارتباطات أو انحرافات ضمنية أم تاريخية للعوائد ضمن المحفظة.
2. تحديد مصفوفة التباين المشترك لعوائد المحفظة.
3. محاكاة تغيرات يومية لعامل المخاطرة ضمن المصفوفة (توليد مسارات افتراضية لمتغيرات عشوائية للمحفظة) للحصول على مصفوفة جديدة.
4. حساب التغير الناتج في عوائد المحفظة نتيجة تغيرات عوامل الخطر.
5. تكرار الخطوات السابقة لعدد كبير من المرات باستخدام تقنيات برمجية خاصة ولمدة زمنية معينة لزيادة معدل الثقة والحصول على عدد أكبر من المسارات.
6. تحديد القيمة عند الخطر VaR للمحفظة التي تعكس أقصى خسارة عند مستوى الثقة المطلوب.

ب: اختبارات التحمل أو الضغط *Stress Testing*:

على الرغم من كفاءة استخدام مداخل القيمة عند الخطر المشار إليها سابقاً والمستندة إلى التوزيعات الطبيعية والمحاكاة والافتراضات التاريخية لتقييم مخاطر القطع الأجنبي في ظل ظروف السوق الطبيعية، فقد وُجّهت انتقادات كبيرة لمقاييس VaR لكونها فشلت في تحقيق الهدف المرجو منها وعدم رصدها لكثير من مواطن الضعف التي أفضت عنها الأزمة المالية، وعدم تقديمها مؤشرات كافية للإنذار المسبق للمخاطر المحتملة مما تسبب بارتفاع وتيرة الخسائر خلال فترة الأزمة²، وأدى ذلك إلى تعزيز دور اختبارات الضغط كجزء مكمل لإدارة مخاطر القطع الأجنبي إذ أنه من الممكن أن تطرأ أحداث فجائية تحتاج إلى فهم متغيراتها وتأثيرها على المحافظ الاستثمارية بالقطع الأجنبي.

ويقصد باختبارات الجهد استخدام المصرف لتقنيات مختلفة لتقييم مدى قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للمصرف بهدف تقييم حساسية المحافظ الاستثمارية للتغيرات الرئيسية، وتعتبر تقنية اختبار الجهد أكثر دقة وفعالية من أسلوب تحليل الحساسية الذي يستند إلى تأثير عامل مخاطرة واحد فقط على المحفظة الاستثمارية، في حين تخضع الأوراق المالية المصرفية (أوراق

¹ Chioum, Jer-Shiou and Hung, Jui-Cheng and Hseu, Mei-Maun, 2008, "A VaR Investigation of Currency Composition in Foreign Exchange Reserves", International Research Journal of Finance and Economics, Issue (21), p:79

(التداول) في ظل اختبارات الضغط إلى سلسلة من تحليل السيناريوهات *Scenario analysis* الخاصة بوجود تحمل لاختبار الظروف الصعبة والضاغطة التي تركز على تأثير واحد أو أكثر من السيناريوهات المحددة التي تمثل بدورها تأثيراً مركباً من التحركات المتزامنة التي تتم في نفس الوقت لقياس مدى قدرة رأس المال على امتصاص الخسائر المحتملة في أسوأ الظروف. ويستند بناء السيناريوهات إلى مجموعة من الفروض المتوقعة التي تعكس متغيرات اقتصادية كأسعار الصرف والفائدة، كما يمكن أن تشمل هذه السيناريوهات على اختبار للسندات والأوراق المالية التجارية والمقابلة للفترة السابقة من الاضطرابات الهامة، والقيام بتجارب للوصول لمجموعة التحركات التي يمكن أن تتسبب في أكبر خسارة *Maximum loss* ومن ثم اتخاذ الإجراءات الاستباقية لتفادي المخاطر.¹

ثالثاً: استراتيجيات التحوط للحد من مخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف:

تنتهج العديد من المصارف إستراتيجية الحياد أو عدم التغطية تجاه مخاطر العملة التي تتعرض لها أو ما يسمى باستراتيجية التحوط المحايد *Neutral hedge* وذلك لعدة أسباب أهمها الاستقرار النسبي للعملة الأجنبية المستخدمة في التعاملات المصرفية لديها، أو عندما تكون الأرباح والخسائر المتحققة من تحركات أسعار الصرف صغيرة قياساً بحجم وأعمال المصرف، أو أن هدف بعض المصارف بالدرجة الأولى تحقيق الأرباح ولا ترى حاجة لتكديدها تكاليف إضافية يتطلبها أحياناً استخدام تقنيات وأساليب التحوط، إلا أنه رغم ذلك قد تتعرض المصارف لمخاطر عالية وغير متوقعة من عمليات القطع الأجنبي، وتقضي الحكمة تفادي المخاطر بالكامل أو التقليل منها ودراسة كافة الوسائل الممكنة لإدارتها وبالتالي التضحية بفرصة تحقيق الربح وتحمل نفقات إضافية للوقاية من حدوث الخسائر قدر الإمكان. ويتضح من الشكل رقم /3/ الخيارات المتاحة حول التحوط من مخاطر القطع الأجنبي.

ويعرف التحوط أو التغطية *Hedging* بأنه طريقة أو تقنية مالية تتيح استخدام أداة مالية أو أكثر للتحوط لأية تغيرات في القيمة العادلة أو في التدفقات النقدية في بند آخر بحيث تتعادل الآثار الناتجة عن الأداة المستخدمة للتحوط مع الآثار المتعلقة بالأداة الأصلية.²

ويستخدم التحوط بالنسبة لمخاطر القطع الأجنبي لمقابلة مخاطر الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار السوق الفورية من خلال اتخاذ المصرف لمركز معاكس (دائن أم مدين) للمركز الأصلي للعملة

¹ Basel Committee on Banking Supervision, February 2011, "Revisions to the Basel II- market risk framework", op.cit, p:16

² Mirza, Abbas A and Holt, Graham and Knorr, Liesel, 2011, "IFRS: Practical Implementation Guide and Workbook", 3rd Ed, Wiley Regulatory Reporting, p:322

الأجنبية التي تتسبب بمخاطرة القطع الأجنبي.¹ ويشير التحوط التام *Perfect hedge* إلى اتخاذ مركزين مختلفين لنفس العملة والسعر بحيث أن الأرباح المتحققة لأحد المراكز تساوي الخسائر المتحققة في المركز الآخر، أما في التحوط غير التام فإن الأرباح المتحققة من أحد المراكز قد تكون أعلى أو أقل من الخسائر في المركز الآخر.² بناءً عليه فإن التحوط يحمي من المخاطر المرتبطة بمراكز العملة والناجمة عن أنشطة الأعمال الدولية ويزيد من قيمة المصرف ويحقق الاستقرار في الأرباح من خلال تعويض *Offset* الربح أو الخسارة الممكنة الحدوث وبغض النظر عما سيحدث في المستقبل.³

ويشير الباحث إلى أن نسبة التحوط يمكن أن تختلف وبدرجات متفاوتة بين محافظ العملات الأجنبية للمصارف، ولكي يصبح التحوط كاملاً فإن قيمة العقود يجب أن تتغير بنسبة (1:1) ولكن باتجاه معاكس مع قيمة مركز العملات الأجنبية الذي تم التحوط لأجله⁴، كما بينت الدراسات أيضاً إلى أن التحوط بنسبة 100% لا يعتبر حلاً مثالياً من جهة الحد من مخاطر العملات،⁵ وتظهر نسبة التحوط *Hedge Ratio(HR)* معرفة عدد عقود تحوط العملة اللازمة لتغطية المراكز النقدية، وتحدد هذه النسبة بقسمة التغير في قيمة عقد التحوط إلى التغير في قيمة المركز النقدي بين تاريخ عقد الصفقة وتاريخ التنفيذ.⁶ وتعتمد فترة التحوط على مدى تذبذب العملة، ويقال التحوط ذو الفترة الأطول من قيمة مخاطرة القطع الأجنبي بالشكل الذي يسمح لتسوية بعض الديون وهذا يتوقف على استراتيجية المصرف تجاه التحوط.⁷

وتعددت الطرق المستخدمة في التحوط من مخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف والتي تتمثل بشكل أساسي باستخدام المشتقات المالية للعملة الأجنبية إضافة لبعض التقنيات الداخلية، ويتوقف اختيار الطريقة الأفضل للتحوط على المفاضلة بين العوائد والتكلفة ومدى تأثيرها في تغطية مخاطر

² الجبوري، رعد، 2002، " استخدام مستقبليات السلع في التحوط والمضاربة"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 61

³ Backlund, Helena, 2011, op.cit, p:17

⁴ العارضي، جليل كاظم، 2010، " توظيف العقود الآجلة لأغراض التحوط دراسة لعينة من المصارف العراقية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد 3/، ص40

⁵ Schmittmann, Jochen M, 2010, "Currency Hedging for International Portfolios", International Monetary Fund, Working Paper, p:16

⁶ Apte, 2010, " International Financial Management", Tata McGraw-Hill Education, New Delhi, p:246

القطع الأجنبي، حيث يختلف ذلك باختلاف أعمال المصرف وسياسته تجاه تعاملاته بالقطع الأجنبي ،
وفيما يلي أبرز تلك الطرق:

1 - التقنيات الداخلية للتحوط *Internal hedging techniques*

تفضل العديد من المصارف استخدام التحوط الداخلي لكونه أكثر فعالية من حيث التكلفة والربح،
لذلك يطلق عليه أحياناً بالتحوط الطبيعي *Natural Hedging* أو التحوط التشغيلي، ومن أهم التقنيات
المستخدمة في هذا المجال:¹

أ-) مقابلة الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية: ويقاس هذا الأسلوب بشكل أكثر دقة مدى
حاجة المصارف للعملات الأجنبية حسب الفترة الزمنية مما يتيح لها التحكم بالآجال وتغييرها وفقاً
لتحركات أسعار الصرف، ويتجلى ذلك باستخدام طريقة تحليل الفجوة *Gap analysis* لتحليل آجال
استحقاق العملات الأجنبية وتتلخص الطريقة من خلال إعداد جداول بالاستحقاق لكل بنود الموجودات
والمطلوبات مفصلة حسب العملة والفترات الزمنية ومن ثم احتساب فجوات الاستحقاق، وتكون الفجوة
إيجابية *Position gap* عند تجاوز قيم بنود الموجودات الأجنبية للمطلوبات الأجنبية، والفجوة سلبية
Negative gap في حال العكس، كما تحتسب الفجوة التراكمية (*Cumulative Gap*) في كل فترة
زمنية وذلك من خلال احتساب الفجوة الخاصة بهذه الفترة مضافاً إليها مجموع الفجوات في الفترات
السابقة.

من جهة أخرى يمكن للمصرف إعداد جداول تتضمن الموجودات والمطلوبات الأجنبية الحساسة
لمخاطر سعر الفائدة حسب العملات والفترات الزمنية انطلاقاً من أن الفوائد على القروض والودائع
تدفع بنفس نوع العملة الخاصة بالوديعة أو القرض وعليه فإن قيمة هذه الفوائد ستتغير بتغير أسعار
الصرف، وبالتالي يمكن بيان أثر تحركات أسعار الصرف وأسعار الفائدة معاً على هامش الربح
Profit margin وهامش الفائدة الصافي *Net interest margin-NIM*.²

والجدول الآتي يوضح العلاقة بين نوع الفجوة، وتحرك أسعار الصرف، وهامش الفائدة الصافي.

¹ Luostarinen, Samuli, 2011, " Framework for Evaluating Foreign Exchange Exposure Management Practices of Non-Financial Companies: A managerial approach", Master's thesis, Aalto University, School of Economics, pp:32-34

² تحتسب نسبة هامش الفائدة الصافي من خلال الفرق بين إيراد الفوائد ومصروف الفوائد منسوباً إلى الموجودات الإيرادية.

الجدول رقم 1/ العلاقة بين أسعار الصرف وهامش الفائدة الصافي

نوع الفجوة	اتجاه سعر الصرف	هامش الفائدة الصافي
موجبة	ارتفاع	ارتفاع
	انخفاض	انخفاض
سالبة	انخفاض	ارتفاع
	ارتفاع	انخفاض
صفريّة	ارتفاع	عدم تأثير
	انخفاض	عدم تأثير

وفي حالات معينة يمكن للمصرف موازنة تدفقاته النقدية الداخلة والخارجة بالعملات الأجنبية ومقابلة الدخل والإنفاق بالعملات نفسها، حيث بإمكانه استعمال الدخل لسد النفقات المطلوبة في ذات العملة بدون الحاجة لتحويلها وبالتالي تفادي مخاطر القطع الأجنبي قدر الإمكان.

ومما لا شك فيه أن إدارة المصرف تتخذ عدداً من الإجراءات لمعالجة فجوات الاستحقاق الموجبة أو السالبة الظاهرة لديها، إما بزيادة (أو تقليل) استحقاق الموجودات والمطلوبات الأجنبية، أو رفع (أو تخفيض) مبالغ الموجودات والمطلوبات، فضلاً عن إعادة تمويل الالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية بموارد تمويلية جديدة بالعملة الأجنبية بشكل يتيح تحقيق المطابقة بين العملات الأجنبية ويحد بالتالي من تعرضها للمخاطر.¹

ب-) التقلص *Clearing*: ويقصد به تصفية *Netting* الحقوق والالتزامات المصرفية المشتركة لطرفين أو أكثر وبعملات وتواريخ استحقاق متماثلة بحيث لا يظهر إلا الرصيد الصافي، مما يسمح بتخفيض التعرض لمخاطر الطرف المقابل وحجم التحويلات ويجنب المصارف الوقوع بمخاطر القطع الأجنبي والمتعلقة بالعمليات الآجلة.² وقد تتخذ المقاصة شكلاً ثنائياً أو جماعياً حيث يتولى المصرف المركزي إدارة هذه العملية مع المصارف عن طريق غرفة التفاضل المركزية مما يمكن من تصفية مبالغ الحوالات والشيكات التي تتم بالعملات نفسها فيما بين المصارف من جهة والمصرف المركزي من جهة أخرى.

¹ الشماخ، خليل، 2006، "إدارة الموجودات والمطلوبات"، مرجع سابق، ص 372

² Duffie, Darrell and Zhu, Haoxiang, 2010, "Does a Central Clearing Counterparty Reduce Counterparty Risk?", Graduate School of Business, Rock Center for Corporate Governance at Stanford University, Working Paper No. 46, pp: 2-5

ج-) التسويات النقدية أو التشغيلية: وتعتبر من أبسط الطرق المستخدمة والأكثر شيوعاً، وتعني التحكم بنسب استثمار وتوظيف العملات الأجنبية لدى المصارف، ففي حال توقع المصرف حدوث انخفاض لقيمة عملة معينة لديه الأمر الذي يدفعه للتحوط مستقبلاً من خلال التخلص من هذه العملة وبيعها مقابل استحواذ عملات قوية، أو تخفيض نسب الموجودات من هذه العملة لديه عن طريق الحد من منح التسهيلات الائتمانية وإجراء تسويات تعاقدية *Contractual Adjustments* مع المقترضين لتشجيعهم لسداد ديونهم بشكل مسبق مقابل خصومات معينة، إضافة لزيادة نسب التزاماته من هذه العملة من خلال استلام الإيداعات واستثمارها أنياً في أوراق مالية وبالتالي الاستفادة من فرق السعر عند انخفاض قيمة العملة والتحوط من تكبد المصرف للالتزامات أكبر من قيمتها لاحقاً. وتتطلب الإجراءات السابقة توافر نظام معلومات قوي لدراسة وتحليل سوق القطع الأجنبي وإجراء مقارنات بين كلفة التحوط والعوائد الناتجة.¹

2 - التقنيات الخارجية للتحوط *External hedging techniques*:

ويقصد بها توجه المؤسسات المصرفية إلى سوق القطع الأجنبي للتحوط من مخاطر القطع الأجنبي بهدف تنفيذ عقود مع جهات وأطراف خارجية عادة ما تكون على شكل أدوات مالية جديدة غرضها إزالة المخاطر وتسمى بالمشتقات *Derivatives*. وكما هو معلوم فقد ارتبط استخدام المشتقات المالية مع حدوث عدد من الانهيارات والأزمات المصرفية التي شغلت الأسواق المالية العالمية خلال العقدین الماضيين، من ناحية أخرى يمكن لأدوات المشتقات أن تحقق فوائد اقتصادية كبيرة فيما لو تم التعامل معها بشكل صحيح في إدارة مخاطر السوق ومواجهة مخاطر القطع الأجنبي بشكل خاص بما يعزز من الابتكار المالي وقدرة السوق على امتصاص الصدمات.²

كما أثبتت بعض الدراسات بأن استخدام مشتقات العملة كجزء من إدارة مخاطر القطع الأجنبي يضيف قيمة للمؤسسة وبالتالي يوجد علاقة إيجابية وهامة بين استخدام مشتقات العملة وقيمة المؤسسة.³ بالمقابل اختلفت وجهات النظر العالمية فيما إذا كانت المصارف تستخدم مشتقات العملة كأداة للتحوط أو المضاربة، أم أنها أداة لإدارة المخاطر تهدف من خلالها الحصول على شروط تمويل أفضل وذات مرونة عالية وبأقل التكاليف بما يحقق أرباحاً معقولة بأقل مخاطر ممكنة.⁴

¹ الساعدي، علاء والشاوي، إلهام، 2012، "طرائق وأساليب التحوط من تقلبات أسعار صرف العملات والعوامل المؤثرة فيها"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 30، المجلد 8، جامعة البصرة، ص 164

³ Allayannisa, George, and Lelb, Ugur, and Millerc, Darius P, 2012, " The use of foreign currency derivatives, corporate governance, and firm value around the world", Journal of International Economics, Vol 87, Issue 1.p:70

ويمكن تحديد أدوات التحوط الخارجي من مخاطر القطع الأجنبي والمتمثلة بمشتقات العملة كما يأتي:

1 - العقود الآجلة والمستقبلية للعملة *Currency Forward and Future Contracts*:

تستخدم العقود الآجلة بشكل أساسي من قبل المصارف لتغطية معاملاتها من مخاطر القطع الأجنبي، وهي تعتبر أداة فعالة لإدارة استحقاقات الأصول والالتزامات من خلال تأمين السيولة النقدية من العملات الأجنبية لسداد التزامات المصرف في تواريخ محددة وبأقل تكلفة مقارنة بالاقتراض من السوق النقدي لتوفير العملة المطلوبة في وقت الاستحقاق.

ويعرف العقد الآجل للعملة على أنه اتفاقية لبيع أو شراء العملة بسعر محدد اليوم وبتاريخ مستقبلي ويُعامل بها في الأسواق غير النظامية (OTC)¹. وتتشابه العقود الآجلة للعملة مع المستقبلية من حيث تحديد الأسعار آجلاً، وتتميز العقود المستقبلية في أنها تمثل التزاماً تعاقدياً تاماً بين الطرفين وتنفذ بشكل منظم في دار المقاصة *Clearing house* المسؤولة عن مخاطر عدم التسديد، على أن تتم تسوية الفروقات يومياً في نهاية العقد².

وعليه لكل عملية تداول آجل سعر صرف يتفق عليه في تاريخ التعاقد وهو سعر يختلف عن سعر التداول الفوري، فعندما يكون سعر الصرف الآجل أعلى من السعر الفوري يعني ذلك أن العملة يتم تداولها بعلاوة (*Premium*)، وعندما يكون أقل مما يعني أن العملة يتم تداولها بخصم (*Discount*).

ويمكن للباحث عرض المثال التالي كتوضيح لاستخدام العقود الآجلة في التحوط من مخاطر القطع الأجنبي المصرفية كما يأتي:

افترض أن لدى مصرف سورية المركزي وديعة لأحد المصارف بعملة الجنيه الإسترليني تستحق بعد ثلاثة شهور بقيمة مليون جنيه إسترليني، والمصرف سيكون في مركز قصير بالنسبة لهذه العملة، بالمقابل لديه مركز طويل من عملة الدولار في نفس تاريخ الاستحقاق، وبالتالي هناك إمكانية من أن يتحوط لمخاطر ارتفاع سعر صرف عملة الجنيه الإسترليني مقابل الدولار ويبرم المصرف عقد شراء آجل للجنيه مقابل الدولار حق ثلاثة شهور.

2 - مفاضة العملة *Currency swap*:

والمقصود بها شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى أنياً ثم مبادلتها آجلاً بموجب عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر بيع بتاريخي استحقاق مختلفين أحدهما فوري والآخر آجل، ويمكن تشبيه عملية المقايضة بإقراض عملة معينة مقابل اقتراض عملة أخرى للفترة بين تاريخي التبادل الفوري والآجل وهو ما يسمى *Back-to-back Loan* على أن تدفع أسعار الفوائد خلال فترة التبادل.¹

ويمكن للمصارف تطبيق تقنية مقايضات العملة لتوفير احتياجاتها من عملة معينة أنياً وذلك تحوطاً من تغير سعر صرفها مستقبلاً، ويتجلى ذلك في صورة مبادلة أصل قرض بعملة معينة ومدفوعات فائدة ثابتة على قرض مكافئ تقريباً بعملة أخرى.²

وكذلك تلجأ السلطات النقدية لهذه الطريقة كأحد طرق التدخل في سوق القطع الأجنبي لتغذية المصارف وشركات الصرافة بشكل مؤقت عن طريق بيع عملة أجنبية وشراء عملة محلية أنياً وشراء عملة أجنبية وبيع عملة محلية آجلاً في نفس الوقت، الأمر الذي يسمح بإدارة أصول المصرف المركزي والمصارف من القطع الأجنبي وتغطية فجوات الاستحقاق في مراكز العملات الأجنبية إثر قيامه بشراء العملات المتوقع ارتفاع أسعار صرفها وبيع العملات المتوقع انخفاض أسعارها وتحقيق هامش ربح من ذلك.³

والمهم في عمليات مقايضة العملة هو السعر الذي سوف تحدد عليه عملية السواب والتمثل بالفرق بين سعري الصرف الفوري والآجل، ويمكن معرفة أسعار التبادل لعمليات المقايضة من نشرة الأسعار التي تصدر عن أسواق القطع العالمية، ويرتبط تحديد السعر الآجل لعملة ما مقابل عملة أخرى بأسعار الفائدة السائدة على العملتين موضوع التبادل، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بالعائد على الاستثمار الذي تم من أجله توفير العملة الأجنبية من خلال عملية المقايضة، وفي هذه الحالة فإن العملة الأساسية التي تتمتع بسعر فائدة أعلى يكون سعرها الآجل أقل من الفوري أي يتم تداولها بخصم *Discount* مقابل العملة التي سعر فائدتها أقل ويتم تداولها بعلاوة *Premium* عن السعر الفوري، ويحتسب سعر السواب الواجب إضافته أو خصمه من السعر الفوري

¹ Flavell, Richard R., 2012, " Swaps and Other Derivatives", 2nd Ed, John Wiley & Sons, Britain,p2.

² حماد، طارق عبد العال، 2010، " المشتقات المالية: مفاهيمها- أنواعها- استخدامها في إدارة المخاطر - المحاسبة عنها"، الطبعة الأولى، الدارة الجامعية، الإسكندرية، ص 246

³ Destais, Christophe, 2014, " Central Bank Currency Swaps and the International Monetary System", Research and Expertise on the World Economy, Policy Brief No 5, Working paper, available at: <http://www.cepii.fr/cepii/en/welcome.asp>, pp:2-4

3 - خيارات العملة *Currency options*:

وهي عقود بين طرفين تعطي الحق لحاملها بشراء عملة أجنبية *put* أو بيعها *call* بسعر متفق عليه يسمى سعر التنفيذ *Exercise or Strike price* في تاريخ لاحق وللمشتري الحق في عدم تنفيذ العقد إذا كان في غير صالحه مقابل تعويض يدفع للمحرر عند التعاقد يطلق عليه *Premium*، مع التأكيد أن مشتري حق الخيار لن يمارس حقه في الشراء أو البيع إلا إذا كان سعر التنفيذ بالنسبة لحق الشراء أقل من سعر السوق، وإذا كان سعر التنفيذ بالنسبة لحق البيع أعلى من سعر السوق، والعكس بالنسبة لبائع حق الخيار.¹

وأهم ما يميز عقود الخيار على العملات أنها تحقق التغطية المنشودة للمصارف من مخاطر القطع الأجنبي وحماية أصولها المقومة بعملات مختلفة، إضافة لفرصة تحقيق بعض المكاسب، بالمقابل يجب استخدامها بحرص إذ أنها تعرّض البائع *Writer* لمخاطر غير محدودة فيما إذا استمرت الأسعار بالارتفاع قبل تاريخ التنفيذ، ولتلافي ذلك فإنه يدخل عادة بخيار عكسي لتحقيق التوازن في مركزه، وبالتالي على المصارف إمكانية الاستفادة من عقود خيار العملة واختيار الخيار المناسب لظروفهم وإستراتيجيتهم مع الأخذ بعين الاعتبار مقدرتهم على تحمل المخاطر. ويمكن للمصرف المركزي أيضاً استخدام عقود الخيار للحفاظ على قيمة محفظته من العملات الأجنبية إذ يمكنه بيع حق شراء لجزء من عملاته بعلاوة مرتفعه، فإذا ارتفعت أسعار الصرف سينفذ المشتري حقه بالشراء ولكن بالمقابل فإن الجزء الآخر من محفظته قد ارتفعت قيمته. وفي حال انخفضت أسعار الصرف وهو ما يقلقه عادة فإن قيمة محفظته ستخفض ولكن العلاوات التي استلمها ستعوض الخسارة.²

مما سبق ومن وجهة نظر بعض الدراسات التي وجدت أن إستراتيجية التحوط المالية هي أكثر فعالية من التحوط التشغيلي، فإن التحوطات التشغيلية أيضاً تقلل إلى حد كبير من التعرض لمخاطر القطع الأجنبي. وبشكل عام يعزى الانخفاض الواضح في المخاطر المرتبطة بالعمليات الأجنبية لارتباطه بشكل وثيق وإيجابي باستخدام كل من إستراتيجيت التحوط المالي والتشغيلي.³

المبحث الرابع: المحاسبة عن عمليات القطع الأجنبي لدى المصارف

لقد أدى تزايد حجم المعاملات والصفقات الدولية التي تتم بالقطع الأجنبي لدى المصارف إلى حدوث اختلافات فيما بينها حول طرق تطبيق تقنيات قياس المخاطر والتحوط منها، وظهرت نتيجة لذلك عدة صعوبات في محاسبة العمليات الأجنبية للمصارف التي تمارس أنشطة بعملات تختلف عن عملة إعداد التقارير المالية، وترافق ذلك بحدوث بعض المشكلات المرتبطة في كيفية معالجة الأرباح

¹ هندي، منير ابراهيم، 2007، "إدارة المخاطر - الجزء الثالث: عقود الخيارات"، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص 343
² شكري، ماهر و عوض، مروان، 2004، "المالية الدولية- العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 348

والخسائر التي تنتج عن تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية، وكيفية تسجيل وقياس وترجمة القوائم المالية الموحدة بالعملات المحلية، ومما لا شك فيه أن هذه العمليات سيكون لها تأثيراً مباشراً على حسابات المصرف وأوضاعه المالية وهذا ما يستوجب ضرورة اتباع نظام محاسبي معين يعكس هذه العمليات بجميع عملاتها.

وللعمليات الأجنبية قيود محاسبية خاصة بها وتستعمل من أجلها حسابات معينة تتميز عن بعضها البعض تبعاً لنوع العملية التي قام بها المصرف، وتتمثل الخصائص الرئيسية للنظام المحاسبي في تحديد واضح لأنواع تلك الحسابات واستخدامات كل منها والقيود المحاسبية اللازمة لإثباتها، إضافة إلى تحديد الأقسام والإدارات التي تقوم بها، والواجبات والمسؤوليات المحاسبية المتعلقة بالقيود في السجلات، وأخيراً إعداد التقارير المختلفة وعمليات إعادة تقييم العملات الأجنبية.

- 1 حساب مركز القطع الأجنبي: يدون في الجهة الدائنة من هذا الحساب العملات الأجنبية التي بحوزة المصرف والمسجلة لحساب مراسليه في الخارج عادة، كما يقيد في الجهة المدينة منه العملات الأجنبية التي باعها أو حولها المصرف، وأي قيد يجرى في هذا الحساب يجب أن يقابله قيد مماثل في حساب القيمة المقابلة للقطع الأجنبي وذلك على أساس الأسعار الحقيقية للعملات الأجنبية.
- 2 حساب النقد الأجنبي: ويعامل محاسبياً مثل حساب (مركز القطع الأجنبي) مع الفارق بأن الحساب الأخير يمثل وحدات حسابية بالعملات الأجنبية في حين أن حساب النقد الأجنبي يمثل موجودات عينية بالعملات الأجنبية، كما يجب الإشارة إلى أن أي قيد يجرى في حساب النقد الأجنبي يجب أن يقابله قيد بالعملة المحلية في حساب (القيمة المقابلة للنقد الأجنبي) على أساس الأسعار الحقيقية.
- 3 الحسابات الجارية بالعملات الأجنبية: عادة ما يرغب العديد من الزبائن (الشخصيين أو الاعتباريين) الاحتفاظ بعملات أجنبية في حسابات خاصة، وتقيد في الجهة الدائنة من هذا الحساب جميع العملات الأجنبية العائدة للزبائن، وفي الجهة المدينة العملات الأجنبية المسحوبة من الحساب إما ببيعها للمصرف نفسه أو لمصرف أو زبون آخر.
- 4 صندوق النقد الأجنبي: يظهر هذا الحساب كمية النقود الأجنبية التي بحوزة المصرف، فيسجل في الجهة المدينة من هذا الحساب النقود التي يشتريها المصرف وفي الجهة الدائنة النقود التي يبيعها المصرف عن طريق كوى الصندوق.
- 5 حسابات المراسلين في الخارج: ويرتبط هذا النوع من الحسابات بعلاقة المصرف مع المصارف المراسلة والتي ينشأ عنها حسابات مدينة ودائنة حيث تتأثر موجودات المصرف أو مطلوباته وأرباحه وخسائره نتيجة حركة تعاملاته الخارجية. وتحدد نسب وحجم أرصدة العملات الأجنبية

ضمن الحسابات الخارجية بالقوانين والأنظمة التي تحكم الجهاز المصرفي، وهذه الحسابات على عدة أنواع:

- الحسابات الجارية: وتسمى هذه الحسابات *Nostro accounts* وتمثل حسابات المصرف لدى مراسليه في الخارج وعادة ما يتم اختيارها من ذات السمعة جيدة، ويمثل الرصيد المدين لهذا الحساب موجودات المصرف من القطع الأجنبي والرصيد الدائن الالتزامات المترتبة عليه، وأن كل قيد في هذا الحساب يجب أن يقابله قيد مماثل بالعملة المحلية في حساب القيمة المقابلة للقطع الأجنبي .

- موجودات لحساب الغير: مخصص من أجل التمييز بين موجودات المصرف الخاصة بالقطع الأجنبي والموجودات المودعة لحساب زبائنه، ويساعد هذا الحساب على ضبط حركة حسابات الزبائن بالعملة الأجنبية والتحقق من أن المصرف لم يستعمل الموجودات للغير لعملياته الخاصة، وعدم التصرف بهذه الموجودات إلا لصالح زبائنه وبناء على طلبهم.

- حسابات لأجل: يسجل في هذا الحساب موجودات المصرف من العملات الأجنبية والتي تم توظيفها لأجل ولا يحق له التصرف بها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد لها.

6 حساب عملات أجنبية برسم الاستلام أو التسليم: وهو حساب مؤقت تسجل فيه مشتريات أو مبيعات المصرف من القطع الأجنبي إلى أن يرد إشعار دائن أو مدين من المراسل لإثبات تسجيل المبلغ لحساب أو على حساب المصرف.

وعند إعداد الميزانية العمومية الدورية فإنه يتلشى ظهور حسابات (مركز القطع بالعملة الأجنبية والنقد الأجنبي) و تتممها الحسابي القيمة المقابلة للقطع والنقد الأجنبي)، وحيث أن مراكز القطع المحمولة يقابلها تكلفة معينة بالعملة المحلية فإن السعر السوقي لهذه المراكز قد يرتفع أو ينخفض طبقاً للأسعار المعمول بها عند إقفال هذه الحسابات، وهو ما قد يترتب عنه أرباحاً أو خسائر معينة و يتوجب تسوية قيمة هذه الفروقات بما يوازي السعر عند الإقفال.

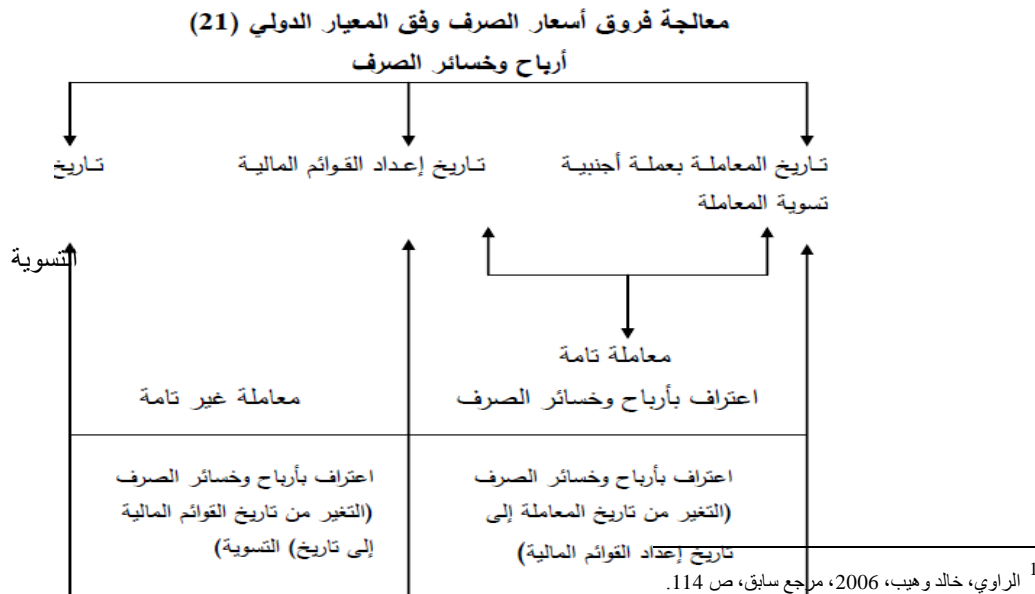
ضمن هذا الإطار تصنف موجودات ومطلوبات مصرف سورية المركزي المقومة بالعملة الأجنبية ضمن القوائم المالية للمصرف بشكل مستقل عن موجوداته والتزاماته بالعملة المحلية وبطريقة مختلفة للتصنيف الوارد في المصارف التجارية، وبالتالي فإن للعمليات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي حسابات خاصة بالعملة الأجنبية ومستقلة عن عملياته بالليرة السورية والتي تخضع لعملية إعادة التقييم السنوية وتؤثر على مركزه المالي.

أولاً: محاسبة إعادة تقييم عمليات القطع الأجنبي المصرفية.

ولمراقبة الحسابات بالقطع الأجنبي وحركتها تُعدُّ دائرة العلاقات الخارجية في المصرف المركزي كشوفات يومية بالتعاملات الأجنبية لكل عملة *Foreign Currency Position Sheet* ويرحل الجانب المدين والدائن من هذا الكشف حسب النظام المحاسبي المتبع، ويتأكد قسم المحاسبة من مطابقة مجموع الحسابات المركزية مع مجموع الحسابات للأقسام المختلفة وبالتحديد أقسام الخزينة والحوالات الخارجية، والهدف من هذا الإجراء هو تحديد قيمة المخاطر التي تتحملها وبيان قيمة الأرباح والخسائر المحتملة التي حققها كل متعامل والتي تصبح أرباحاً أو خسائر حقيقية عند إغلاق المركز من قبل المتعاملين. وعند استكمال مطابقة الحسابات الداخلية للمصرف، يتم إعداد كشوفات مطابقة مع الحسابات الخارجية عن طريق برنامج السويفت للتوصل إلى رصيد الحساب الحقيقي لدى المصرف المراسل والتأكد من تنفيذ كافة العمليات مع الخارج ومعالجة المبالغ الموقوفة، وينوه الباحث إلى أن تنظيم أقسام العمليات الخارجية ينبثق من التنظيم الداخلي للمصرف والذي يحدد وظائف كل منها لتشمل عمليات التنفيذ والمطابقة والرقابة.¹

وفي نهاية السنة المالية يعاد تقييم وترجمة العملات المحتفظ بها لدى المصارف بما تساويه من قيمة العملة المحلية حسب أسعار الصرف بتاريخ إعادة التقييم من أجل إظهار الوضع المالي للمصرف بتاريخ إعداد التقارير المالية بقيمتها الحقيقية.²

وتماشياً مع المعيار المحاسبي الدولي رقم / 21 / يمكن تمييز فروق أسعار الصرف الناجمة عن المعاملات الأجنبية إلى معاملات تامة وغير تامة وفق الشكل رقم / 4 / الموضح أدناه:³



² Mirza, Abbas A. and Holt, Graham and Knorr, Liesel , 2011, "IFRS: Practical Implementation Guide and Workbook", 3rd Ed, Wiley Regulatory Reporting, p188

³ مطير، رافت، 2008، "المحاسبة الدولية"، الطبعة الأولى، مطبوعات الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 84.

نستنتج مما سبق بأنه يترتب على التغيرات في أسعار الصرف بالعملة الأجنبية أرباحاً أو خسائر في التداول *Exchange Gains or Losses* كنتيجة لعملية إعادة التقييم في المصارف والتي تقسم إلى أرباح وخسائر محققة *Realized* وأخرى غير محققة *Unrealized* كما يلي:

1- الأرباح والخسائر المحققة وهذه تنقسم بدورها إلى قسمين:¹

(أ-) الأرباح والخسائر الفعلية التي تستحق يومياً والتي حدثت نتيجة تنفيذ تعاملات يومية فعلية وبشكل تام سواء كانت فورية أو آجلة مستحقة أو الناتجة من تبادل العملات مقابل عملة أخرى، وتؤدي هذه التعاملات إلى فروق أرباح وخسائر عملة محققة.

(ب-) الأرباح والخسائر غير المحققة: وتنشأ نتيجة لما يأتي:

(أ-) إعادة تقييم مراكز القطع البنوية أو الرأسمالية في نهاية كل فترة محاسبية، حيث ترحل الفروقات التي تنتج عن مقارنة الكلفة التاريخية لهذه المراكز بقيمتها الحالية إلى حسابات حقوق الملكية في الميزانية باعتبار أن هذه الفروقات تمثل أرباحاً أو خسائر غير محققة، كما ينبغي تكوين مؤونة مقابل هذه الخسائر إن تحققت، أما في حال تصفية مراكز القطع البنوي فإن أية نتائج تظهر عن هذه التصفية يجب تحويلها إلى حساب الأرباح والخسائر.²

(ب-) إعادة تقييم المعاملات الآجلة لعقود مشتقات العملة غير التامة والقائمة في تاريخ التقييم حيث تحتسب الأرباح أو الخسائر غير المحققة خلال فترة سريان العقد وفق الآتي:

ويطلق على إظهار العملات الأجنبية في القوائم المالية قياساً بنظيرتها من العملة المحلية دون حدوث تبادل نقدي بلفظ ترجمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عملية الترجمة *Foreign Currency Transaction* لا يفترض فيها إجراء عملية تحويل *Conversion* أو استبدال فعلي من عملة معينة إلى أخرى، وإنما تهدف إلى التغيير الدفترى لوحدة القياس النقدي على السجلات المحاسبية والتي تتمثل في تحويل القيم في أرصدة حسابات الفروع والشركات التابعة الأجنبية والمدرجة أصلاً بالعملة الوظيفية إلى ما يعادلها بعملة التقرير أي العملة المحلية المستخدمة في إعداد القوائم المالية للمركز الرئيسي في الدولة الأم بموجب أسعار أو معدلات محددة للصرف تستخدم في ترجمة هذه القوائم.³

وتتفاوت وجهات نظر المهنيين بشأن معالجة الأرباح والخسائر الناجمة عن عملية الترجمة، ويفضل قياس فروقات الترجمة بالميزانية وذلك باعتبارها تمثل القيمة اللازمة لجعل حقوق المساهمين

¹ الشاهد، سمير وحمام، وطارق، 2000، " المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص 221- 224.

² Basel Committee on Banking Supervision, 2005, " Amendment to the Capital Accord to incorporate market risks", op.cit ,p:24

³ لطفى، أمين ، 2005، " المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسيات"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 70.

مساوية للقيمة المترجمة لصافي الأصول، واستناداً للمعيار رقم (FASB, No. 52) تحت عنوان *Foreign Currency Translation* فإن فروقات الترجمة سواء كانت أرباحاً أو خسائر سيعالج أثرها المتراكم خلال العام مباشرة ضمن بند مستقل في حقوق المساهمين، ويبقى الأمر كذلك لحين بيع أو تسهيل الاستثمارات في الشركة الأجنبية حيث سيحول هذا الجزء حينئذ من حقوق المساهمين ليعامل كجزء من مكاسب أو خسائر عملية التسييل ويخصص للفترة المحاسبية التي تحدث فيها عملية التسييل.¹

ويمكن للباحث إيضاح الفروقات في معالجة الأرباح والخسائر الناجمة عن عمليتي إعادة التقييم والترجمة وفق الجدول أدناه:

ثانياً: محاسبة عمليات القطع الأجنبي وفق معيار المحاسبة الدولي رقم /21/:

نظراً لما تتمتع به المؤسسات المصرفية من علاقات اقتصادية عالمية وتأثرها بصورة مباشرة بتقلبات أسعار الصرف، كان لابد للمحاسبة من إيجاد طريقة لقياس تلك التقلبات بحيث تعكس القوائم المالية ما قد تتعرض له المصارف من مخاطر ناتجة عن التذبذب في أسعار صرف العملات الأجنبية للدول المختلفة الموجود بها فروع المصرف.

وكما هو معلوم تُصدر وتُنشر معايير المحاسبة الدولية بواسطة مجلس معايير المحاسبة المالية *Financial Accounting Standards Board (FASB)* ولجنة معايير المحاسبة الدولية *International Accounting Standards Committee (IASC)* والتي عملت ولا تزال على توحيد هذه المعايير في مختلف دول العالم. ويهدف معيار آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية رقم / 21 / *The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates* إلى وصف المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملة الأجنبية ويتناول تحديد أسعار الصرف التي يجب استخدامها وكيفية الاعتراف بالأثر المالي لفروق سعر الصرف في القوائم المالية. ويقضي تطبيق المعيار رقم /21/ توحيد بعض المصطلحات المستخدمة للأغراض المحاسبية وهي كما يلي:²

¹ Financial Accounting Standards Board (FASB), March 2013, " Accounting Standards Updates Issued- Foreign Currency Matters (Topic 830)", available at: http://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage, pp: 5-6

² Mackenzie, Bruce and others, 2013, " IFRS 2013: Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards", 10th Ed, John Wiley & Sons, USA and Canada, pp:259-262

- المنشأة الأجنبية: هي منشأة تابعة أو منشأة زميلة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشأة معدة التقرير تتم نشاطاتها في بلد غير بلد المنشأة معدة التقرير ، وكذلك المنشأة الأجنبية التي تكون نشاطا لها ليست جزءاً مكملاً لنشاطات المنشأة معدة التقرير.

- عملة التقرير *Presentation currency*: هي العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية.

- العملة الأجنبية *Foreign currency*: هي عملة عدا عملة التقرير.

- العملة الوظيفية *Functional currency*: هي عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل بها المنشأة، والتي تؤثر بشكل رئيسي على أسعار بيع السلع والخدمات وتكاليف العملة ويتم بها عادة توليد الأموال.

- سعر الإغلاق *Closing rate*: سعر الصرف الفوري أو السائد بتاريخ إعداد التقارير المالية.

- فرق سعر الصرف *Exchange difference*: هو الفرق الناتج عن التقرير عن نفس عدد وحدات العملة الأجنبية في عملة التقرير باستخدام أسعار صرف مختلفة.

- البنود النقدية *Monetary items*: هي أموال محتفظ بها وأصول والتزامات سوف تستلم أو تدفع بمبالغ نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد.

- صافي الاستثمار في منشأة أجنبية: هو حصة المنشأة معدة التقرير في صافي أصول المنشأة الأجنبية. إن المعاملة المحددة بعملة أجنبية هي تلك التي يتم التعاقد عليها أو يتفق على تسويتها بعملة أجنبية، بما في ذلك المعاملات الناجمة عن قيام المنشأة بالأمر التالي:¹

أ. شراء أو بيع البضائع أو الخدمات والتي يكون سعرها محددًا بعملة أجنبية.

ب. اقتراض أو إقراض الأموال عندما تكون المبالغ المقبوضة أو المدفوعة محددة بعملة أجنبية.

ج. عندما تصبح المنشأة طرفاً في عقد تبادل بالعملة الأجنبية لم يتم تأديته بعد.

د. قيام المنشأة باقتناء موجودات أو التخلص منها، أو بتكبد أو تسوية مطلوبات تكون محددة بعملة أجنبية.

ويجب أن تسجل العملية المحددة بعملة أجنبية عند الاعتراف الأولي على أساس ما يعادلها من عملة التقرير وذلك بتطبيق سعر الصرف السائد بين عملة التقرير والعملة الأجنبية بتاريخ حدوث العملية.

وفي نهاية فترة إعداد التقارير فإنه يتوجب التقرير عن:²

- البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال.

¹ Alexander, David and Archer, Simon, 2008, " International Accounting/Financial Reporting Standards Guide", CCH, USA, P:195

² القاضي، حسين و حمدان، مأمون، 2008، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 264.

- البنود غير النقدية المدرجة بالتكلفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف التاريخي بتاريخ المعاملة.

- البنود غير النقدية والتي تكون مسجلة على أساس القيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة عندما تم تحديد هذه القيم.

إن فروقات أسعار الصرف الناجمة عن تسوية بنود نقدية، أو تلك الناجمة عن التقرير عن بنود المنشأة النقدية بأسعار صرف تختلف عن تلك التي كانت قد سجلت بها أصلاً خلال الفترة، أو تم التقرير عنها في بيانات مالية سابقة، فإنه يجب الاعتراف بهذه الفروقات كدخل أو كمصروف في الفترة التي تنشأ فيها. كما ينص المعيار رقم /21/ أيضاً على تصنيف فروقات أسعار الصرف الناجمة عن بند نقدي يمثل في جوهره جزءاً من صافي استثمار المنشأة في منشأة أجنبية، كحق ملكية في البيانات المالية للمنشأة وذلك إلى حين التخلص من صافي الاستثمار، حيث يجب حينئذ الاعتراف بهذه الفروقات في حساب الأرباح والخسائر، وتطبق نفس المعالجة بالنسبة لفروقات أسعار الصرف الناجمة عن التزام محدد بالعملة الأجنبية والذي يعتبر تحوطاً لصافي استثمار المنشأة في منشأة أجنبية.¹

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة تملك الشركة الأم أو القابضة *Holding Company* في صافي أصول الشركة الأجنبية التابعة *Subsidiary Company* تحدد مدى وطبيعة المشاكل المحاسبية التي تنشأ سواء في مجال تقويم استثمارات الشركة الأولى في الثانية أم في مجال ترجمة القوائم المالية للشركة الأجنبية المعدة بعملة أجنبية إلى العملة المحلية المعدة بموجبها القوائم المالية *Consolidated Financial Statements* الموحدة للشركة الأم، ويمكن حصر المشاكل المحاسبية لترجمة القوائم المالية المعدة بالعملات الأجنبية من خلال تحديد العملة الوظيفية للشركة الأجنبية وعملة التقرير للشركة الأم، وتحديد الطريقة و سعر الصرف الملائم للترجمة وفقاً للعوامل الاقتصادية التي تتأثر بها الدولة، إلى جانب مشكلة معالجة آثار فروقات الترجمة.²

من الناحية العملية توجد أربع طرق مستخدمة في ترجمة القوائم المالية الخاصة بالعمليات الأجنبية وهي طريقة البنود النقدية والبنود غير النقدية، وطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة، والطريقة الزمنية، وطريقة السعر الجاري، حيث يتم تمييز بنود قائمة المركز المالي التي ستترجم إما بسعر الإقفال أو بالسعر التاريخي. وتعتبر طريقة البنود النقدية وغير النقدية هي الطريقة الواجب استخدامها عند إعداد القوائم المالية تطبيقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم /21/ كما أسلفنا سابقاً، ووفق هذه الطريقة

¹ Das Mohapatra, A. K, 2012, "International Accounting", 2nd Ed, PHI Learning Pvt. Ltd, New Delhi, p:47

² كساب، سامي، 2006، " المشاكل المحاسبية المعاصرة- حالات وتطبيقات عملية"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين، ص 42

يعترف بالخسائر غير المحققة بقائمة الدخل بينما تُعلق الأرباح غير المحققة بالميزانية العمومية إلى أن يتم تحققها.¹

من جانب آخر وبسبب الانتقادات الكثيرة التي وجهت لطرق الترجمة الثلاث الأولى أوصى معهد المحاسبين القانونيين بانكلترا عام 1968 باستخدام طريقة السعر الجاري لسهولة تطبيقها وبساطة تطبيقها ولكونها تعكس إلى حد كبير القيم الفعلية لبنود الأصول والخصوم المدرجة بها بالعملة الأجنبية في ميزانية الشركة التابعة. وتتخلص هذه الطريقة في استخدام سعر صرف واحد في تاريخ إعداد القوائم المالية وهو سعر الإغلاق (الجاري)، وذلك لتلافي استخدام عدة أسعار صرف في احتساب بنود الميزانية أو بنود قائمة الدخل، وترجم القوائم المالية بموجب هذه الطريقة كالتالي:²

- ترجمة كافة بنود الأصول والخصوم باستخدام سعر الصرف الجاري بتاريخ إعداد القوائم المالية.
- ترجمة بنود حقوق الملكية باستخدام أسعار الصرف التاريخية.
- تترجم بنود قائمة الدخل (المصاريف والإيرادات) على أساس السعر المتوسط لأسعار الصرف للفترة محل الترجمة (ويرى البعض استخدام سعر الصرف الجاري).
- تظهر أرباح وخسائر الترجمة كحساب رأسمالي ولا تدخل ضمن حساب الأرباح والخسائر.
- وبرأي الباحث وأياً كانت الطريقة المستخدمة من قبل المصارف لتعكس ترجمة قوائمها المالية، فإن ذلك مرتبط إلى حد كبير بتقلبات أسعار الصرف وأوضاع الدولة وتوجيهات السلطات النقدية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الشفافية في الإفصاح عن الطريقة المستخدمة كما سنرى لاحقاً.

ثالثاً: المحاسبة عن عمليات التحوط وفق معيار المحاسبة الدولي رقم /39/.

شكلت الأدوات المالية الحديثة تحولاً هاماً في تقنيات إدارة المخاطر، وبرزت أسئلة جوهرية تتعلق بنظام محاسبة تقييم الأصول على أساس القيمة العادلة وفيما إذا كانت أحد أسباب الأزمة المالية العالمية وبالأخص بعد أن ظهرت الأرباح في دفاتر التداول أسوأ مما كانت عليه وأجبرت المصارف على زيادة رأس مالها.³ لذلك وبهدف تبسيط إجراءات إعداد التقارير المالية ومساعدة المستخدمين على فهم مخاطر الأدوات المالية المشتقة بالعملات الأجنبية بعيداً عن التعقيد، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولي إجراء مجموعة من التحسينات والتعديلات الجوهرية والشروع باستبدال معيار المحاسبة الدولي IAS رقم /39/ الخاص بالأدوات المالية (الاعتراف والقياس) بمعيار إعداد التقارير المالية رقم

¹ للمزيد راجع: كحالة، جيرانييل جوزيف، 2001، "المحاسبة المالية الخاصة"، الطبعة الثانية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص252.

² شحاتة، أحمد بسيوني والدهراوي، كمال الدين، 1999، "المحاسبة المتقدمة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 316.

³ أسماء، زاوي، 2009، " دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 20-22/10/2009.

9/ للأدوات المالية (*IFRS9: Financial Instruments*)، وقُسم مشروع التحويل إلى ثلاث مراحل أساسية: 1- التصنيف والقياس للأدوات المالية، 2- التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة 3- محاسبة التحوط على أن يتم البدء بتطبيقه النهائي مع بداية عام 2015 .

وقد صنفت الأصول المالية وفق المعيار المحاسبي *IAS 39* إلى استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق واستثمارات محتفظ بها للمتاجرة واستثمارات متاحة للبيع، والقروض والديون، أما الالتزامات المالية فصنفت إلى التزامات مقيمة بالقيمة العادلة وفق قائمة الدخل والتزامات مقاسة بالتكلفة التاريخية. وتقاس جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة¹ باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق فهي تقاس بالتكلفة المستهلكة.

إلا أن المعيار الدولي *IFRS 9* ألغى التصنيف السابق واختصر تصنيف الأصول والالتزامات إلى فئتين فقط هما: الأصول والالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة وتلك المقاسة بالقيمة المستهلكة أو المطفأة².

وبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ولأغراض محاسبة التحوط فقط فإنه تُحدد الموجودات أو المطلوبات المالية غير المشتقة على أنها أداة تحوط فقط من مخاطر القطع الأجنبي.³ والبند المؤهل ليكون بنداً محوطاً *Hedged item* هو إما أصل أو مطلوب أو التزام ثابت أو عملية مستقبلية متوقعة تعرض المنشأة لمخاطرة التغيرات في القيمة العادلة أو لتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، وإذا كان البند المحوط أصلاً أو مطلوباً غير مالي فإنه يتم تحديده كبند محوط لمخاطر العملة الأجنبية، أو بكامله لكافة المخاطر نظراً لصعوبة فصل وقياس الجزء المناسب من التدفقات النقدية أو التغيرات في القيمة العادلة التي تعزي لمخاطر محددة عدا عن مخاطر العملة الأجنبية.⁴

وتتوقف فاعلية التحوط *Hedge effectiveness* على درجة تحقيق أداة التحوط لتغيرات معادلة (*Offsetting changes*) في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية والتي تعزي لمخاطرة تحوط. ولا يكون التحوط فاعلاً بالكامل إذا كانت أداة التحوط والبند المحوط معبراً عنهما بعملة مختلفة لا يوجد تناغم في أسعار صرفها.

¹ يعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. available at: <http://www.ifrs.org/IFRSs>

² International Financial Reporting Standards IFRS, 2015, "IFRS 9 Financial Instruments (replacement of IAS 39)", International Accounting Standards Board, London, available at: <http://www.ifrs.org/current-projects/iasb-projects/financial-instruments>

³ أشار المعيار *IFRS 9* بأن المشتقة الضمنية تعد أحد مكونات العقد المختلط الذي يتضمن أيضاً عقد أساسي غير مشتق والذي يكون من آثاره أن بعض التدفقات النقدية للأداة المدمجة تختلف بطريقة مشابهة لمشتقة مستقلة، وتؤدي المشتقة الضمنية إلى تعديل بعض بنود أو كافة التدفقات النقدية التي يقتضيها العقد لسعر فائدة محدد أو سعر أداة مالية أو سعر الصرف الأجنبي.

⁴ Ankarath, Nandakumar and Others, 2010, " Understanding IFRS Fundamentals: International Financial Reporting Standards", John Wiley & Sons, New Jersey, pp:250-251

وعلاقات التحوط ذات ثلاثة أنواع:¹

(1)- تحوط القيمة العادلة: وهي تحوط ضد التعرض للتغيرات في القيمة العادلة للأصل أو مطلوب معترف به أو جزء محدد من هذا الأصل أو المطلوب الذي يعزى لمخاطرة معينة والذي سيؤثر على صافي الدخل المبلغ عنه. ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة قياس أداة التحوط بمقدار القيمة العادلة (لأداة تحوط مشتقة) أو عنصر العملة الأجنبية في مبلغها المسجل الذي تم قياسه وفقاً لمعيار المحاسبي رقم /21/ وذلك في حساب الأرباح والخسائر. ويجب أن يعدل المبلغ المسجل للبند المحوط كنتيجة للربح أو الخسارة من البند المحوط التي تعزى للمخاطرة المحوطة والاعتراف بها فوراً في صافي الربح أو الخسارة.

(2)- تحوط التدفق النقدي: ويمثل تحوطاً ضد التعرض للتغير في التدفق النقدي الذي يعزى لمخاطرة معينة مرتبطة بأصل أو مطلوب معترف به (مثل كافة أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين سعره متغير) أو عملية متنبأ بها (مثل شراء أو بيع متوقع) والذي سيؤثر على صافي الربح أو الخسارة المبلغ عنها، وتتم محاسبة التحوط للالتزام ثابت غير معترف به لشراء أو بيع أصل بسعر ثابت في عملة تقارير المنشأة على أنه محوط تدفق نقدي بالرغم من أنه يتعرض لمخاطرة في قيمته العادلة. ويعترف بالجزء من الربح أو الخسارة من أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال مباشرة في حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية، ويجب الإبلاغ عن الجزء غير الفعال مباشرة في صافي الربح أو الخسارة إذا كانت أداة التحوط مشتقاً.

(3)- تحوط لصافي استثمار في وحدة أجنبية: كما هو معرف في معيار المحاسبة الدولي رقم /21/ وتتم محاسبة هذا النوع بشكل مماثل لتحوط التدفق النقدي.²

ويعتبر التحوط لمخاطر القطع الأجنبي كتحوط للقيمة العادلة وتحوط للتدفق النقدي ويتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة على أداة التحوط المرتبطة بالجزء الفاعل من التحوط الذي تم الاعتراف به في حقوق الملكية كتعديل إعادة تصنيف.³

¹ Ramirez, Juan, 2011, " Accounting for Derivatives: Advanced Hedging under IFRS ", Volume 575 of The Wiley Finance Series, USA, PP:15-20

² جمعة، أحمد حلمي ، 2010، " محاسبة الأدوات المالية: الاعتراف- القياس- التحوط- العرض- الإفصاح"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 162-165

³ Schmidt, Andreas, 2014, " Fair Value Accounting and the Financial Market Crisis: To What Extent is Fair Valuation Responsible for the Financial Crisis?", Epubli GmbH, Berlin pp:115-117

المبحث الخامس: الآثار المحاسبية لمخاطر القطع الأجنبي على محتوى التقارير المالية

لدى المصارف المركزية

حدثت تغييرات كبيرة في الميزانيات العمومية للعديد من المصارف المركزية وتغيرت ملامح المخاطر بدرجة كبيرة والناجمة عن تراكم الأصول الأجنبية، وهي مسألة أثارت مخاوف المؤسسات الدولية ومدى استجابة المصارف المركزية في الأسواق الناشئة للتدخل في سوق القطع الأجنبي، وكان ذلك مصدراً لمناقشة الاتجاهات الحديثة للإدارة الفعالة لحجم وتركيبية ميزانيات المصارف المركزية وضرورة فهم مراكز القطع الأجنبي بشكل يسمح بإدارة الموجودات والمطلوبات الأجنبية ومحفظه الاحتياطيات الأجنبية بشكل أفضل.¹

أولاً: طبيعة مراكز القطع الأجنبي لدى المصارف المركزية

لدى قيام المصارف المركزية وفروعها بالعديد من التعاملات والاتفاقات بالقطع الأجنبي مع العملاء، وتعامل أقسام الخزينة والعمليات المصرفية مع المصارف المرسله في الخارج من جهة، وتعامل المصارف المحلية مع بعضها البعض من جهة أخرى، تنشأ نتيجة لذلك مراكز وفجوات بالقطع الأجنبي.

إن مجموع الموجودات يجب أن يساوي مجموع المطلوبات والأموال الخاصة، إلا أن ذلك لا يحصل عملياً بالنسبة لكل عملة على حدة، وقد يكون هناك فرقاً محاسبياً بين الجانبين، وهذا الفرق هو ما نسميه مركز القطع. فإذا كانت المبالغ المشتراة من قبل المصرف (التدفقات الداخلة *Cash*

¹ Moreno, Ramon, 2011, " Foreign exchange market intervention in EMEs: implications for central banks", BIS Papers No 57.

(Inflow) أكبر من المبالغ المباعة (التدفقات الخارجة Cash Outflow) من نفس العملة وفي نفس اليوم فإن الفرق يكون صافي مركز قطع دائن أو طويل (Long position) أو (Overbought)، وتلجأ المصارف عادة إلى الاحتفاظ بمراكز طويلة في حال توقعت أن سعر العملة المحتفظ بها سوف يرتفع.¹ ولكن إذا باع المصرف كميات من العملات الأجنبية بشكل أكبر من الكميات المشتراة في نفس اليوم فإن الفرق يكون صافي مركز قطع مدين أو قصير (Short position) أو (Oversold) أي مركز سلبي مدين أو مكشوف، وزيادة هذا المراكز تعني زيادة الخسائر بالنسبة للمصرف، لذلك تدفع المصارف مبالغ أكثر لتغطية المركز المدين عند حدوث ارتفاع في سعر صرف العملة المشتراة. أما إذا كانت المبالغ المباعة والمشتراة لكل عملة متساوية في نفس اليوم فإننا نسمي هذا التوازن تعادلاً (Square position)، وتفضل الكثير من المصارف أن تكون مراكزها متوازنة لكي لا تحقق خسائر نتيجة انخفاض أسعار صرف العملات المحتفظ بها بمراكز تلك العملات.² وينطبق ذلك بطبيعة الحال على جميع المصارف التي تتعامل بالقطع الأجنبي وعلى رأسها المصارف المركزية والتي غالباً ما تتدخل على نطاق واسع أثناء الأزمات باستخدام أدواتها النقدية مما يزيد من احتمالات تعرضها لمتغيرات السوق ومخاطر القطع الأجنبي، مما يخلق فجوة بين موجوداتها ومطلوباتها.³

والجدول أدناه يبين أثر تغيرات أسعار الصرف على تقييم مراكز القطع الأجنبي لدى المصرف.⁴

الجدول رقم / 5 / أثر تغيرات أسعار الصرف على تقييم مراكز القطع الأجنبي

مراكز القطع الأجنبي	الانخفاض في قيمة العملة المحلية	الارتفاع في قيمة العملة المحلية
مراكز قطع قصيرة (مدينة)	غير ملائم ويحقق خسائر	ملائم ويحقق أرباح
مراكز قطع طويلة (دائنة)	ملائم ويحقق أرباح	غير ملائم ويحقق خسائر

ويوجد عدة أنواع لمراكز القطع الأجنبي لدى المصارف وهي:

1 مركز القطع المفتوح *Open Position*: هو يمثل صافي المركز الدائن أو المدين المحتسب على مجمل الميزانية وخارج الميزانية وذلك لكل عملة رئيسية على حدة، بحيث توضع جميع الموجودات والمطلوبات المقومة بالعملة المحلية في عمود وجميع الموجودات والمطلوبات المقومة

¹ Joël Bessis, 2011, "Risk Management in Banking", John Wiley and Sons, 3rd Ed, p:102.

² Frațila, Laurențiu and Șova, Robert and Ion, Luminița and Borisov, Daniela, 2013, "Analysis of Exposure to Currency Risk at the Level of A Banking Unit", Management & Marketing, Challenges for the Knowledge Society, Vol. 8 Special Issue,p186

³ Bank for International Settlement, 2012, " Are central bank balance sheets in Asia too large?", BIS papers N66, September, available at: <http://www.bis.org/publ/bppdf/bispap66.htm>, p:5

⁴ Frațila, Laurențiu and Șova, Robert and Ion, Luminița and Borisov, Daniela, 2013, op.cit, p:186

بالعملات الأجنبية في أعمدة أخرى ثم يحدد الفرق المحاسبي.¹ مع التأكيد بأن المخاطرة لا تقتصر فقط على المركز المفتوح لإجمالي المحافظ بل أيضاً بالنسبة للمركز المفتوح لكل فترة استحقاق تبعاً لاختلاف استحقاقات العقود المختلفة، الأمر الذي يتطلب إدارة هذه المحفظة ومخاطرها على أساس فجوات الاستحقاق.

2 مركز القطع المتداول الصافي *Net Trading Position*: ويسمى أيضاً بمركز القطع التشغيلي الصافي *Net Open Operational Position* وهو يمثل صافي مراكز القطع المتداولة الدائنة والمدينة (الفرق بين مجموع الموجودات ومجموع المطالب بكافة العملات الأجنبية داخل وخارج الميزانية)، بعد استبعاد مراكز القطع البنوية.²

ثانياً: إدارة الموجودات والمطلوبات الأجنبية في المصارف المركزية.

تتضمن ميزانية أي مصرف تجاري في الجانب الأيمن على بنود الموجودات (الاستخدامات) متسلسلة حسب سيولتها، وفي الجانب الأيسر على بنود المطلوبات (المصادر) حسب كلفتها وحجمها، من جانب آخر لا يختلف هيكل ميزانية المصرف المركزي عن باقي المؤسسات المصرفية والتي تتضمن أيضاً على جانبي الموجودات والمطلوبات مع اختلاف تركيبة بنود الميزانية حسب كل دولة، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة لعمل المصرف المركزي ودوره في النظام المصرفي مع اختلاف الوظائف والأهداف التي يسعى لتحقيقها بما يعكس موقعه السيادي وعلاقته مع الحكومة، إذ تتضمن ميزانيته في جانب الموجودات على الذهب والأصول الأجنبية (مقومة بالعملة المحلية) من نقد وأرصدة في الخارج، والموجودات بالعملة المحلية من أوراق مالية وقروض وسلف، أما من جهة الالتزامات فيظهر النقد المصدر، والمطلوبات بالعملة الأجنبية من ودائع للحكومة والمصارف والمؤسسات المالية، والمطلوبات بالعملة المحلية من التزامات للحكومة والمؤسسات المالية، ثم رأس المال والاحتياطيات.³

ويلخص الجدول رقم / 6 / أدناه الآثار السلبية المحتملة لمخاطر تعرّضات مخاطر القطع الأجنبي على القوائم المالية للمصارف.

¹ حشاد، نبيل، 2004م " دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية - ج 2"، مرجع سابق، ص 256

² Sabri, Maroof Hussain, 2011, " Foreign Exchange Risk Management in Commercial Banks of Pakistan", The Committee on Academic Degrees in partial fulfillment of the requirements for a degree with honors of MS Accounting & Finance, Business School, The University of Lahore. p:12

³ Filardo, Andrew and Grenville, Stephen, 2012, "Central bank balance sheets and foreign exchange rate regimes: understanding the nexus in Asia", Bank for International Settlements, BIS Papers No 66, p:4

الجدول رقم / 6 / النتائج المحتملة لمخاطر القطع الأجنبي¹

نوع المخاطرة	النتائج
مخاطرة المعاملة	<ul style="list-style-type: none"> • مخاطرة انخفاض الدخل النقدي. • مخاطرة انخفاض الأرباح، وانخفاض الربح للسهم الواحد.
مخاطرة التحويل	<ul style="list-style-type: none"> • تخفيض قيمة الموجودات المعروضة، وزيادة قيمة المطلوبات المقومة بالعملة الأجنبية وبالتالي تخفيض حقوق الملكية. • مخاطر انخفاض الأرباح المعروضة وانخفاض الربح للسهم الواحد.
المخاطرة الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> • مخاطرة تراجع الميزة التنافسية • مخاطرة إنكماش الحصة بالسوق. • مخاطرة انخفاض الربحية في الأجل الطويل.

وعرّفت بعض الدراسات إدارة الموجودات والمطلوبات على أنها عملية إدارة الميزانية العمومية للمصارف بما يغطي مخاطر السوق²، استناداً لذلك كرّست المصارف المركزية على مدى السنوات الخمس الماضية جهداً كبيراً لتقييم ما إذا كانت ميزانيتها العمومية تدار بطريقة أفضل تساعد على الوفاء بالتزاماتها. وتشكل إدارة الموجودات والمطلوبات الأجنبية لدى المصارف جزءاً هاماً ومحورياً من إدارة الموجودات والمطلوبات (*Asset – Liquidity Management (ALM)*) التي تعني إدارة الميزانية بشكل يغطي جميع المخاطر، وقد برزت أهمية تطوير سياسة مخاطر عمليات القطع الأجنبي لدى المصارف بشكل خاص حيث أصبح يتوجب عليها تحقيق المواءمة بين الربحية والسيولة من خلال توظيف عملاتها الأجنبية في مجالات استثمارية وبأقل هامش من المخاطر واعتمادها على الموازنات الدقيقة، إلى جانب استخدام مداخل عملية في تخصيص الأموال نحو فرص استثمارية محددة.

ويقصد بصفة عامة بالتخصيص بأنه العملية التي يتم بموجبها توزيع الأموال المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة بطريقة تضمن المواءمة بين الاحتياجات من السيولة وتعظيم الربحية (العائد)³، وتستخدم المصارف المركزية عادة استراتيجية تخصيص الأصول *Strategic Asset Allocation (SAA)* والتي تعكس سياسة طويلة الأجل في عملية توزيع الأصول واستثمار الاحتياطات الأجنبية بالشكل الأمثل في السندات الحكومية والأوراق المالية الأخرى ضمن الحدود التي تسمح بها، وتعتمد هذه الاستراتيجية لنجاحها على ثلاث عناصر أساسية وهي: درجة تحمل

¹ الجدول إعداد الباحث

² عثمان، عمر محمد، 2009، "إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، ص 2.

³ الحسيني، فلاح، د.الدوري، مؤيد، 2006، "إدارة المصارف، مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، الطبعة (3)، عمان، الأردن، ص 66.

مخاطر القطع الأجنبي *Tolerant risk*، وفئات الأصول *Classes of asset* ومحددات الاستثمار
1. *Investment constraints*

لقد أشارت معظم المراجع والأدبيات المصرفية إلى وجود عدة مداخل لتخصيص الأموال المصرفية، ويرأي الباحث فإنه لا يوجد اختلاف من حيث الشكل والمضمون في طرق تخصيص الأصول المصرفية سواء بالعملة المحلية أم الأجنبية، وبشكل عام هنالك ثلاث مداخل مختلفة لتخصيص الأموال وتوزيعها على مختلف بنود الاستخدامات، لذلك وبقصد الإلمام بجوانب الموضوع سيحاول الباحث التركيز على المداخل المستخدمة في إدارة الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية لدى المصارف مع التركيز على المصارف المركزية كما يأتي:²

1 - منهج الإدارة المشتركة أو الوظيفية:

يتم وفق هذا المنهج ربط بنود الأصول بالخصوم وفقاً لوظائف محددة على أن تقسم الميزانية إلى فئات حسب الوظيفية وتخصص كل فئة بشكل مستقل، الأمر الذي يحقق الربط والانسجام بين الخصائص المالية للأصول والالتزامات بالقطع الأجنبي (الاستحقاق والعملة) وذلك على أساس خط العمل *Business line basis* وحسب احتياجات المصرف من السيولة والتوظيف، كأن تخصص الودائع الحكومية الأجنبية بعملة اليورو كمصدر تمويل لدى حسابات المراسلين في الخارج.

ويتيح التقابل أو التناظر بين أصول والتزامات المصرف بالعملة نفسها إمكانية التحوط من مخاطر العملة وفرض رقابة على استخدامات الأموال بما يمكن من إدارة الأصول بشكل أكثر فعالية واختيار الالتزامات عند مستويات مقبولة من المخاطر وبالتالي تحقيق نسب متكافئة في إدارة بنود ميزانية المصرف، ويمكن تصنيف استراتيجيات إدارة الموجودات والمطلوبات الأجنبية

إلا أن المصارف وفق هذا المنهج تواجه صعوبات في تحديد مستويات مخاطر العملات الأجنبية، كما أنه يفترض استقلالية مصادر الأموال عن مجالات الاستخدام الأخرى وهذا الافتراض لا يكون واقعياً في كثير من الأحيان وبالأخص لدى المصارف المركزية.

2 - المنهج المتكامل:

ويقصد به تجميع الأموال التي تم الحصول عليها من مصادرها المتنوعة في مجمع *Pool*، ثم يعاد توزيعها على الاستخدامات المختلفة، بمعنى آخر يتم إدارة الأصول والخصوم الأجنبية على أساس متكامل *Integrated Basis*، إذ تختلط الأموال في إطار واحد دون وجود أي ارتباط أو تماثل بين أصل والتزام محدد.

¹ Manchev, Tsvetan, 2009, "International Foreign Exchange Reserves", Bulgarian National Bank, p:60

² Eckhold, Kelly, June 2010, "The Reserve Bank's new approach to holding and managing its foreign reserves", Reserve Bank of New Zealand, Bulletin, Vol. 73, No. 2, pp:50-53

لذلك نجد أن هذه الطريقة الأكثر انتشاراً لكونها تتميز بسهولة استخدامها، كما أنها تمنح المصرف مرونة أكثر وخاصة عندما تستخدم مصادر المصرف المركزي بالعملة المحلية لتمويل أصوله الأجنبية من خلال مبادلة العملة المحلية بالعملات الأجنبية الأخرى. وعلى عكس المنهج الوظيفي فإن المنهج المتكامل يتجاهل مصدر الأموال ونمطها، ولا يزود بمؤشر مرجعي محدد *Benchmark* (كنسبة مئوية) لتخصيص الأموال على مجموعات الأصول، مما يترتب على ذلك عدم تماثل في بنود ميزانية المصرف المركزي وما لذلك من أثر في زيادة نسبة أصوله بالعملة الأجنبية مقابل التزامات أكبر بالعملة المحلية أو العكس، وعليه تكون الاحتياطات الأجنبية غير محوطة *Un-hedged reserves* وأكثر عرضة لمخاطر سعر الصرف.

3 - منهج بحوث العمليات *Operation Research Approach*:

يعتبر هذا المنهج وسيلة علمية ودقيقة تمكن من إدارة الأصول الأجنبية للمصارف بكفاءة ودقة، ويعد أسلوب البرمجة الخطية (*Linear Programming*) أحد أهم الأساليب ضمن إطار مدخل بحوث العمليات لمساعدة القيادات الإدارية في اتخاذ القرارات العلمية والرشيده.

ويأتي هذا النموذج كإطار مطور للمنهج الوظيفي بحيث يتيح بناء محفظة مصرفية ائتمانية واستثمارية كفوءة *Efficient portfolios* بالعملات الأجنبية تأخذ بعين الاعتبار كافة الارتباطات بين بنود الأصول والالتزامات حسب العائد والمخاطرة ضمن مستويات محددة ومقبولة للمصرف، ويرتكز النموذج على تشكيل مصفوفة التباين المشترك *Covariance Matrix* بين العملات لتحديد درجة مخاطر المحفظة، وصياغة نموذج البرمجة الخطية الذي يعالج مشكلة متغيرات غير مؤكدة ولا توجد احتمالات لوقوعها في شكل نموذج رياضي يعبر عن المشكلة بهدف الوصول لأفضل علاقة بين عوائد ومخاطر القطع الأجنبي *risk/return trade off* من خلال تحقق أدنى مخاطرة ممكنة بالقطع الأجنبي لأي مستوى من العائد المتوقع أو تحقق أعلى عائد ممكن لأي مستوى من المخاطرة.

إدارة الاحتياطات الأجنبية وطرق تنويعها وقياسها:

تتأثر ميزانية المصرف المركزي إثر قيامه بالتدخل في سوق القطع الأجنبي وخاصة في الدول التي ما تزال تطبق أسعار الصرف الثابتة، حيث يتدخل المصرف المركزي بائعاً أو مشترياً للقطع الأجنبي لمنع مخاطر انخفاض سعر العملة.¹

¹ عبيد، ميمون، 2013، " أثر إدارة أصول وخصوم المصرف المركزي على ربحيته"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد- قسم والمصارف والتأمين، جامعة دمشق، ص 38.

وفي بعض الحالات يستخدم المصرف المركزي ما يعرف بتعقيم أو تعزيز الاحتياطي *Sterilization of reserves* كجزء من عمليات السوق المفتوحة *Open market operations* من خلال تدخله بشراء أو بيع الأصول المالية بالعملة الأجنبية وغالباً ما تكون على شكل سندات حكومية أجنبية *Foreign government bond* مقابل العملة المحلية وهي وسيلة سريعة للحد من الآثار التضخمية والتأثير على سعر الصرف، مما يعني تحييد أثر عمليات القطع الأجنبي المرتبطة بالمعروض النقدي في ميزان المدفوعات، وبالتالي يمكن أن تتضخم أصول المصرف بالعملة الأجنبية أو تنخفض مقابل العملة المحلية (الليرات السورية) وأي زيادة في العائد على سندات التعقيم يزيد من التكلفة في تعقيم تأثير احتياطي النقد الأجنبي مما ينعكس على حجم بياناته المالية وبنية ميزانيته.¹

وبهدف إدارة الاحتياطات بشكل فعال فإنه يجب خلق بنية تنظيمية متينة تتمثل بالإدارة العليا ولجان الاستثمار وأقسام إدارة المحافظ، ويمكن تصنيف المحافظ الأجنبية وفقاً لعدة اعتبارات وهي:²

1 - محافظ حسب العائد *Yield*:

هناك محافظ أوراق مالية دولية تنطوي على عوائد مقبولة و مستوى مخاطر أقل، وبالمقابل يوجد محافظ أكثر تفاؤلاً في تحقق مستويات متزايدة من العوائد عند مستوى مخاطر مرتفع، و تكون المصارف المركزية أكثر عرضة لمخاطر القطع الأجنبي عندما تقرر توجيه استثماراتها في مصارف مراسلة ذات تصنيفات ائتمانية قليلة الجودة ومرتفعة العوائد. ويعكس منحني السواء *Indifference curve* العلاقة الطردية بين العائد و المخاطرة بحيث أن كل زيادة في العائد تؤدي إلى زيادة في المخاطر و بعبارة أخرى لا يتحمل المستثمر أي جزء من المخاطرة إلا إذا حصل على زيادة في معدل العائد.³

2 - محافظ حسب الاستحقاق *Maturity*:

كما أن هناك محافظ دولية تختلف باختلاف تواريخ استحقاق الأوراق المالية المكونة منها ما بين أوراق مالية طويلة أو قصيرة الأجل، ويؤدي الارتفاع أو الانخفاض في أسعار الفوائد إلى تغيير معاكس في القيم السوقية للأدوات المالية الدولية المستثمرة بحيث يزداد تأثيرها في الأوراق المالية طويلة الأجل ويزداد بالتالي تعرضها للمخاطر.

3 - محافظ حسب نوع الأصل *Asset*:

² Remolona, Eli m., Schrijvers, Martijn a., May 2004, " Reaching for yield: selected issues for reserves managers", European Central Bank, available at: <http://www.ecb.int/>, P:97.

³ للمزيد راجع: المومني، غازي فلاح، 2009، " إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، ص103.

وتتنوع ما بين أسهم أجنبية وسندات حكومية وسندات الرهن العقاري ومشتقات العملة وشهادات ايداع وغيرها، حيث تعتبر السندات والأسهم الصادرة عن دول ومؤسسات ذات تصنيفات ائتمانية عالية الأكثر أماناً لعدم تعرضها لمخاطر عدم السداد إلا أنها تكون عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف.

4 - محافظ حسب العملة:

من الممكن الاستثمار بالعملات الرئيسية الدولار الأمريكي أو اليورو أو الجنيه الاسترليني، أو بسلة عملات ومن ضمنها حقوق السحب الخاصة.

نظراً لذلك اقترحت بعض الدراسات تطبيق سياسة متعددة الأهداف لإدارة احتياطات المصرف المركزي تعتمد على تشكيل محفظة إجمالية مكونة من محفظتين فرعيتين بنسب معينة مما يتيح تخصيص الأصول الاستراتيجية للمصرف المركزي بالشكل الأمثل، المحفظة الفرعية الأولى وهي وقائية *Precautionary sub-portfolio* للمحافظة على رأس المال والسيولة ويتوقع من هذه المحفظة عوائد أقل مع مخاطر أقل مما يجعل من السهل التدخل في السوق خلال فترات الأزمات، والمحفظة الفرعية الثانية هي محفظة الاستثمار *investment sub portfolio* والتي تهدف لتحقيق عوائد أعلى نسبياً مع تعرضها لمخاطر أعلى¹.

- تنوع الأصول: لأنها تتكون من تشكيلة جيدة من الأدوات المالية.

- التنوع الجغرافي: لأن رأسمال المحفظة يكون موزعاً على أوراق مالية من عدة دول.

- تنوع العملات.

وتقاس مخاطرة محفظة العملات الأجنبية من خلال حساب التباين المشترك لعوائد مكونات محفظة العملات الأجنبية *Variance Covariance Matrix*، ثم حساب الحد الأقصى لمعدل الخسارة المتوقعة الذي يمثل تباين المحفظة الكلي

ويمكن تحليل العلاقة التوازنية بين متوسط معدل العائد ومخاطرة العملات الأجنبية المكونة لمحفظة سوق الصرف الأجنبي باستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية *CAPM* المطور من قبل الباحث (*Jorion*) في عام 1990 لقياس التعرض للمخاطر والتعرف على مدى تأثير التغير في أسعار الصرف على أسعار الأسهم وعوائدها، والتي بدورها تنعكس على القيمة السوقية للمصارف.

¹ Zhang, Zhichao and Chau, Frankie and Xie, Li, 2012, "Strategic Asset Allocation for Central Bank's Management of Foreign Reserves: A new approach", Munich Personal Repec Archive, MPRA Paper No. 43654, posted 8, Germany, p:14

ويقتضى النموذج وجود علاقة خطية ذات انحدار متعدد *Multiple Regression Analysis* بين معدل العائد على الأسهم في السوق وهو المتغير التابع، وبين التغيرات في أسعار الصرف ومعدل العائد المتوقع على محفظة السوق كمتغيرات ثابتة.

وترتبط علاوة مخاطر العملة *Currency risk premium* بالتقلبات الحقيقية في قيمة العملة، ويفضل استخدام سعر صرف واحد للحد من عدد المتغيرات والعوامل المؤثرة، كما يشير استخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية إلى أن تكلفة التعرض لمخاطر العملة تتمثل بمعدل العائد الحقيقي لمحفظه العملات الأجنبية للتعويض عن المخاطر وهذا يعتبر بمثابة مقياس إحصائي للتأثير الكلي على معدلات أسعار الصرف.¹ من جهة أخرى تعتمد العلاقة بين مخاطر أسعار الصرف وعائدات الأسهم بشكل حاسم على معنويات السوق مما يجعلها متفاوتة فيما بين المصارف.²

ويحتسب معامل بيتا وفق الصيغة التالية:³

حيث تمثل:

$Cov(R_i R_m)$: التباين المشترك بين عائد الأصل وعائد السوق.

$Var(R_m)$: انحراف عائد السوق

وتقاس بيتا محفظة العملات الأجنبية من خلال حاصل جمع بيتا كل أصل أجنبي مضروباً بالوزن النسبي لهذا الأصل (أو حاصل جمع بيتا العملة في نسبة العملة في المحفظة) كما يلي:

ووجد الباحث أن تحديد مقياس بيتا لمحافظ القطع الأجنبية يتطلب توافر سوق نشطة وكفاءة ومعلومات كافية عن حركة السوق ومخاطرها وتغيرات أسعار الصرف، ومن الصعوبة تحقيق هذا الهدف في سوق القطع الأجنبي في سورية لعدم قيام مصرف سورية المركزي بإتباع سياسة استثمارية

² Grammatikos, Theoharry and Vermeulen, Robert, 2012, "Transmission of the Financial and Sovereign Debt Crises to the EMU: Stock Prices, Credit Default Swap (CDS) Spreads and Exchange Rates", Journal of International Money and Finance, Vol 31, Issue 3, p:525

واضحة لاحتياجاته الأجنبية التي ظلت مقتصرة على الودائع المصرفية قصيرة الأجل لدى المصارف الدولية، وضرورة الإفصاح عنها ضمن تقاريره المالية المنشورة.

ثالثاً: متطلبات الإفصاح عن مخاطر القطع الأجنبي لدى المصارف المركزية

ويعتبر موضوع الإفصاح عن المخاطر في عرض القوائم المالية للمصارف أمراً حيوياً لعملاء المصرف ولجميع الأطراف ذات العلاقة التي تسعى إلى تقييم نقاط القوة والضعف، إذ تعتمد هذه الجهات على محتوى التقارير المالية في اتخاذ قراراتها. وقد لقي موضوع الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية من حيث كمية المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها ونوعها كثيراً من الاهتمام خلال العقدین الماضيين من جانب الأكاديميين والهيئات المهنية وأصبح لزاماً على المصارف الإفصاح عن تعرضات وتركزات المخاطر في قائمة المركز المالي والذي لا يتعارض مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (*IFRS*) وخاصة المعيار الدولي رقم / 7 / المرتبط بالإفصاح عن الأدوات المالية والمخاطر (*IFRS7 Financial Instruments: Disclosures*) والذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم / 30 / الخاص بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف، وبالتالي تزويد قارئ البيانات المالية بمعلومات تفصيلية تتعلق بطبيعة ومدى المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية، متضمنة إفصاحات نوعية وكمية بشأن سياسة وأهداف إدارة المصرف والإجراءات التي تبنتها لإدارة تلك المخاطر المختلفة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، إضافة إلى الإفصاح عن المبالغ المخصصة لمواجهة الخسائر المحتملة في أسعار القطع الأجنبي.¹

هذه الأحداث وضعت المعلومات المالية المنشورة للمصارف المركزية في دائرة الضوء والاهتمام وأثيرت تساؤلات عديدة حول سلامتها المالية خاصة بعد تغير طبيعة مخاطرها أعقاب الأزمة المالية، نظراً لأن المعلومات المفصّل عنها غالباً ما تكون أقل شفافية ونادرة ومحدودة النطاق في بعض الأحيان. وتشير الأدبيات المحاسبية الحديثة إلى أن العديد من المصارف المركزية تتبع سياسة عدم الإفصاح عن توظيفاتها الأجنبية لما في ذلك من سرية قد تنعكس سلباً على اقتصاد الدولة، وعليه فإن

¹ العيسى، ياسين أحمد، 2012، " مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية- الإفصاحات- دراسة ميدانية على المصارف الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد /8/، العدد /1/، ص: 117

محتوى التقارير المالية للمصارف المركزية مختصرة مقارنة بالمصارف التجارية، حيث يكشف عدد قليل من المصارف عن عمليات تدخلها بالقطع الأجنبي، فضلاً عن عدم الكشف عن مكونات احتياطياتها الأجنبية مفصلة حسب نوع العملة والاستحقاق ودرجة المخاطرة، وعدم الإفصاح عن الخسائر الناجمة عن عملياتها الأجنبية، لهذه الأسباب أصبح الإفصاح عن مخاطر القطع الأجنبي في ظل المقترحات الجديدة لاتفاقية بازل (3) مطلباً أساسياً يتم من خلاله بناء الثقة بالمصرف وعنصراً أساسياً من عناصر انضباط السوق، حيث يوفر الإفصاح العام عن مخاطر القطع الأجنبي نطاقاً من المعلومات عن التعرّضات عموماً، مما سيؤثر على جودة ومنفعة المعلومات المنشورة وضبط شكل وعرض محتوى التقارير المالية للمصرف بشكل يساهم في تدعيم المركز المالي للمصارف وتطور أدائها وزيادة قيمتها السوقية. بناء على ذلك يحتاج الأمر إلى أن تكون الإفصاحات في التقارير المالية للمصرف شاملة وكافية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية من أجل توفير صورة حقيقية حول سلامة العمليات الأجنبية المستخدمة والذي يمكن متخذي القرارات من اتخاذ القرارات السليمة.

التفاعل مع الإفصاح المحاسبي *Interaction with accounting disclosures* :

بدأ الاهتمام المحاسبي بالمخاطر عموماً مع ظهور قسم كبير من البيانات المحاسبية خارج نطاق الميزانيات العامة للمصرف، مما يخيل للقارئ أن جزءاً هاماً من نتائج أعمال المؤسسات المصرفية لا يرتبط بموجوداتها، وتعزز هذا الاهتمام مع تزايد تقلب الأرباح المحاسبية كنتيجة لاستخدام أدوات التحوط من مخاطر القطع الأجنبي، واختلاف الأنظمة والممارسات المحاسبية لمعالجة مسألة الشفافية في التقارير المالية والتي برزت من خلال مقارنة مدى الإفصاحات عن مخاطر العمليات الأجنبية في البيانات المالية المنشورة بين المؤسسات وملاحظة اتساع الفجوة في المعلومات المفصح عنها ذات الصلة بالأدوات المالية المشتقة على وجه الخصوص¹. عطفاً على ما سبق تم تطوير المعايير المحاسبية الدولية مع بداية القرن الحالي حيث أصبحت فيه مرتبطة وبشكل وثيق مع مفهوم إدارة المخاطر دون وجود تعارض بينهما ومن الأمثلة الواضحة على ذلك المعيار رقم *IFRS7* والمعيار رقم *IFRS9* لقياس والإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وخاصة في مجال عمليات التحوط المالي

¹ Bonaci, Carmen and Filip, Crina and Strouhal, Jiří and Matis, Alina, 2012, "Accounting Aspects of Hedging Currency Risks", International Conference on Education, Applied Sciences and Management (ICEASM), Dubai (UAE), p:119

(*Hedging Financial*) واستخدام المشتقات المالية بأنواعها وطريقة تقييمها وعرضها في القوائم المالية للمصارف.

المتطلبات النوعية والكمية للإفصاح عن مخاطر القطع الأجنبي.

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم /21/ والمعيار رقم /39/ فإنه يتوجب على المصارف المركزية الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية ذات العلاقة بالمعاملات الأجنبية أو تلك المرتبطة بترجمة القوائم المالية المعدّة بغير عملة التقارير المالية وذلك بالإفصاح عن البنود التالية:¹

- كيفية تسجيل التعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية خلال السنة وأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، والعملة الرئيسية للمصرف التي تمثل عملة التقرير.
- قيمة الفروقات الناجمة عن عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية المشمولة في صافي الربح أو الخسارة، ما عدا تلك التي تنشأ عن الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بما ينسجم مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم /9/.
- الإفصاح عن أية أرباح أو خسائر ناجمة عن تقييم مراكز القطع الأجنبي في حساب الأرباح والخسائر.
- صافي الفروقات المعترف بها في بيان الدخل الشامل والمجمع كبنء منفصل ومطابقة لمبلغ فروقات الصرف بين بداية الفترة ونهايتها.
- فروقات ناجمة عن تقييم مراكز القطع البنوية ضمن حسابات حقوق الملكية للمصرف كبنء مستقل وتسوية مبلغ فروقات أسعار الصرف هذه في بداية الفترة ونهايتها.
- وعندما تختلف عملة التقرير عن العملة المستخدمة في البلد الذي يقيم فيه المصرف، يجب الإفصاح عن سبب استعمال عملة مختلفة، كما يجب الإفصاح أيضاً عن أي تغيير في عملة التقرير.
- وعندما يكون هناك تغييراً في تصنيف عملية أجنبية هامة، فإنه يجب على المصرف الإفصاح عما يلي: (أ) طبيعة التغيير في التصنيف. (ب) سبب التغيير. (ج) أثر التغيير في التصنيف على

¹ International Accounting Standards Board (IASB), march 2015, "IAS 21 — The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates", disclosure IAS 21-55, available at: <http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias21>

حقوق الملكية. د) الأثر على صافي ربح أو خسارة كل فترة سابقة تم عرضها وعلى أساس افتراض أن التغيير في التصنيف قد حصل في بداية أقدم فترة تم عرضها.

ويجب على المصرف الإفصاح عن الطريقة المختارة لترجمة الشهرة والتعديلات المتعلقة بالقيمة العادلة الناتجة عن شراء المنشأة الأجنبية، ويقوم المصرف بالإفصاح عن الأثر على البنود النقدية المحددة بالعملة الأجنبية أو على البيانات المالية للعملية الأجنبية نتيجة للتغيير في أسعار الصرف التي تحدث بعد تاريخ الميزانية العمومية، كما يجب أن تشمل البيانات المالية كافة الإفصاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 32 والمتضمنة معلومات حول القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية المعترف بها وغير المعترف بها، وعندما لا يكون ذلك ممكناً من ناحية الوقت والتكلفة لتحديد القيمة العادلة لأصل أو التزام مالي بموثوقية كافية، عندئذ يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة مع معلومات حول الصفات الأساسية للأداة المالية المتعلقة بتحديد قيمتها العادلة، والهدف هو توفير معلومات من شأنها تحسين فهم أهمية الأدوات المالية الظاهرة في الميزانية العمومية وخارجها للمصرف وأدائها وتدفقاتها النقدية.

وينوه الباحث إلى أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 IFRS يتفق مع المعيار رقم 9 IFRS من حيث تصنيف الأدوات المالية، إلا أن المعيار رقم 7 IFRS يضيف فئة الأدوات خارج نطاق IFRS7 كفئة أو فئات منفصلة بهدف الإفصاح عن المخاطر.

وعلى هذا الأساس يجب أن تشمل البيانات المالية كافة الإفصاحات الإضافية التالية المتعلقة بالتحوط من مخاطر القطع الأجنبي بشكل خاص من حيث:¹

- بيان أهداف وسياسات إدارة المخاطرة المالية، بما في ذلك سياستها لتحوط نوع رئيسي من العمليات المتنبأ بها.
- الإفصاح بشكل منفصل لتحوطات القيمة العادلة المحددة كذلك، وتحوطات التدفق النقدي وتحوطات صافي الاستثمار في وحدة أجنبية والمتضمنة:
 - أ - وصف لكل نوع من التحوط.
 - ب - وصف الأدوات المالية المحددة على أنها أدوات تحوط وقيمها العادلة في نهاية فترة إعداد التقارير.
 - ج - طبيعة المخاطر المحوطة.

¹ International Financial Reporting Standards IFRS, 2012, IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures, International Accounting Standards Board, London, available at: <http://www.ifrs.org/IFRSs/Pages/IFRS.aspx>

وأيضاً على المصرف الإفصاح عن مبالغ المشتقات المالية بالقطع الأجنبي المستخدمة في القوائم المالية، والأرباح والخسائر الناجمة عن أداة تحوط القيمة العادلة وعن أداة تحوط غير فعالة لتحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الاستثمار بالعملة الأجنبية.

الفصل الثاني

متطلبات تقييم مخاطر القطع الأجنبي وانعكاسها على محتوى التقارير المالية لدى مصرف سورية المركزي

تمهيد

ركز الباحث في الفصل السابق على عرض ومناقشة المفاهيم الأساسية المتعلقة بمخاطر القطع الأجنبي وقياسها والتحوط منها، وأهمية إدارة الموجودات والمطلوبات بالقطع الأجنبي لدى المصرف المركزي إلى جانب التطرق إلى الجوانب المحاسبية المرتبطة بمعالجة العمليات الأجنبية لدى المصارف وأهمية الإفصاح عن مخاطر القطع الأجنبي ضمن التقارير المالية.

من هذا المنطلق سيحاول الباحث في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة اختبار ما تم عرضه في الإطار النظري والتأكد من صحة فرضيات البحث بالتطبيق على مصرف سورية المركزي، مما يتطلب معرفة واقع العمليات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي من خلال الفصل الثاني للدراسة الذي يتضمن التعريف بالمصرف وهيكله التنظيمي، إلى جانب عرض التعليمات والقرارات الناظمة لتنفيذ العمليات الأجنبية وتحديد مخاطرها في المصرف وبيان مدى انسجامها مع معايير لجنة بازل حول قياس مخاطر القطع الأجنبي، ومن ثم التطرق إلى دراسة الجوانب والسياسات المحاسبية الخاصة بمعالجة آثار عمليات القطع الأجنبي على التقارير المالية ومدى تطابقها مع المعايير المحاسبية الدولية وبالأخص المعيار رقم 21/ ورقم 39/ ومعيار إعداد التقارير المالية رقم 7.

المبحث الأول: خصوصية التعامل بالقطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي

أولاً: مهام وأهداف مصرف سورية المركزي ونظامه الداخلي.

أُحدث مصرف سورية المركزي بموجب المرسوم التشريعي رقم (87) تاريخ 1953/3/28 الذي تضمّن نظام النقد الأساسي في سورية وبأشهر نشاطه في الأول من آب 1956، وعدل هذا المرسوم بالقانون رقم 23 لعام 2002، ومن ثم بالمرسوم التشريعي رقم 21 لعام 2011، ويقوم مصرف سورية المركزي بالوظائف الرئيسية التالية:¹

إصدار النقد الوطني.

إجراء جميع عمليات الذهب والعملات الأجنبية.

إصدار الأوراق المالية الحكومية بصفته وكيلاً عن وزارة المالية.

القيام بالعمليات المصرفية العائدة للدولة ومؤسساتها.

إصدار وتداول شهادات الإيداع والأدوات والمشتقات المالية.

خصم السفاتج والأسناد التجارية وشرائها والتخلي عنها ومنح القروض والسلف للنشاطات الاقتصادية المختلفة.

العمل في الأسواق المالية وذلك بالشراء والبيع أو الاقراض والاقتراض أو القيام باتفاقيات إعادة الشراء، والتعامل بأدوات الدين القابلة للتداول بما فيها الأوراق المالية الحكومية. مستشار الحكومة المالي ويقدم بهذه الصفة الآراء التي يراها مناسبة حول الشؤون المتعلقة باختصاصاته.

ويتولى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية وتنسيق فعاليتها لتحقيق الأهداف المذكورة أدناه وهي:

أ - السعي إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار المحلية.

ب - الحفاظ على استقرار النظام النقدي والمصرفي وضمان تنافسيته وبما يخدم المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية ونمو الأسواق المالية واستقرارها.

ج - دعم سياسة الحكومة في تحقيق النمو المستدام والتشغيل في إطار أهداف المصرف المركزي. وفي ظل الأزمة الحالية التي تمر بها سورية فإن الأهداف المعلنة للسياسة النقدية أصبحت تركز بالدرجة الأولى على استقرار سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية وذلك للحفاظ على قيمة الليرة

¹ القانون رقم 23 لعام 2002 ، المرسوم التشريعي رقم 21 لعام 2011، التقرير السنوي لمصرف سورية المركزي لعام 2014 <http://www.banquecentrale.gov.sy>

السورية ومنع المضاربات في ضوء آلية العرض والطلب على القطع الأجنبي وبشكل يوازي بين قوى السوق وبين مستوى الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية، من خلال تنظيم وإدارة سوق القطع الأجنبي وتشديد عمليات الرقابة.

ولتحقيق الأهداف السابقة يقوم مجلس النقد والتسليف بما يأتي:

- 1 - اعتماد استراتيجية السياسة النقدية بما فيها استراتيجية سعر الصرف والفائدة.
- 2 - ترخيص وتسجيل المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة مجلس النقد والتسليف وفق أحكام القوانين والأنظمة النافذة.
- 3 - اعتماد القوائم المالية والتقارير السنوي والتقارير الرسمية الأخرى.
- 4 - اعتماد استراتيجية استثمار الاحتياطات الأجنبية الرسمية ورفعها إلى رئيس مجلس الوزراء للنظر بالمصادقة عليها.
- 5 - اعتماد سياسة استثمار الاحتياطات الأجنبية الرسمية، بعد المصادقة على الاستراتيجية المشار إليها في البند السابق.
- 6 - اعتماد التعليمات التنظيمية للإدارة والإشراف على نظم الدفع والتسوية والتفاصيل وفق أحكام هذا المرسوم التشريعي.
- 7 - تحديد الجهات المتخصصة المحلية أو الخارجية التي يمكن الاستعانة بها في الشؤون المتعلقة بحسابات مصرف سورية المركزي.
- 8 - الإشراف على تنفيذ سياسات ومهام مصرف سورية المركزي.

الهيكل التنظيمي والنظام الداخلي لمصرف سورية المركزي:

يتألف جهاز مصرف سورية المركزي من المركز الرئيسي ومكانه دمشق، إضافة لإثني عشر فرعاً موزعاً على المحافظات. ويوضح المخطط رقم / 7 / الهيكل التنظيمي لمصرف سورية المركزي في الإدارة المركزية والذي يتألف من ست عشرة مديرية والأقسام التابعة لكل منها، ويشرف على تلك المديرية أربع مدراء مشرفين اثنان منهما نائبي الحاكم إضافة إلى أمين السر العام وهؤلاء الأعضاء يمثلون الإدارة العليا لمصرف سورية المركزي، كما يبين المخطط رقم / 8 / الهيكل التنظيمي لفرع دمشق المؤلف من سبعة عشر قسماً تتبع لمدير الفرع إدارياً وترتبط مهنيًا ومحاسبيًا مع مديريات المصرف حسب مهام كل مديرية.

ويؤدي مصرف سورية المركزي المهام المناطة به من خلال مديرياته وفروعه، حيث يقوم كل منها بدور محدد له في النظام الداخلي للمصرف الصادر بقرار لجنة إدارة المصرف رقم / 666 / بتاريخ 2009/6/2 والتعليمات التطبيقية له، وتتكامل فيما بينها وتتعاون لتحقيق أهدافه للنهوض بالاقتصاد الوطني وتجاوز تداعيات الأزمة الراهنة والحصار الاقتصادي المفروض.

المخطط رقم / 8 / الهيكل التنظيمي لفرع دمشق

- بناء عليه سيعرض الباحث لمحة موجزة عن مهام كل مديرية من مديريات المصرف كما يأتي:¹
- 1 مديرية مكتب الحاكم: إعداد الدراسات والمذكرات الداخلية والخارجية، ووضع الخطة الإستراتيجية للمصرف ووضع البرنامج التنفيذي للخطة ومتابعة تنفيذه.
 - 2 مديرية أمانة السر والتخطيط: التخطيط للمصرف بما يتوافق مع الأهداف العامة للاقتصاد الوطني، والإشراف على إعداد مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالمصرف ومتابعة تعديلاتها.
 - 3 مديرية التدقيق الداخلي: فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظام الضبط في المصرف، ومراجعة مصداقية وموثوقية المعلومات المالية ومدى الاعتماد عليها، ومراجعة نظم وإجراءات العمل النافذة للتحقق من مدى توافقها وانسجامها مع القوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الموضوعية، وإعداد ورفع التقارير المتعلقة بنتائج عمليات التدقيق.
 - 4 مديرية الرقابة الداخلية: تحقيق الرقابتين اللاحقة والآنية على أعمال المصرف من خلال تدقيق ومراقبة فعالية جميع مديريات المركز والفروع، ومراقبة حسن سير الأعمال المعهود بها إلى مختلف مديريات المصرف وفروعه، والتحقق فيما يحال إليها من الإدارة أو الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش من شكاوى المواطنين أو العاملين في المصرف.
 - 5 -مديرية الشؤون القانونية: دراسة جميع المشاكل والقضايا ذات الطابع القانوني التي تعترض دوائر وفروع المصرف، وإعداد مشاريع القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات التي تتعلق بأعمال المصرف، وتمثيل المصرف في المفاوضات القانونية بالتعاون مع الدوائر المختصة بتكليف من لجنة الإدارة، وتدقيق دفاتر الشروط من الناحية الحقوقية والمالية.
 - 6 مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة : القيام بجميع الدراسات المتعلقة بتفسير الوقائع الاقتصادية والنقدية والمالية داخل سورية وخارجها ، وإعداد ميزان المدفوعات وتحضير كافة الإحصاءات الضرورية بشكل دوري، وإعداد جداول وكشوف العملات الأجنبية.
 - 7 مديرية العلاقات الخارجية: تدقيق عمليات الاستيراد والتصدير والعمليات غير التجارية ومراقبة عمليات القطع الأجنبي، وإجراء التسويات اللازمة حول مخالفات أنظمة القطع ، وتنفيذ تخصيص القطع الأجنبي العائد للمصرف الصادر عن لجنة أولويات القطع ، وإعداد الإحصائيات المتعلقة بعمليات تخصيص وتنفيذ القطع الأجنبي لدى المصرف.

¹ النظام الداخلي لمصرف سورية المركزي لعام 2009 وتعديلاته وتعليماته التنفيذية.

- 8 مديرية العمليات المصرفية: إدارة العمليات المتعلقة بالقطع الأجنبي والذهب لدى المصرف ، وإدارة الحسابات بالقطع الأجنبي العائدة للدولة وللمصرف أو المفتوحة لحساب الخزينة العامة والإدارات والمؤسسات العامة، وتنفيذ السياسة النقدية للمصرف في ضوء الأهداف المحددة من قبل السلطات النقدية ، وتنظيم شؤون الإقراض والتسليف بين المصرف والمصارف العاملة ووزارة المالية ، وقياس ومراقبة وإعداد التقارير عن المخاطر الناشئة عن نشاطات المصرف في مجال إدارة الاحتياطات والعمليات المتعلقة بالسوق النقدي ، وإدارة العمليات المتعلقة بالقروض والكفالات والاتفاقات المصرفية.
- 9 مديرية الموارد البشرية: إعداد خطط الموارد البشرية بما يتناسب مع احتياجات مديريات المصرف وفروعه ، وتحديد احتياجات المصرف من الكوادر البشرية والكفاءات المطلوبة لتطوير العمل ، وضع خطة وبرامج التدريب والتأهيل بهدف إعداد العاملين في المصرف.
- 10 مديرية تقانة المعلومات: إدارة وتطوير وتشغيل النظم المعلوماتية من ناحية البرامج وبيئة التشغيل، ووضع إجراءات أمن المعلومات، وإدارة عملية النسخ وحفظ النسخ الاحتياطية.
- 11 مديرية الخدمات العامة: تأمين جميع الأعمال الإدارية والخدمية وأعمال الصيانة.
- 12 مديرية الشؤون المالية: إعداد الموازنات التقديرية بالتنسيق مع المديريات المعنية ، وتنظيم أعمال التدقيق المتعلقة بالشؤون المالية، وإبرام العقود ومتابعة تنفيذها.
- 13 مديرية الحسابات: تسجيل ومراقبة القيود العائدة لجميع العمليات الجارية في المركز والفروع وإصدار التقارير العائدة لها وفق الأنظمة والتعليمات النافذة.
- 14 مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف: الإشراف على المصارف العاملة ورقابتها، وإعداد جميع الدراسات، ومتابعة الشؤون المتعلقة بالمخاطر المصرفية.
- 15 مديرية أنظمة الدفع: تحديد السياسات المتبعة في تشغيل أنظمة الدفع ، ووضع الاستراتيجيات المناسبة لإدارة المخاطر التي ترافق استخدام وتطوير أنظمة الدفع والتسوية.
- 16 مديرية الخزينة: إدارة المخزون النقدي للمصرف وتنظيم برامج طباعة أوراق النقد وسك المسكوكات المتداولة والتذكارية ، وطرح أوراق النقد والمسكوكات للتداول ، والاحتفاظ بمخزون الذهب، وتنظيم عمليات إرسال الأموال من وإلى مصرف سورية المركزي.

ثانياً: البيانات المالية لمصرف سورية المركزي وأبرز مؤشراتها.

يحدد رأس مال مصرف سورية المركزي المصرح به بمبلغ 200 مليار ليرة سورية وتعتبر الدولة هي المالك الوحيد لرأس ماله، ويتم تغطية رأس المال المصرح به تدريجيًا من رصيد احتياطات إعادة

التقييم غير المتحققة والنتيجة عن إعادة تقييم موجوداته المالية الأجنبية وإعفائها من أية ضرائب ورسوم ناتجة عن إعادة التقييم.

أ - تحليل نسب نمو الموجودات و المطلوبات والحسابات النظامية خلال السنوات 2010-2011-2012: تُظهر أرقام الميزانية الموحدة لمصرف سورية المركزي للفترة (2010-2012) تغيرات مهمة في بنية الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية، ومن خلال الإطلاع على البيانات المالية الموضحة في الجداول ذوات الأرقام / 7 / و / 8 / و / 9 /¹ ودراسة الوضع المالي لمصرف سورية المركزي خلال الفترة المدروسة بالتركيز على موجودات ومطلوبات المصرف بالقطع الأجنبي يتبين للباحث الجوانب الأساسية التالية:

حسابات الموجودات والمطلوبات الأجنبية:

● يظهر الجدول رقم / 9 / ازدياد نسبة إجمالي الموجودات الأجنبية (بما فيها الذهب) والمطلوبات الأجنبية في عام 2011 بنسبة 237 % و 291% (على الترتيب) عن عام 2010 نتيجة عملية إعادة تقييم موجودات ومطلوبات المصرف حسب نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي المخصصة لأغراض التقييم على أساس السعر الوسطي بين الحد الأعلى والأدنى بتاريخ 2011/12/31 بقيمة 55.72 للدولار الأمريكي مقارنة مع عام 2010

- شكّل النقد الأجنبي في عام 2010 نسبة (5%) تقريباً فقط من إجمالي الموجودات الأجنبية، بينما ازدادت تلك النسبة بشكل واضح في عامي 2011 و2012 لتصبح (35% و32% تقريباً) على الترتيب، في ذات السياق تراجعت نسبة نمو النقد الأجنبي في عام 2012 بقيمة (12%) ويعزى ذلك بشكل أساسي نتيجة السياسة المتبعة من قبل مصرف سورية المركزي للتدخل في السوق ودعم الليرة السورية من خلال عمليات البيع والشراء بالقطع الأجنبي.
- شكّل حساب السندات لأمر بالقطع الأجنبي نسبة ما يقارب 25% من إجمالي الموجودات الأجنبية وهو حساب جديد تم فتحه في عام 2012.
- نمت حسابات اتفاقات الدفع بالعملات الأجنبية- مدينة بنسبة 11% في عام 2012 وهي تتضمن كافة الحسابات الخاصة باتفاقات التعاون الاقتصادي والمشارك والاتفاقات الخاصة والحسابات التعاقدية.
- تمثل حسابات المصارف والمؤسسات المالية بالعملة الأجنبية حسابات المصارف وشركات ومكاتب الصرافة ومؤسسات التمويل الصغير المفتوحة لدى مصرف سورية المركزي بالقطع الأجنبي، ويلحظ نمو تلك الحسابات بنسبة 188% في عام 2012 نتيجة فتح حسابات جارية للمصارف المحلية بعملة الدولار واليورو (بنكنوت).

حسابات الموجودات والمطلوبات بالعملة المحلية:

- انخفاض السندات المحسومة بنسبة 46% في عام 2012 بسبب إرسال جزء من هذه السندات لتحصيلها بالإضافة لتسديد بعض السندات.
 - يتألف حساب الموجودات المتنوعة من القروض المستحقة وغير المقبوضة والإيرادات المستحقة والنفقات المدفوعة مقدماً وتوريدات فائض الموازنة إلى وزارة المالية وتوريدات فائض السيولة وفروق القطع، ويعود انخفاض تلك الحسابات بنسبة 60% في عام 2011 إلى انخفاض رصيد فروق القطع الأجنبي بسبب إغلاق جميع حسابات فروق القطع في حساب احتياطي إعادة التقييم الذي يقفل في حسابات رأس المال والاحتياطيات.
 - تمثل ودائع القطاع العام كافة حسابات القطاع العام (وزارة المالية، البلديات، باقي الجهات الحكومية)، كما تتضمن ودائع المصارف المحلية كافة الحسابات الجارية والمجمدة والاحتياطية للمصارف، وقد نمت ودائع القطاع العام والمصارف بنسبة 12% و46% على الترتيب في عام 2012 نتيجة زيادة أرصدة الجهات الحكومية والمصارف.
- حسابات رأس المال والاحتياطيات:**

- تمت زيادة رأس مال مصرف سورية المركزي بمبلغ 160 مليار ل.س بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 797 تاريخ 2011/12/14 على أن يغطي رأس المال تدريجياً من رصيد احتياطات إعادة تقييم الموجودات المالية بتاريخ 2011/12/31.

ثالثاً: إدارة العمليات الأجنبية والأقسام المنفذة لها في مصرف سورية المركزي

يمارس مصرف سورية المركزي علمياته الأجنبية من خلال عدد من المديریات والأقسام المختصة في إطار النظام الداخلي للمصرف وتعليماته التنفيذية، وكذلك استناداً لمجموعة من القرارات الخاصة والصادرة من قبل لجنة إدارة مصرف سورية المركزي.

1 - أهم القرارات ذات الصلة بعمليات القطع الأجنبي:

أ - القرارات الخاصة بنشرات أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي:
يوضح الجدول رقم / 11 / أدناه نشرات أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي ونطاق تطبيقها والقرارات الناظمة لها، ويشير الباحث إلى أن التطبيقات الواردة في الجدول تمثل الخطوط العامة للنشرات وأن ذلك لا ينفي وجود الكثير من الحالات الاستثنائية والفردية التي يتم معالجتها بشكل خاص.

الجدول رقم / 11 / : نشرات أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي ونطاق تطبيقها

م	اسم النشرة	رقم القرار	مضمون النشرة	نطاق تطبيقها
1	نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية	قرار لجنة الإدارة رقم 159/ل.أ تاريخ 2013/2/13	تضم النشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية	تستخدم لأغراض تأشيرية. يتم الاعتماد عليها في إعداد النشرة الربعية، والنشرة الشهرية التي تستخدم لغايات إحصائية
2	نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الشهرية	قرار لجنة الإدارة رقم 159 /ل.أ تاريخ 2013/2/13	تضم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية محتسبة على أساس شهري	تستخدم هذه النشرة فقط لأغراض التقييم والدراسات ولا يسري تطبيقها على أية تعاملات.
3	نشرة الأسعار الرسمية الوسطية للعملات الأجنبية	• 814 ل.أ تاريخ 2013/7/16	أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية	تستخدم لغايات محاسبية فقط وتطبق على جميع العمليات الخاصة بإرساليات الأموال والعمليات المنفذة على الحسابات الجارية بالدولار واليورو (بنكنوت) للمصارف وشركات الصرافة المرخصة، حيث يسري تطبيق نشرة أول يوم عمل في السنة على كافة الإرساليات وعمليات السحب والإيداع من الحسابات الجارية المنفذة خلال السنة.
4	نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الربع سنوية	• قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 5788 تاريخ 2006/12/20 • المرسوم رقم 75/لعام 2014	تضم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية محتسبة على أساس ربعي.	تطبق النشرة الربعية الأولى على: عمليات تحويل مخصصات البعثات الدبلوماسية والقنصلية واستحقاقات رؤسائها والعاملين فيها ومن في حكمهم. عمليات تحويل مخصصات الطلاب الموفدين خارج القطر وفق المرسوم 75 لعام 2014 بالرسوم القنصلية الواردة في المرسوم التشريعي

م	اسم النشرة	رقم القرار	مضمون النشرة	نطاق تطبيقها
		• المرسوم رقم / 11 / لعام 2014		11 لعام 2014.
5	نشرة وسطي أسعار صرف العملات الأجنبية الخاصة بالمصارف	• 602/ل.أ تاريخ 2013/6/2 • تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم 15/260 تاريخ 2013/11/21 • بلاغ رقم 15/26 تاريخ 2014/10/21 • قرار الرئاسة رقم 3569 تاريخ 2013/12/24 • القرار الوزاري رقم 5 تاريخ 2014/8/20. • قرار القائد العام رقم 239 تاريخ 2014/8/20 • 605/ل.أ تاريخ 2014/5/7	تضم النشرة: وسطي نشرات أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن المصارف. سعر تسليم الحوالات الشخصية	تطبيق المصارف العاملة الأسعار الواردة في هذه النشرة لأغراض تقييم البيانات المالية الدورية. تطبيق الأسعار الواردة في هذه النشرة على العقود المبرمة بين جهات القطاع العام والقطاع الخاص في حال لم ينص العقد صراحة على اعتماد نشرة أخرى، بالإضافة إلى فض العروض والمناقصات. سعر تسليم الحوالات يطبق على الحوالات الشخصية التي تسلمها المصارف لزيائنها. تعكس هذه النشرة أسعار السوق المحلية للأغراض التجاري. - شراء القطع الأجنبي من المصارف المرخصة. - التكاليف الضريبية العائدة لعام 2013 وما بعد. - المعادل بالليرات السورية لقيمة بدل فوات خدمة العلم. - المعادل بالليرات السورية لقيمة الكفالة للمكلفين بخدمة العلم الإلزامية والاحتياطية الراغبين بالسفر. - إعادة قطع التصدير.
6	نشرة وسطي أسعار صرف العملات الأجنبية الخاصة بمؤسسات الصرافة	• 603/ل.أ تاريخ 2013/6/2	تضم النشرة: وسطي نشرات أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مؤسسات الصرافة. سعر تسليم الحوالات الشخصية	تطبيق مؤسسات الصرافة الأسعار الواردة في هذه النشرة لأغراض تقييم البيانات المالية الدورية. سعر تسليم الحوالات يطبق على الحوالات الشخصية التي تسلمها مؤسسات الصرافة لزيائنها. شراء القطع الأجنبي من مؤسسات الصرافة.
7	نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الخاصة بالطيران	• 472/ل.أ تاريخ 2013/4/28	تتضمن النشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية محتسبة على أساس الواسطي نصف الشهري لنشرات أسعار صرف العملات الأجنبية الخاصة بمؤسسات الصرافة.	تطبيق شركات الطيران أسعار الصرف الواردة في هذه النشرة لأغراض تحديد قيمة بطاقات الطيران بالليرات السورية بتاريخ إصدار البطاقة. تقييم مبيعات القطع الأجنبي لديها بالليرة السورية وذلك في معرض احتساب عمولة التقييم التي يقطعها مصرف سورية المركزي.
8	نشرة أسعار الصرف للمصرف التجاري السوري لأغراض التدخل	• 592/ل.أ تاريخ 2013/5/27	تضم النشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية.	جميع المستحقات التي تتقاضاها المؤسسة العامة للمناطق الحرة ومن في حكمها من المستثمرين. عمليات بيع وشراء القطع الأجنبي لجهات القطاع العام التي يتم تخصيصها من قبل لجنة أولويات القطع. جميع المعاملات التي كان يطبق عليها نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
9	نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الخاصة بالجمارك	• قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم / 3586 / تاريخ 2013/12/24 • 623/ل.أ تاريخ 2014/5/7 • 689/ل.أ تاريخ	تضم النشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية.	- لاحتساب المعادل بالليرات السورية لقيمة البضائع المستوردة والمحركة بالعملات الأجنبية لاستيفاء الرسوم الجمركية. - لاستيفاء الرسوم والبدلات والتعويضات على مختلف أنواعها والأجور والغرامات والجزاءات والفوائد وما شابهها المحددة بالليرات السورية وبما يعادلها من العملات الأجنبية. - احتساب قيمة البضائع المصدرة المحركة بالعملات الأجنبية واستيفاء الرسوم الجمركية.

م	اسم النشرة	رقم القرار	مضمون النشرة	نطاق تطبيقها
		2014/5/28.		
10	نشرة نقاط التقايسة	• قرار مجلس النقد والتسليف رقم 756 تاريخ 2011/7/27 وتعليماته التنفيذية. • ل.أ/1791.أ تاريخ 2011/12/4.	تضم النشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية، معدلات الفائدة المطبقة لاحتساب نقاط التقايسة على الليرة السورية والدولار واليورو.	عند عقد اتفاقيات المقايضة بين مصرف سورية المركزي والمصارف وشركات الصرافة.

ويعتمد في تحديد أسعار العملات الأجنبية بالليرة السورية على دراسة وتحليل مجموعة من العوامل عن مراكز القطع الأجنبي لدى المصارف المحلية وحالة العرض والطلب على العملات الأجنبية ، بالإضافة إلى آخر التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، إلى جانب أسعار الصرف في السوق الموازية والتي تحصل عليها دائرة أسعار القطع من عدة جهات في هذه السوق، ويرفع هذا التقرير إلى فريق العمل المشكل لهذه الغاية، حيث يتم إعداد محضر جلسة يتضمن كافة العوامل والمؤشرات اللازمة لتحديد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية، كما يتم وضع مقترح لرفع أو خفض أو عدم تحريك سعر الصرف بما يتناسب مع المعطيات المتوفرة، ويتم تحديد تعادل الدولار الأمريكي مع باقي العملات من نشرة الأسعار الآنية من نظام رويتر - بورصة نيويورك في الساعة التاسعة صباحاً والتي تحتوي على القيم الآنية لتعادلات العملات الأساسية بالنسبة للدولار الأمريكي (مبيع - شراء).

ب - قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم 814/ل.أ الصادر بتاريخ 2013/7/16

والمتمضمن التعليمات الناظمة لعمليات تسليم واستلام الأوراق النقدية الأجنبية فيما بين فروع المصرف المركزي وأقسامه والمصارف المرخصة وشركات ومكاتب الصرافة، وكذلك عمليات بيع وشراء القطع الأجنبي من وإلى المصارف وشركات الصرافة (حوالات وبنكنوت)، ويشمل القرار السابق ذكره ما يأتي:

-الإجراءات الواجب اتباعها بين إدارة مصرف سورية المركزي وفروعه في المحافظات لدى تغذية حساب الأوراق النقدية الأجنبية وسحب الفائض منه لدى فرع المصرف المركزي.

-الإجراءات الواجب اتباعها بين مصرف سورية المركزي والمصرف المرخص أو شركة الصرافة عند عملية استلام وتسليم فرع مصرف سورية المركزي البنكنوت الأجنبي من وإلى المصرف المرخص أو شركة الصرافة.

-الإجراءات الواجب اتباعها للتحويل ما بين الحسابات الجارية بالقطع الأجنبي العائدة للمصرف المرخص أو شركة الصرافة وذلك ما بين فروع المصرف المركزي.

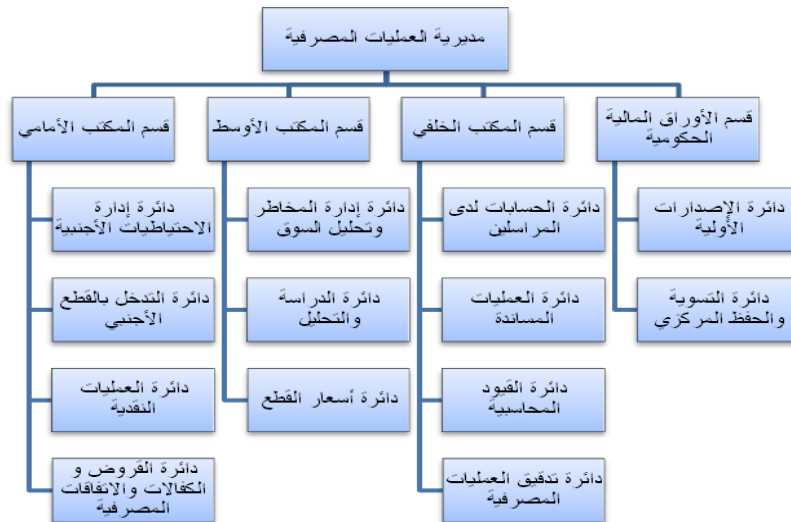
- الإجراءات الواجب اتباعها لتنفيذ عملية تحويل من الحساب الجاري بالعملة الأجنبية العائد للمصرف المرخص أو شركة الصرافة المفتوح لدى قسم الحسابات الجارية لدى فرع مصرف سورية المركزي وذلك إلى حساب المصرف المرخص في الخارج.
- الإجراءات الواجب اتباعها لإجراء عملية تحويل من الحساب الجاري للحوالات للإدارة العامة للمصرف المرخص المفتوح لدى قسم القطع في فرع دمشق إلى الحساب الجاري للعملة الأجنبية (بنكنوت) المفتوح لدى قسم الحسابات الجارية في فرع مصرف سورية المركزي أو أحد فروع المصرف المركزي.
- الإجراءات الواجب اتباعها لإجراء عملية تحويل من الحساب الجاري للحوالات للإدارة العامة للمصرف المرخص المفتوح لدى قسم القطع في فرع دمشق ليتم استلام الأوراق النقدية الأجنبية نقداً لدى فرع مصرف سورية المركزي بدمشق.
- الإجراءات الواجب اتباعها لإجراء عملية بيع وشراء القطع الأجنبي من حسابات الدعم مقابل استلام وتسليم الأوراق النقدية الأجنبية أو مقابل ايداع أو سحب المبلغ من الحساب الجاري بالعملة الأجنبية للمصرف المرخص أو شركة الصرافة لدى فروع مصرف سورية المركزي.
- الأحكام العامة ومسك السجلات الخاصة بتنفيذ العمليات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي.
- ج - قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /1131/ تاريخ 2012/1/18 والذي سمح للمصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي ومؤسسات الصرافة المرخصة إمكانية إصدار نشرات أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً لتقييمها ورؤيتها الذاتية لسعر الصرف وتبعاً لقوى وآليات السوق ، على أن يتابع مصرف سورية المركزي الانحرافات التي قد تنتج عن تطبيق الآلية الجديدة في التسعير من قبل كل مؤسسة مالية، وذلك من خلال مقارنة التقارب والتباعد في تسعير الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.
- د - قرار مجلس النقد والتسليف رقم/ 757 / تاريخ 2011/8/15 المتضمن اعتماد التعليمات التنفيذية لنقل مهام مكتب القطع إلى مصرف سورية المركزي وانعكاسها محاسبياً بعد إلغاء مكتب القطع واندماج مهامه كلياً مع مصرف سورية المركزي.

2 مهام الأقسام المنفذة لعمليات القطع الأجنبي:

ينفذ مصرف سورية المركزي كافة عمليات القطع الأجنبي من خلال كل من مديرية العمليات المصرفية ومديرية العلاقات الخارجية، بالإضافة لبعض أقسام فروع المصرف.

1 - مديرية العمليات المصرفية: يظهر الشكل رقم / 10 / الموضح أدناه الهيكل التنظيمي لمديرية العمليات المصرفية.

الشكل رقم / 10 / الهيكل التنظيمي لمديرية العمليات المصرفية



وتتألف المديرية من الأقسام التالية:

- قسم المكتب الأمامي: ويتولى إجراء المفاوضات و العمليات مع الجهات المقابلة في حدود المجالات التي تحددها الإدارة العليا للمصرف من خلال عدة دوائر تعنى بتنفيذ العمليات الأجنبية وهي:
 - دائرة إدارة الاحتياطيات الأجنبية: المسؤولة عن تنفيذ العمليات على الودائع بالعملة الأجنبية (توظيف، تجديد، إضافة، سحب)، وتبديل العملات الأجنبية، وشراء وبيع الأوراق النقدية الأجنبية من وإلى الجهات الخارجية، والعمليات المتعلقة بالذهب وشهادات الإيداع والسندات.
 - دائرة التدخل بالقطع الأجنبي: وتتولى القيام بشراء وبيع العملات الأجنبية من المصارف المرخصة ومكاتب وشركات الصرافة، وإجراء عمليات مقايضة العملات.
 - دائرة القروض والكفالات والاتفاقات: تقوم بإجراء المفاوضات حول القروض والكفالات والسلف.
- قسم المكتب الأوسط: ومن مهامه تحديد وقياس ومراقبة وإعداد التقارير اللازمة عن المخاطر الناشئة عن كل نشاطات المصرف في مجال إدارة الاحتياطيات وعمليات تبادل العملات الأجنبية والعمليات المتعلقة بإدارة السياسة النقدية. ويتألف هذا القسم من الدوائر التالية: دائرة إدارة المخاطر وتحليل السوق، دائرة الدراسة والتحليل، دائرة أسعار القطع.
- قسم المكتب الخلفي: ويؤدي مهامه من خلال عدة دوائر وهي:

- دائرة الحسابات لدى المرسلين: وهي المسؤولة عن إدخال البيانات الخاصة بالحسابات الأجنبية على البرنامج الإلكتروني بعد إرسال مستنداتها من قسم المكتب الأممي، وإعداد رسائل السويقت، وتنفيذ وتدقيق القيود المحاسبية للعمليات المنفذة ومعدلات الفوائد، ومراقبة أرصدة الحسابات الأجنبية في الخارج.
 - دائرة العمليات المساندة: تنظيم وتسجل مبالغ العمليات المتعلقة بالقروض والكفالات والاتفاقات، ومراقبتها وإعداد الكشوفات اللازمة.
 - دائرة القيود المحاسبية: تدقيق القيود المحاسبية المدخلة إلى النظام المحاسبي وترحيلها، وإعداد اليومية المحاسبية المجمع.
 - دائرة تدقيق العمليات المصرفية: تتولى تدقيق كافة العمليات الأجنبية قبل تنفيذها من قبل الدوائر المعنية.
- 2 - **مديرية العلاقات الخارجية:** تمارس مديرية العلاقات الخارجية دوراً رقابياً على النقد الأجنبي لدى مؤسسات وهيئات الدولة العامة والخاصة، تتألف مديرية العلاقات الخارجية من الأقسام التالية: قسم العمليات (دائرة الاستيراد والتصدير ، دائرة العمليات غير التجارية)، قسم مراقبة عمليات النقد (دائرة المراقبة، دائرة متابعة التنفيذ).
- 3 - **أقسام فروع المصرف:**
- قسم القطع: يتألف القسم من الدوائر التالية: دائرة الحوالات الواردة ، دائرة الحوالات الصادرة ، ودائرة تحصيل الشيكات والحسابات المؤقتة. وتتولى هذه الدوائر مهام استلام الحوالات وإرسالها من وإلى المرسلين في الخارج لصالح الجهات العامة والمصارف التي لديها حسابات حوالات، بالإضافة لاستلام الشيكات من جهات القطاع العام المسحوبة على الخارج بالعملة الأجنبية وتحصيلها، وإعداد القيود المحاسبية لتلك العمليات وإعداد اليومية المحاسبية عن طريق برنامج محاسبي خاص بقسم القطع.
 - قسم الاعتمادات العادية والمستندية: ويتألف القسم من دائرة الاعتمادات، ودائرة البوالص برسم التحصيل، ودائرة القيود المحاسبية. وتمارس هذه الدوائر مهام فتح الاعتمادات المستندية للاستيراد والتصدير لصالح الجهات المحصور تعاملها مع مصرف سورية المركزي، و تحصيل الأوراق المستندية و المستندات لحساب المصارف المركزية الأجنبية و المصارف المراسلة لمصرف سورية المركزي، وإجراء القيود المحاسبية المتعلقة بجميع أعمال القسم و مطابقتها مع قسم المحاسبة لدى فرع دمشق.
 - دائرة الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية لدى قسم الحسابات الجارية: تقوم بفتح الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية للمصارف وشركات الصرافة، وتنفيذ عمليات السحب والإيداع، والتحويل بين

الحسابات، وإعداد القيود المحاسبية اللازمة وتدقيقها، ومسك بطاقات خاصة بحركة كل حساب (مدين أو دائن) لكل مصرف أو شركة حسب العملة (دولار أو يورو) وترصيدا يومياً.

- دائرة الأوراق النقدية الأجنبية لدى قسم الخزينة المركزية والعمليات النقدية: ومن مهامها تسليم واستلام النقد الأجنبي (بنكنوت) عبر كوة صندوق العملات الأجنبية سواء لعمليات البيع والشراء أو السحب والإيداع، وإعداد القيود المحاسبية اللازمة لكل عملية، وترصيد الحركات اليومية المنفذة لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالعملات الأجنبية ومقارنتها مع رصيد غرفة العملات الأجنبية من خلال عملية الجرد اليومية.

المبحث الثاني: تقييم مخاطر القطع الأجنبي في ضوء تعليمات مصرف سورية المركزي

أولاً: دور الإدارة العليا لمصرف سورية المركزي في تحديد مخاطر القطع الأجنبي:

أحدث مصرف سورية المركزي لجاناً خاصة لمتابعة عملية استثمار احتياطاته الأجنبية وتحديد

مخاطرها على الشكل التالي:

- لجنة الاستثمار: وتتألف اللجنة من المدير المشرف على مديرية العمليات المصرفية، خبير في مجال إدارة الاحتياطات الأجنبية، مدير مديرية العمليات المصرفية، رئيس قسم المكتب الأمامي، رئيس قسم المكتب الأوسط، رئيس قسم المكتب الخلفي، ممثل عن مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة، ممثل عن مديرية التدقيق الداخلي كمراقب. تجتمع اللجنة دورياً بدعوة من رئيس اللجنة، وتتولى تقديم التوصيات للحاكم حول استثمار موجودات ومطلوبات المصرف المركزي من العملات الأجنبية والذهب، ولها على وجه الخصوص تقديم التوصيات حول الأمور التالية: السياسات العامة والقواعد الإرشادية *Guidelines* للاستثمار، والعملات الأجنبية الرئيسية التي يتم الاستثمار بها ونسب توزيعها في المحافظ الاستثمارية، وحدود توزيع الاستثمارات بين أدوات الاستثمار المختلفة وأجالها، ومؤشرات الأداء *Benchmark* للمحافظ الاستثمارية.

- لجنة إدارة الاحتياطات الأجنبية: وتتألف من الحاكم أو نائبه الذي يرأس اللجنة، والمدير المشرف على مديرية العمليات المصرفية وممثلين عن مديرية العمليات المصرفية وبشكل أساسي من موظفي قسم المكتب الأمامي. وتمارس هذه اللجنة مهام دراسة قرارات الاستثمار المقترحة من قبل لجنة الاستثمار والنظر في الموافقة على أي أصل مالي يدرج في المحفظة الاستثمارية، والموافقة على سياسة استثمار الاحتياطات الأجنبية المقترحة وأية تعديلات يمكن أن تطرأ على تعليمات الاستثمار واعتمادها أصولاً.

- لجنة المخاطر: ويرأس اللجنة حاكم مصرف سورية المركزي أو نائبه، ويتألف أعضاؤها من المدير المشرف على مديرية العمليات المصرفية، وممثلين من مديرية العمليات المصرفية وبالأخص من قسم المكتب الأوسط. وتتولى هذه اللجنة النظر في سياسات إدارة مخاطر القطع الأجنبي ودراسة حدود المخاطر المسموح بها عند تكوين المحفظة الاستثمارية واعتمادها أصولاً.

وتبقى مسؤولية إدارة وتقييم مخاطر عمليات القطع الأجنبي ضمن الإدارة العليا لمصرف سورية المركزي ويتجلى ذلك حسب الأنشطة الهامة المنفذة لدى المصرف والتي تتطلب موافقات محددة من قبلها كما هو موضح أدناه:

- تقوم دارة الحسابات لدى المرسلين ب إعلام مديرية الحسابات بفتح الحسابات الخارجية وأرقامها لدى المرسل لتقوم بدورها بفتح الحسابات المقابلة لها بدفاتر مديرية الحسابات وإعلام قسم المكتب الخلفي والدوائر المعنية بأرقام تلك الحسابات على البرنامج المحاسبي.

- يرسل قسم المكتب الأمامي المستندات الخاصة بعملية توظيف الودائع وتجديدها وتبديل العملات وشراء وبيع الأوراق النقدية الأجنبية إلى قسم المكتب الخلفي وهي: نسخة عن القسيمة، نسخة عن الموافقة الخطية، المحادثة التي أجريت مع المصرف المرسل....إلخ.

- تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بشكل دوري بين مديرية العلاقات الخارجية ومديرية الأبحاث والإحصاءات العامة حول المبالغ الواردة و المحولة بالقطع الأجنبي من و إلى الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري و المصرف العقاري.
- تقوم كل دائرة من دوائر قسم القطع والاعتمادات لدى فرع دمشق بمتابعة تنفيذ العمليات الأجنبية من قبلها مع المراسلين بالخارج وذلك بالتنسيق مع دائرة المطابقة في مديرية المحاسبة العامة، ويتابع رئيس القسم جميع المعوقات أو الموقوفات التي يمضي على تنفيذها أكثر من شهر.

ثالثاً: إجراءات الرقابة الداخلية للحد من مخاطر القطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي:

يستخدم مصرف سورية المركزي مجموعة من الإجراءات والتدابير الداخلية والمتمثلة بإجراءات التدقيق على عمليات القطع الأجنبي والحد من مخاطرها، وبعد الإطلاع على عمليات المصرف بالقطع الأجنبي من قبل الباحث والعودة إلى التعليمات التطبيقية في هذا الخصوص يمكن حصر أهم الجوانب التي تعكس تلك الإجراءات لدى الأقسام المنفذة كما يأتي:

يتولى قسم المكتب الأمامي مراقبة المراكز آتياً (السندات المتاحة، المحافظ الاستثمارية، مراكز السيولة، مراكز تداول العملات الأجنبية... إلخ)، ويحدد الحد الأدنى للمبالغ المقبولة في عمليات تبادل العملات الأجنبية مقابل الليرات السورية للطلب الواحد باستثناء طلبات تصفية التجاوز. تقوم دائرة الاحتياطات الأجنبية بتدقيق طلبات البيع على أن يشمل التدقيق: صياغة الطلب وتوافقها مع الصياغة المناسبة لنوع الطلب، ونموذج مركز القطع المرفق والتأكد من عدم مخالفة المصرف المرخص للتعليمات، ونشرة أسعار الصرف المرفقة.

يتم التأكد من سويقت التثبيت من قبل كل من موظف في المكتب الخلفي وموظف في المكتب الأمامي (الذي قام بالمحادثة).

يقوم قسم تدقيق عمليات القطع في فروع المصرف بتدقيق إشعارات التنفيذ و جميع الوثائق المتعلقة بعمليات (الحوالات الواردة، الحوالات صادرة ، الحسابات المؤقتة، الشيكات برسم التحصيل ، الاعتمادات، البوالص برسم التحصيل)

رابعاً: متابعة ومراجعة مخاطر القطع الأجنبي في مصرف سورية المركزي:

تنحصر عملية متابعة ومراجعة العمليات المنفذة بالقطع الأجنبي وبيان مخاطرها لدى مصرف سورية المركزي بإعداد التقارير والإحصاءات اللازمة كما يأتي:

- تتابع دائرة مطابقات حسابات المراسلين لدى مديرية الحسابات المبالغ الأجنبية المتعلقة من خلال مراجعة القسم المختص أو الجهة صاحبة العلاقة لمعرفة أسباب عدم التنفيذ وتسويتها أصولاً، وإعداد تقرير شهري بالمبالغ المتعلقة مع بيان أسباب عدم التنفيذ والأقسام المسؤولة عنها والحلول المقترحة لتسويتها ورفعها إلى الإدارة.
- تقوم دائرة العمليات المساندة لدى مديرية العمليات المصرفية بمتابعة آجال تسديد القروض والفوائد المترتبة عليها قبل فترة كافية لتدقيقها واستكمال الوثائق الخاصة بعملية التسديد (مطالبة الجهة المقرضة - طلب تخصيص القطع الأجنبي - كتب التفويض بقيد الليرات السورية المقابلة للقطع الأجنبي المسدد من قبل الجهات المستفيدة من القروض).
- تعدُّ مديرية العلاقات الخارجية إحصائيات متعلقة بمراد و أعباء القطع الأجنبي شهرياً وتزويد كل من الحاكم و المدير المشرف على كل من مديرية العلاقات الخارجية و مديرية العمليات المصرفية ومديرية الأبحاث الاقتصادية و الإحصاءات العامة في المصرف ووزارة الاقتصاد والتجارة بنسخة عنها.
- تتولى دائرة الدراسة والتحليل لدى مديرية العمليات المصرفية رفع تقرير تحليلي للإدارة عن مراكز القطع الأجنبي لدى المصارف المحلية و حالة العرض والطلب على العملات الأجنبية وذلك بشكل دوري.

المبحث الثالث: تحديد أثر تقييم مخاطر القطع الأجنبي على شكل ومضمون التقارير المالية

لدى مصرف سورية المركزي

أولاً: السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم العمليات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي
تحدد لجنة إدارة مصرف سورية المركزي السياسات المحاسبية واعتماد القوائم المالية والتقارير السنوي للمصرف وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 وتعديلاته، والمرسوم رقم 21 لعام 2011 والذي لا يتعارض مع أحكام القانون.
ويتولى قسم التقارير لدى مديرية الحسابات مهمة وضع السياسات المحاسبية الخاصة بالعمليات الأجنبية وتحديثها ومتابعة تطبيقها في مديريات المصرف ولدى الفروع، ومسك المنهاج المحاسبي

- ودراسة طلبات إضافة الحسابات الأجنبية الواردة من أقسام عمليات القطع الأجنبي في الإدارة العامة وفروع مصرف سورية المركزي، ويمكن حصر أهم السياسات المحاسبية في هذا الخصوص كما يلي:
- تنظم حسابات المصرف وفقاً للقواعد والأعراف المصرفية والمعايير الدولية ولا يخضع لقوانين محاسبة الدولة العامة وأنظمتها، وتوقف وترصد حسابات مصرف سورية المركزي بتاريخ 31 من شهر كانون الأول من كل سنة وينظم جرد الموجودات المصرف من قيم منقولة وغير منقولة وبمطالبيه وديونه مع ملحق يتضمن خلاصة عن جميع التزاماته ، وتنتشر الميزانية السنوية للمصرف وحساب أرباحه وخسائره والتقارير السنوي عن أعماله في الجريدة الرسمية وفي ثلاث صحف محلية وذلك قبل الثلاثين من شهر حزيران الذي يلي إغلاق الدورة.
 - نصت المادة رقم / 21 / والمادة رقم / 23 / من القانون رقم / 23 / بأنه لا يجوز إصدار أي قطعة نقدية ما لم تقابلها زيادة مساوية في موجودات مصرف سورية المركزي ، وأن تكون نسبة الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل الموضوعين في التغطية أربعين بالمائة على الأقل من مجموع عناصر التغطية. ويقيد مصرف سورية المركزي الموجودات الذهبية الموضوعة في التغطية بسعر الكلفة أو بسعر السوق أيهما أقل، وتحدد أسعار الشراء على أساس السعر المعلن عالمياً.
 - تبويب الحسابات الأجنبية لمصرف سورية المركزي من موجودات ومطلوبات ضمن القوائم المالية وفقاً لمعايير إعداد القوائم المالية للمصارف المركزية.
 - تعتبر الليرة السورية هي عملة إظهار القوائم المالية والتي تمثل العملة الرئيسية للمصرف.
 - تثبت العمليات بالعملات الأجنبية خلال السنة المالية على أساس نشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي بتاريخ إجراء المعاملات مع مراعاة قرارات لجنة الإدارة في هذا الخصوص.

ثانياً: الإثبات والقياس المحاسبي للعمليات الأجنبية وأثرها على المراكز المالية لمصرف سورية المركزي

استناداً لهيكلية مصرف سورية المركزي فإن لكل قسم منفذ لعمليات وأنشطة القطع الأجنبي محاسبته الخاصة، وعليه يتولى كل قسم عملية إعداد القيود المحاسبية المتعلقة بالعمليات الأجنبية الخاصة به بعد تنفيذها، ثم تثبت وترحل إلى حساباتها المعنية باستخدام البرنامج المحاسبي في وضعين (إدخال وتثبيت)، وبالمقابل يقوم قسم الحسابات لدى مديرية الحسابات بمهمة تجميع واستلام القيود المحاسبية الواردة من أقسام مديرية الحسابات وتهجير البيانات المتعلقة بحسابات النقدية والمراسلين بالعملة الأجنبية إلى البرنامج المحاسبي، ومن ثم فرز اليومية الواردة والإشعارات المتعلقة بحسابات القطع الأجنبي وتصنيفها.

وبموجب التعليمات التنفيذية لمديريات وأقسام مصرف سورية المركزي، وإلى قرار لجنة إدارة المصرف رقم / 814 / الصادر بتاريخ 2013/7/16 والمتضمن اعتماد التعليمات الخاصة باستلام

وتسليم الأوراق النقدية الأجنبية والقيود المحاسبية لإثباتها وترحيلها إلى حساباتها الخاصة، حيث تعمل دائرة القيود المحاسبية لدى قسم المكتب الخلفي ب استلام القيود المحاسبية من دائرة الحسابات لدى المراسلين ودائرة العمليات المساندة وتدقيقها وإدخالها إلى النظام المحاسبي المعتمد ، وكذلك إعداد اليومية المحاسبية التجميعية لعمليات القطع الأجنبي وإرسال نسخة منها إلى مديرية الحسابات.

أ - عملية بيع النقد بالعملة الأجنبية:

يستلم قسم المكتب الخلفي لدى مديرية العمليات المصرفية المستندات الخاصة بالعملية من دائرة التدخل بالقطع الأجنبي في قسم المكتب الأمامي، على أن يحدد سعر الصرف الذي سيطبق على عملية البيع وفق نشرة أسعار الصرف لأغراض التدخل، والمبلغ بالعملة الأجنبية وتاريخ الحق والمعادل بالليرات السورية، واسم المصرف المرخص أو شركة الصرافة ورقم حسابه لدى قسم الحسابات الجارية.

ب - عمليات توظيف ودائع بالعملة الأجنبية:

تستلم دائرة الحسابات لدى المراسلين لدى قسم المكتب الخلفي المستندات الخاصة بالوديعة وهي: (القسيمة، الموافقة الخطية، المحادثة التي أجريت مع المصرف المراسل عبر رويترز) من قسم المكتب الأمامي، ثم يتم التأكد من صحة المعلومات الواردة فيها، وإعداد رسائل السوفيت اللازمة لإتمام العملية (التغطية، التثبيت.... إلخ) وتوقيعها من قبل رئيس الدائرة ورئيس القسم ودائرة تدقيق العمليات المصرفية، ومن ثم تدخل البيانات الخاصة بالعملية على البرنامج الخاص بأعمال القسم، وتدقيق القيود المستخرجة من البرنامج للتأكد من صحة إدخال البيانات.

ثالثاً: التحوط من مخاطر عمليات القطع الأجنبي والإفصاح عن مخاطرها لدى

مصرف سورية المركزي

1 - التحوط من مخاطر عمليات القطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي:

بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم/ 756/ تاريخ 2011/7/27 وتعليماته التنفيذية، يتولى قسم المكتب الأمامي لدى مديرية العمليات المصرفية تنفيذ عمليات مقايضة العملات الأجنبية *Swaps* مقابل الليرة السورية على أن يقوم قسم المكتب الخلفي بحاسبة عمليات المقايضة من تسجيل وإعداد القيود المحاسبية اللازمة، وعلى هذا النحو بدأ مصرف سورية المركزي عملياً باستخدام أحد تقنيات التحوط من مخاطر العملات فيما بينه وبين المؤسسات المصرفية العاملة في سورية كنتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها سورية وتلبية لكافة الالتزامات من عملة الدولار أو الليرة في حينها. ويتمثل ذلك بشكل أساسي بتسهيل مقايضة العملات لتأمين سيولة المصارف المرخصة بالعملات الأجنبية (دولار أمريكي أو يورو) من خلال شرائها العملات الأجنبية من مصرف سورية المركزي مع التعهد بإعادة بيع العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد باتفاقية أو عقد

المقايضة وبسعر الصرف المتفق عليه عند الشراء بعد تعديله بنقاط المقايضة، ووفق هذه الطريقة يتمكن مصرف سورية المركزي من الحصول على الليرة السورية لسداد التزاماته واحتياجاته آنياً من الرواتب والأجور، بالمقابل حماية مركزه من عملة الدولار أو اليورو خوفاً من انخفاض سعره عالمياً في المستقبل مع تحمله تكلفة التبديل. ولاحتساب نقاط المقايضة يحدد مصرف سورية المركزي أسعار الفوائد على العملات الأجنبية بناء على معدل الليبور على الدور الأمريكي أو اليورو ولمختلف الآجال، أما الفائدة على الليرات السورية فتحدد بناء على مؤشرات وسطي الفائدة المطبقة على الاقتراض بالليرة السورية فيما بين المصارف ولمختلف الآجال. ويوضح الجدول رقم /13/ أدناه مثلاً توضيحياً لمعدلات الفوائد ونقاط المقايضة بين الليرة السورية والدولار واليورو اليومية.¹

¹ نشرات أسعار صرف مقايضة العملات الأجنبية <http://www.banquecentrale.gov.sy>

الفصل الثالث

تقييم مؤشرات مخاطر القطع الأجنبي لدى مصرف سوري المركزي

تعتبر النسب المالية من أدوات التحليل الجزئي التي تقوم على دراسة العلاقات بين عناصر القوائم المالية ببعضها البعض للتعبير عن المخاطر المصرفية في شكل نسب مئوية أو عدد من المرات ، وهنا تبرز أهمية تحديد المعايير التي تستخدم في متابعة تغير المؤشرات المالية لمخاطر القطع الأجنبي والمخاطر الأخرى، وذلك لأن الحكم على طبيعة تغيرها من مدة لأخرى يعتمد بصورة أساسية على إمكانية مقارنتها بمعايير أخرى.

المبحث الأول: المؤشرات المالية لمخاطر القطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي وعلاقتها بالمخاطر المالية.

أولاً: التحليل المالي لمخاطر القطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي.

1 - قياس التركيز في مخاطر القطع الأجنبي.

يتمثل صافي مركز القطع الأجنبي في الحصول على بيانات مجمعة لمدى تعرض مصرف سورية المركزي لتقلبات أسعار العملات، وإحدى الطرق لعمل ذلك هي تبويب بنود الموجودات والمطلوبات الأجنبية مفصلة حسب العملة

ثانياً: تحليل العلاقة بين مؤشرات مخاطر القطع الأجنبي ومؤشرات المخاطر المالية لدى مصرف سورية المركزي

1 - تحليل مؤشرات مخاطر القطع الأجنبي:

يمكن التعبير عن مخاطر القطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي باستخدام عدد من النسب المالية التي تعكس جودة محفظة العملات الأجنبية لديه وقدرته على استيعاب مخاطره بالاعتماد على البيانات المالية للموجودات والمطلوبات الأجنبية ونتائج العمليات الأجنبية خلال الفترة (2005-2012)، وفي هذا الخصوص سيقوم الباحث بتحديد المؤشرات الأساسية لتحليل مخاطر القطع الأجنبي على الشكل التالي:

أ - المؤشر الأول: إجمالي القيمة عند الخطر / صافي مراكز القطع الأجنبي:

ويرمز له بـ (VaR_{FX}) Foreign Exchange Value at Risk وهو من المؤشرات الهامة، وتدل زيادة هذه النسبة على زيادة المخاطر الناجمة عن العمليات الأجنبية لمصرف سورية المركزي. وتمثل القيمة عند الخطر أقصى خسارة ممكنة يتحملها المصرف نتيجة التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وتحسب القيمة عند الخطر VaR لصافي مراكز القطع الأجنبي لدى المصرف باستخدام الأسلوب التحليلي *Analytical Approach*

ب - المؤشر الثاني: نسبة الرفع المالي بالقطع الأجنبي

ويرمز له بـ (FL_{FX}) Foreign Exchange Financial Leverage، وتحدد هذه النسبة العلاقة بين الأصول الأجنبية ورأس المال والاحتياطيات، ويعبر عنها بعدد مرات الموجودات الأجنبية من القاعدة الرأسمالية، ويبين الجدول رقم / 22 / أدناه انخفاض النسبة خلال عامي 2011 و 2012 لتصبح (2.27 ، 1.44) على الترتيب كمؤشر على زيادة رأس مال المصرف من خلال الاحتياطيات وعمليات إعادة تقييم الموجودات الأجنبية، وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً يتيح لمصرف سورية المركزي التوسع بعملياته واستيعاب مخاطره.

ج - المؤشر الثالث: هامش الربح بالقطع الأجنبي:

ويرمز له (PM_{FX}) Foreign Exchange Profit Margin ، حيث يمكن الحصول على هامش الربح بالقطع الأجنبي من خلال نسبة إجمالي الربح من العمليات الأجنبية إلى الموجودات الإيرادية، وتتأثر هذه النسبة بخصائص الموجودات الأجنبية ذات العائد وهي (الحسابات الجارية ولأجل لدى المرسلين في الخارج، والأسناد العامة والسلف بالعملة الأجنبية، وسندات لأمر بالقطع الأجنبي والموجودات لدى المنظمات الدولية)، ويتضمن إجمالي الربح الفرق بين إيرادات ونفقات الاستثمار بالقطع الأجنبي، مع الإشارة إلى أن معظم الإيرادات والنفقات تتمثل بشكل رئيسي في الفوائد المستلمة (دخل الفوائد) والمدفوعة (تكاليف الفوائد) بالقطع الأجنبي. وبالتالي يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استثمار موجوداته الأجنبية الإيرادية في توليد الأرباح بالقطع الأجنبي.

د - المؤشر الرابع : نسبة السيولة بالقطع الأجنبي:

ويعبر عنها بنسبة الاحتياطيات الأولية والثانوية بالعملة الأجنبية إلى مجموع الودائع بالعملة الأجنبية، وتمثل الاحتياطيات الأولية الأجنبية (النقد الأجنبي والحسابات الجارية بالقطع الأجنبي) أما الاحتياطيات الثانوية فهي تمثل (الحسابات لأجل بفوائد والموجودات لدى المنظمات الدولية والأسناد العامة)،

العلاقة بين مؤشرات مخاطر القطع الأجنبي ومؤشرات المخاطر المالية الإجمالية:

إشارة لما سبق وبناء على ما أظهره الباحث في الجانب النظري من تأثير مخاطر القطع الأجنبي على محتوى التقارير المالية لمصرف سورية المركزي كما وشكلاً، سيختبر الباحث فيما إذا كانت هناك أية علاقات ذات دلالات إحصائية بين مؤشرات مخاطر القطع الأجنبي والمؤشرات المالية للمخاطر الإجمالية المحددة سابقاً بالاستناد إلى النسب المالية المحسوبة خلال الفترة (2005-2012)،
العلاقة بين مؤشر القيمة عند الخطر VaR_{FX} ومؤشر السيولة بالقطع الأجنبي LR_{FX} :

تظهر نتائج تحليل معامل الارتباط أن قيمة sig تساوي 0.032 وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد البالغ 0.05، كما أن إشارة معامل الارتباط سالبة مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين عكسية. وقياس قوة العلاقة والارتباط بين المتغيرين نلاحظ من الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت (-0.75)¹ وبمستوى دلالة 0.05 وتدل قيمة معامل بيرسون على أنه يوجد ارتباط عكسي قوي بين المتغيرين، وهذا النتيجة تعكس انخفاض حجم سيولة المصرف المركزي بالقطع الأجنبي بالتزامن مع زيادة نسبة القيمة عند الخطر.

- العلاقة بين مؤشر القيمة عند الخطر VaR_{FX} ومؤشر كفاية رأس المال الكلية CA :

نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين تساوي (+ 0.86) وهي تدل على علاقة خطية موجبة وقوية بين المتغيرين عند مستوى دلالة 0.01، كما أن قيمة مستوى الدلالة sig بلغت (0.006) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية وأقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد.

وهذا يفسر أن زيادة مؤشر كفاية رأس المال الكلي للمصرف ترافق طردياً مع ارتفاع قيمة مخاطر القطع الأجنبي وهذا يتوافق مع نتائج الدراسة التحليلية التي أظهرت أن أرباح إعادة التقييم الناجمة عن مخاطر تقلبات أسعار الصرف تقفل في حسابات رأس المال المصرف.

الجدول رقم / 28 / تحليل الانحدار بين مؤشر VaR_{FX} و CA

¹ يمكن اعتبار الارتباط طردي (أو عكسي) قوي: إذا كانت قيمة t تتراوح من (± 0.70) إلى أقل من (± 1)، والارتباط طردي (أو عكسي) متوسط: من (± 0.40) إلى أقل من (± 0.70)، وارتباط طردي (أو عكسي) ضعيف: من صفر إلى أقل من (± 0.40).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.854(a)	.729	.684	.04389

a Predictors: (Constant), VAR_{FX}

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.032	.029		-1.102	.313
	VAR _{FX}	5.538	1.378	.854	4.018	.007

a Dependent Variable: CA

الشكل رقم / 12 / العلاقة بين مؤشر VaR_{FX} و CA

- العلاقة بين مؤشر الرفع المالي بالقطع الأجنبي FL_{FX} وبين مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE ومؤشر مخاطر السيولة الكلية LR للمصرف:

تظهر نتائج تحليل معامل الارتباط أن قيمة sig بين ROE و FL_{FX} تساوي 0.000 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية، ويؤكد ذلك أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين بلغت (+0.96) مما يدل على وجود ارتباط قوي وطردى بين المتغيرين، إذ أن انخفاض عدد مرات الأصول الأجنبية من رأس المال المصرف قد أدى في نفس الوقت إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية.

ولبيان أثر مؤشر الرفع المالي بالقطع الأجنبي على العائد على حقوق الملكية، فقد بلغت قيمة معامل التحديد $R^2=0.92$ كما هو واضح في جدول تحليل التباين رقم / 29، وهو مؤشر جيد ويدل على تأثير قوي لمؤشر الرفع المالي بالقطع الأجنبي على مؤشر العائد على حقوق الملكية، والشكل رقم /

13 / يوضح العلاقة بين ROE و FL_{FX} .

الجدول رقم / 29 / تحليل الانحدار بين ROE و FL_{FX}

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.961(a)	.923	.911	.04882

a Predictors: (Constant), FL_{FX}

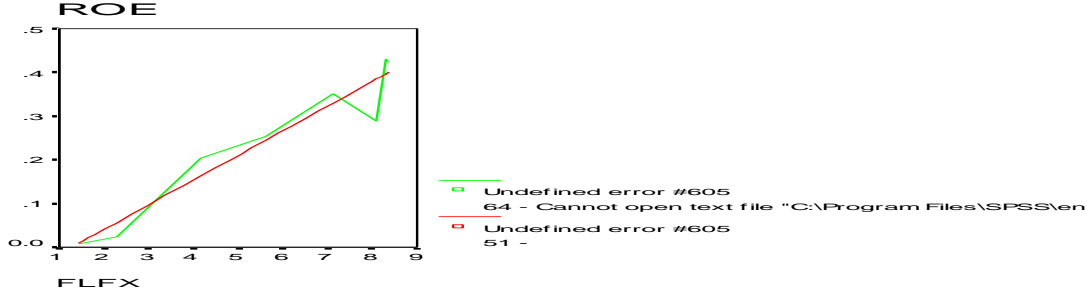
Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.072	.041		-1.739	.133

FLFX	.056	.007	.961	8.500	.000
------	------	------	------	-------	------

a Dependent Variable: ROE

الشكل رقم / 13 / العلاقة بين FL_{FX} و ROE



من جهة أخرى يرتبط مؤشر الرفع المالي بالقطع الأجنبي ومؤشر مخاطر السيولة الكلية بعلاقة خطية عكسية قوية حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (-0.86)، وقيمة sig أقل بكثير من 0.05، والشكل رقم /14/ يظهر ذلك. كما تدل قيمة معامل التحديد R^2 الموضحة في الجدول رقم / 30 / على أن 75% من التغيرات في مخاطر السيولة الكلية تفسر بواسطة الاختلافات في مؤشر الرفع المالي بالقطع الأجنبي، ويمكن صياغة معادلة الانحدار بين المتغيرين كما يلي:

الجدول رقم / 30 / تحليل الانحدار بين FL_{FX} و LR

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.869(a)	.756	.715	.32943

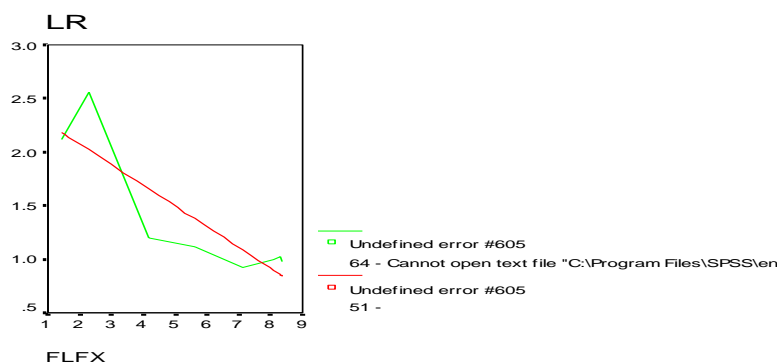
a Predictors: (Constant), FL_{FX}

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.459	.279		8.799	.000
	FL_{FX}	-.193	.045	-.869	-4.309	.005

a Dependent Variable: LR

الشكل رقم / 14 / تحليل الانحدار بين FL_{FX} و LR



- العلاقة بين مؤشر هامش الربح بالقطع الأجنبي PM_{FX} ومؤشر العائد على حقوق الملكية للمصرف ROE :

تظهر نتائج تحليل معامل الارتباط أن قيمة sig تساوي 0.04 وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد البالغ 0.05 مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة خطية، وتشير قيمة معامل الارتباط والمساوية إلى (0.71+) إلى أن العلاقة قوية وطرديّة بين المتغيرين. والشكل رقم / 15 / يوضح شكل العلاقة بين المتغيرين.

ومن خلال نتائج تحليل التباين الموضحة في الجدول رقم / 31 / لإظهار أثر المتغير المستقل وهو PM_{FX} على المتغير التابع وهو ROE ، نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي إلى 51% ، أي نصف التغيرات في ROE تسبب من خلال PM_{FX} وأن (50%) قد تعزى لعوامل أخرى،

الجدول رقم / 31 / تحليل الانحدار بين PM_{FX} و ROE :

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.714(a)	.510	.428	.12344

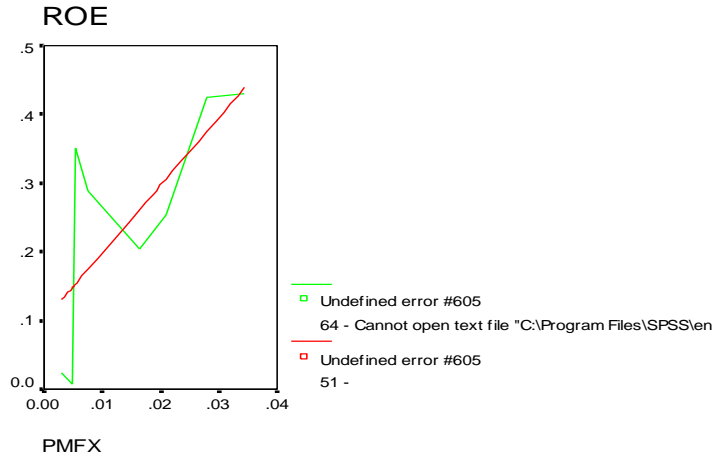
a Predictors: (Constant), PM_{FX}

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.100	.074		1.360	.223
	PM_{FX}	9.848	3.941	.714	2.499	.047

a Dependent Variable: ROE

الشكل رقم / 15 / العلاقة بين PM_{FX} و ROE :



- العلاقة بين مؤشر السيولة بالقطع الأجنبي LR_{FX} ومخاطر أسعار الفائدة IRR للمصرف: بلغت قيمة sig بين المتغيرين (0.007) وهي قيمة دالة إحصائياً وأقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (+ 0.85) مما يشير على أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة إحصائية طردية قوية. ويتضح من خلال الجدول رقم / 32 / أن 72% من التباينات في مخاطر

الجدول رقم / 32 / تحليل الانحدار بين LR_{FX} و IRR

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.853(a)	.728	.682	4.04457

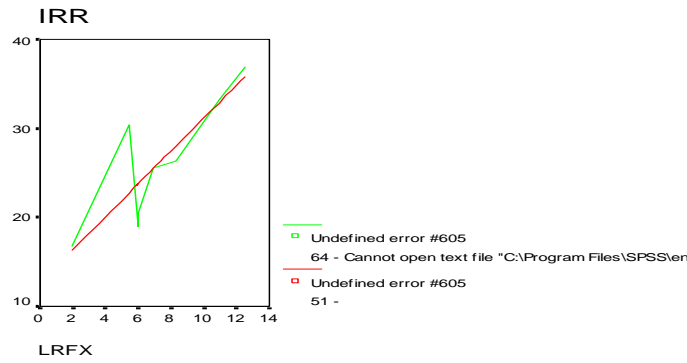
a Predictors: (Constant), LR_{FX}

Coefficients(a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	12.717	3.632		3.501	.013
	LR_{FX}	1.848	.461	.853	4.005	.007

a Dependent Variable: IRR

الشكل رقم / 16 / العلاقة بين LR_{FX} و IRR



المبحث الثاني: بناء محفظة القطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي للحد من المخاطر وتحقيق التوزيع الأمثل للأصول الأجنبية.

نص المرسوم التشريعي رقم 21 لعام 2011 على أن يتولى مجلس النقد والتسليف اعتماد استراتيجية واضحة لاستثمار الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، على أن يشكّل مصرف سورية المركزي محفظة احتياطياته الرسمية بأي من الموجودات الأجنبية التالية أو جميعها:

- الذهب والمعادن الثمينة الأخرى التي يحتفظ بها مصرف سورية المركزي.
- الأوراق النقدية بعملة أجنبية قابلة للتحويل والتي يحتفظ بها مصرف سورية المركزي لديه أو في حساباته لدى الغير.

- الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب والودائع لأجل لمدة لا تتجاوز السنة الواحدة وذلك بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل والتي يحتفظ بها مصرف سورية المركزي في حساباته لدى المصارف المركزية أو المؤسسات المالية الدولية.

- أدوات الدين القابلة للتداول المحررة بعملة أجنبية قابلة للتحويل والصادرة عن الحكومات أو المصارف المركزية أو المؤسسات المالية الدولية، أو التي تضمنها هذه الجهات بشكل كامل، وذلك وفق الضوابط التي يحددها مجلس النقد والتسليف لاسيما مواصفات هذه الأدوات من آجال وتصنيف ائتماني .

- المطالبات على المؤسسات المالية الدولية أو المؤسسات المالية لدى الدول الأخرى الناتجة عن اتفاقات إعادة الشراء واتفاقات الإقراض بضمان أدوات الدين المذكورة آنفاً .

- حقوق السحب الخاصة المحتفظ بها لدى صندوق النقد الدولي.

- مركز احتياطي الدولة لدى صندوق النقد الدولي.

إشارة لذلك سيقوم الباحث في هذا المبحث باحتساب القيمة عند الخطر لمحفظة العملات الأجنبية الحالية لمصرف سورية المركزي، ومن ثم استخدام أسلوب البرمجة الخطية لاختيار محفظة التوظيفات الأجنبية التي تحقق توزيعاً كفوئاً للموارد الأجنبية والمبادلة المثلى بين العائد والمخاطرة.

أ - قياس العائد والمخاطرة لمحفظه القطع الأجنبي الاستثمارية الحالية لدى مصرف سورية المركزي في ظل ثبات أسعار الصرف.

بالاستناد إلى البيانات السابقة سيقوم الباحث باحتساب عائد ومخاطرة القطع الأجنبي مع افتراض حالة الاستقرار في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية، أي أن احتمالية التعرض لمخاطرها ستكون في حدودها الدنيا أو معدومة.

ولتحديد وسطي نسبة كل أصل في المحفظة، قام الباحث باحتساب نسبة كل أصل أجنبي في كل عام بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف سورية المركزي ومن ثم احتساب المتوسط الحسابي لنسبة كل أصل خلال الفترة (2005-2012)

وعليه وباستخدام برنامج الأكسل يمكن الحصول على متوسط العوائد السنوية للمحفظة الحالية وعائد المحفظة الإجمالي كما يأتي:¹

الجدول رقم / 36 / معدل العائد لمحفظه القطع الأجنبي الحالية لدى مصرف سورية المركزي خلال الفترة (2005-2012)

وسطي العائد	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنة
2.04%	1.86%	1.18%	1.69%	1.33%	2.57%	2.69%	2.25%	2.77%	عائد المحفظة

وكما أشار الباحث ضمن الإطار النظري للبحث، فإنه يعبر عن القيمة عند الخطر لمحفظه القطع الأجنبي بقيمة تباين عوائد المحفظة مع الأخذ بعين الاعتبار الارتباط بين تلك العوائد، باستخدام المعادلة التالية:

ب - قياس العائد والمخاطرة لمحفظه القطع الأجنبي الاستثمارية الحالية لدى مصرف سورية المركزي في حال التعرض لتغيرات أسعار الصرف.

تختلف قيمة عوائد ومخاطر محفظة القطع الأجنبي بعد أخذ تغيرات أسعار الصرف بعين الاعتبار، والتي ستشكل عنصراً إضافياً لعوائد ومخاطر المحفظة المحددة في الفقرة السابقة، وفي هذا الجانب يبين الباحث ما يأتي:

- حساب العائد على تغيرات أسعار الصرف:

يمكن قياس العائد على تغير سعر صرف عملة معينة مقابل الليرة السورية من خلال معدل نمو سعر صرف العملة والذي يتمثل كما هو معروف بالنسبة المئوية للتغير بين سعر الصرف في نهاية السنة وبدايتها مقسوماً إلى سعر الصرف في الفترة السابقة،

ويوضح الجدول الآتي العائد الإجمالي لمحفظه القطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي في ظل تغيرات أسعار الصرف.

الجدول رقم 38/ العائد الإجمالي لمحفظه القطع الأجنبي الحالية في ظل تغيرات أسعار الصرف خلال الفترة 2012-2005

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	وسطي العائد
عائد المحفظة الحالية (دون تغيرات أسعار الصرف)	2.77%	2.25%	2.69%	2.57%	1.33%	1.69%	1.18%	1.86%	2.04%
العائد على تغير سعر الصرف	-4.653%	-0.244%	-0.119%	-7.08%	3.26%	4.02%	18.10%	39.76%	6.63%
وسطي العائد الإجمالي للمحفظة الحالية	-1.88%	2.00%	2.57%	-4.51%	4.59%	5.71%	19.28%	41.62%	8.67%

يلحظ من الجدول السابق ارتفاع العائد على تغيرات أسعار الصرف بشكل تدريجي ولكافة العملات خلال فترة الدراسة نتيجة الارتفاع الكبير الحاصل لأسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية مما زاد من قيمة إجمالي العائد لمحفظه القطع الأجنبي الحالية.

- حساب مخاطرة محفظة القطع الأجنبي الحالية في ظل تغيرات أسعار الصرف:

يحتسب الانحراف المعياري الذي يمثل مخاطرة محفظة القطع الأجنبي في ظل تغيرات أسعار الصرف بنفس الطريقة السابقة المبينة في المعادلة رقم (2) ولكن مع إضافة قيمة وسطي التقلب السنوي لتغيرات أسعار الصرف إلى الانحراف المعياري لكل أصل، وإضافة عوائد تغيرات أسعار الصرف إلى العوائد السنوية للمحفظة، بهدف الوصول إلى قيمة تقديرية لمخاطرة كل أصل في ظل تغيرات أسعار الصرف، مع بيان صعوبة تحديد نسبة التقلب السنوي لتغيرات أسعار الصرف الخاصة بكل أصل على حدة لعدم توفر البيانات المتعلقة باستثمار كل عملة في كل أصل أجنبي، لذلك اعتمد الباحث على السعر الواسطي لتقلبات أسعار الصرف في كل سنة،

ثانياً: استخدام أسلوب البرمجة الخطية وتحديد المشكلة والافتراضات.

يرتكز النموذج المقترح على استخدام الأساليب الكمية لصياغة نموذج البرمجة الخطية، ويتحدد هذا النموذج في ضوء العلاقة بين العائد والمخاطرة في توظيفات محفظة القطع الأجنبي لدى مصرف سورية المركزي، ويهدف إلى تكوين محفظة استثمارية بالقطع الأجنبي ذات عوائد ودرجات مخاطر مختلفة وكفاءة وهذا ما تسعى إليه نظرية المحفظة الحديثة، وبالإمكان توصيف النموذج على الشكل التالي:¹

المشكلة الأساسية:

¹ د. العريبي، عصام، 2002، "الاستثمار في بورصات الأوراق المالية"، دار الرضا للنشر، دمشق، ص 180-183

تتمثل مشكلة النموذج بكيفية توزيع المبالغ الأجنبية المخصصة للتوظيف بصورة مثالية بين عدد من الأدوات الاستثمارية الأجنبية المتاحة والممكنة ضمن محفظة مصرف سورية المركزي.

هدف النموذج:

تتفق أهداف النموذج بشكل أساسي مع الأهداف المنطقية لنماذج اتخاذ القرارات، وتتمثل أهداف النموذج فيما يلي:

- تعظيم قيمة عائد محفظة القطع الأجنبي المقترحة في ضوء مستوى محدد من المخاطر.
- تخفيض مخاطر محفظة القطع الأجنبي المقترحة في ضوء مستوى معين من العائد المتوقع.
- اختيار محفظة القطع الأجنبي التي تحقق مبادلة أفضل بين العائد والمخاطرة.

ثالثاً: تطبيق النموذج لاختيار محفظة العملات الأجنبية المثلى لمصرف سورية المركزي.

بهدف تطوير نموذج يعطي حلاً أفضل لتوزيع محفظة القطع الأجنبي خلال فترة الدراسة 2005-2012، ولبيان المقارنة والاختلاف بين محافظ القطع الأجنبي من حيث العائد والمخاطرة، سيقترح الباحث بناء محفظة استثمارية جديدة لمصرف سورية المركزي تعتمد على تنويع الأدوات الاستثمارية من حيث العملة والاستحقاق ونوع المصرف المرسل، وذلك من خلال:

- إضافة أدوات استثمارية جديدة بعملة الروبل الروسي واليوان الصيني إلى الودائع لأجل الموظفة لدى المصارف المركزية والتجارية.
- الاستثمار بشهادات إيداع جديدة لدى مصارف تجارية لمدة سنة بعملات (الدولار، اليورو، اليوان، الروبل).

- الاستثمار بسندات خزينة جديدة /استحقاق عشر سنوات/ لدى مصارف مركزية بعملات اليورو واليوان والروبل.

- الاستثمار بأسهم جديدة لدى مصارف تجارية بعملات اليورو واليوان والروبل. وتظهر العوائد المتوقعة لأصول محفظة القطع الأجنبي المقترحة من قبل الباحث لكل أصل أجنبي وفق الجدول رقم / 42 /، مع الإشارة لما يأتي:

- تمثل العوائد على السندات الحكومية معدل العائد المطلوب على السندات من قبل المصرف المركزي الألماني والروسي والصيني
- نظراً لصعوبة تحديد وسطي العائد السوقي للأسهم المستثمرة في مصارف أوروبا وروسيا والصين، سيعتمد الباحث على تطبيق متوسط معدلات العائد على حقوق الملكية للأسهم الأجنبية المستثمرة في مصارف الدول المذكورة.

كما يتضح من الجدول رقم / 42 أن الباحث افترض توزيع نسبة الأصول الأجنبية للمحفظة الأجنبية المقترحة بشكل متساوي (4.35% لكل أصل) لغايات المقارنة، وعلى هذا الأساس سيقوم الباحث باحتساب عائد ومخاطرة **المحفظة المقترحة** ومن ثم صياغة وحل نموذج البرمجة الخطية للوصول إلى توزيع أمثل لأصول المحفظة الأجنبية المقترحة بما يحقق المبادلة بين العائد والمخاطرة

أ - تحديد عائد ومخاطرة محفظة القطع الأجنبي الاستثمارية المقترحة لمصرف سورية المركزي:
كما أشار الباحث سابقاً سيتم احتساب عائد ومخاطرة محفظة القطع الأجنبي المقترحة مع افتراض ثبات أسعار الصرف، وبالمقابل تحتسب عوائد ومخاطر نفس المحفظة بعد الأخذ بعين الاعتبار التقلبات السنوية المستمرة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية.

الجدول رقم / 43 / العائد الإجمالي لمحفظة القطع الأجنبي الاستثمارية المقترحة في ظل تغيرات أسعار الصرف

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	وسطي العائد
عائد المحفظة المقترحة (دون التعرض لتغيرات أسعار الصرف)	4.27%	4.69%	5.44%	4.26%	3.07%	3.45%	3.02%	3.08%	3.91%
العائد على تغير سعر الصرف	-4.65%	-0.24%	-0.12%	-7.08%	3.26%	4.02%	18.10%	39.76%	6.63%
وسطي العائد الإجمالي للمحفظة المقترحة	-0.38%	4.44%	5.32%	-2.82%	6.33%	7.46%	21.12%	42.85%	10.54%

- حساب مخاطرة محفظة القطع الأجنبي المقترحة لدى مصرف سورية المركزي:
وبالاستناد إلى مصفوفة التباين المشترك لعوائد محفظة القطع الأجنبي المقترحة¹ والمحتسبة وفق برنامج أكسل، وبيانات الجدول رقم / 42 / وخاصة حقل الانحراف المعياري لعوائد أصول المحفظة ونسبة كل منها، وبتطبيق المعادلة رقم / 2 / وفق ما تم الإشارة له مسبقاً، يمكن الوصول إلى النتائج التالية التي تعكس القيمة عند الخطر لمحفظة القطع الأجنبي المقترحة لمصرف سورية المركزي

الجدول رقم / 45 / الانحراف المعياري لأصول محفظة القطع الأجنبي المقترحة

في ظل التعرض لتغيرات أسعار الصرف

رمز البند	وسطي التقلب السنوي لسعر الصرف	الانحراف المعياري بعد التعرض لمخاطر تغيرات أسعار الصرف
X1,1	10.52%	10.87%
X1,2	16.79%	17.19%
X1,3	10.52%	10.90%
X1,4	16.79%	17.24%
X2,1	10.52%	10.96%
X2,2	16.79%	17.67%
X2,3	12.54%	13.26%
X2,4	14.98%	15.98%
X2,5	10.52%	11.15%
X2,6	16.79%	17.50%
X2,7	12.54%	13.30%

¹ للاطلاع على بيانات مصفوفة التباين المشترك انظر في قسم الملاحق.

رمز البند	وسطي التقلب السنوي لسعر الصرف	الانحراف المعياري بعد التعرض لمخاطر تغيرات أسعار الصرف
X2,8	14.98%	16.24%
X3,1	10.52%	11.15%
X3,2	16.79%	17.50%
X3,3	12.54%	13.30%
X3,4	14.98%	16.31%
X4,1	16.79%	17.51%
X4,2	12.54%	13.20%
X4,3	14.98%	17.23%
X5,1	16.79%	21.33%
X5,2	12.54%	18.11%
X5,3	14.98%	19.21%
X6,1	15.94%	16.08%

ب- صياغة وحل نموذج محفظة القطع الأجنبي الحالية باستخدام أسلوب البرمجة الخطية:

بناء على ما سبق، وبفرض إمكانية التوظيف في أي نوع من التسهيلات الأجنبية المقترحة، فإنه يمكن التعامل مع مثل هذه المشكلة و بناء نموذج البرمجة الخطية من خلال صياغة الشروط المفروضة على المسألة كالآتي:

1- **تابع الهدف** : نظراً لعدم استقرار عوائد المحفظة المقترحة وكثرة تشتتها حول المتوسط، وبهدف الوصول إلى توزيع أمثل للأصول بما يحقق أقل مخاطرة ممكنة، لذلك سيفترض الباحث أن دالة الهدف هو جعل قيمة مخاطرة محفظة القطع الأجنبي المقترحة أقل ما يمكن.

2- شرط معامل التباين:

للحصول على توزيع أمثل لأصول محفظة القطع الأجنبي في ظل التعرض لتغيرات أسعار الصرف، وزيادة نسبة العائد مع تحقيق أدنى مستوى من المخاطرة، يجب أن تكون قيمة معامل التباين أقل من قيمة معامل التباين المحسوبة للمحفظة المقترحة (ذات النسب المتساوية).

حالة ثبات تغيرات أسعار الصرف: القيد رقم/1/

حالة التعرض لتغيرات أسعار الصرف: القيد رقم/2/

3- شرط التوزيع الأمثل للنسب:

بما أن هناك مبلغاً محدداً سيوزع على مجموعة من الأصول والبالغة /23/ أصلاً بالقطع الأجنبي، وبالتالي يجب أن يكون مجموع النسب مساوياً لـ 100%.

$$\sum_{i=1}^n x_{1,1} \dots x_{6,1} = 100\% \dots \dots \dots \text{القيد رقم /4/}$$

حيث تدل قيمة x على نسبة الأصل في محفظة القطع الأجنبي. ونظراً لعدم استقرار عوائد المحفظة الأجنبية المقترحة وللحصول على توزيع أمثل للموارد الأجنبية سيفترض الباحث أن لا تتجاوز نسبة كل من إجمالي الودائع (جارية ولأجل) وشهادات الإيداع والسندات الحكومية وحقوق السحب الخاصة 20% لكل منها.

$$\sum_{i=1}^n x_{1,1} \dots x_{2,8} \leq 20\% \quad \text{القيد رقم /5/}$$

$$\sum_{i=1}^n x_{3,1} \dots x_{3,4} \leq 20\% \quad \text{القيد رقم / 6/}$$

$$\sum_{i=1}^n x_{4,1} \dots x_{4,3} \leq 20\% \quad \text{القيد رقم / 7/}$$

$$\sum_{i=1}^n x_{5,1} \dots x_{5,3} \leq 20\% \quad \text{القيد رقم /8/}$$

$$\sum_{i=1}^n x_{6,1} \leq 20\% \quad \text{القيد رقم / 9/}$$

4 - شرط عدم السلبية:

يجب أن تكون قيم نسب توزيع الأصول الأجنبية أكبر أو تساوي الصفر.

$$x_{1,1} \dots x_{1,6} \geq 0 \quad \text{القيد رقم /10/}$$

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

أ - نتائج الدراسة التحليلية:

1. تؤدي الإدارة العليا لمصرف سورية المركزي العديد من المهام لتحديد مخاطر القطع الأجنبي لديها، وقد تشكلت لتحقيق هذه الغاية ثلاث لجان أساسية وهي لجنة الاستثمار، لجنة إدارة الاحتياطيات الأجنبية و لجنة المخاطر، كما تسهم مديريةية العمليات المصرفية إلى حد ما في قياس تعرضات مخاطر القطع الأجنبي ويتجلى ذلك من خلال دراسة السوق المالية المحلية والدولية واحتساب وتطبيق نماذج المخاطر المراد اعتمادها وتحديد بعض النسب المعيارية، إضافة لمتابعة ومراجعة مخاطر العمليات المنفذة بالقطع الأجنبي وإعداد التقارير اللازمة،

2. يؤثر تطبيق تعليمات وقرارات مصرف سورية المركزي حول تقييم مخاطر القطع الأجنبي على شكل ومضمون تقاريره المالية السنوية، وتجلي ذلك بالنتائج التالية:
- أ - تتأثر حسابات المصرف نتيجة الاعتراف بالمعاملات الأجنبية وفق أسعار الصرف المعتمدة وتقييم الموجودات والمطلوبات الأجنبية في نهاية العام حسب نشرة أسعار الصرف.
- ب - لا يلتزم مصرف سورية المركزي بالإفصاح عن مخاطر عملياته بالقطع الأجنبي انسجاماً مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 *IFRS* ويتمثل ذلك في عدم امتثاله لمتطلبات الإفصاح الكمية والنوعية لمخاطر القطع الأجنبي.
3. أظهرت نتائج قياس الفجوة لمخاطر القطع الأجنبي بالاستناد إلى البيانات المالية خلال الفترة (2010-2012) إلى تحديد الفجوات الموجبة والسالبة للعملة الأجنبية الرئيسية (الدولار، اليورو، الجنيه الاسترليني، الفرنك السويسري)،

ب نتائج الدراسة التطبيقية:

1. لا يوجد علاقة بين كافة مؤشرات مخاطر القطع الأجنبي ومؤشرات المخاطر المالية الإجمالية لدى مصرف سورية المركزي، وتجلي ذلك من خلال النتائج التالية:
- أ - يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر القيمة عند الخطر بالقطع الأجنبي ومؤشر كفاية رأس المال.
- ب - لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر القيمة عند الخطر بالقطع الأجنبي وكل من مؤشرات العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة.
- ج - يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الرفع المالي بالقطع الأجنبي وكل من مؤشرات العائد على حقوق الملكية وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة.
- د - لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الرفع المالي بالقطع الأجنبي ومؤشر مخاطر أسعار الفائدة.
- أ - أدى تطبيق النموذج المقترح من قبل الباحث والذي يستند على استخدام البرمجة الخطية في إعطاء الحل الأمثل وتنويع المحفظة المقترحة بشكل يحقق التوزيع الأفضل للأصول المستثمرة ويزيد من

العوائد المتوقعة مع إمكانية تخفيض معاملات التباين وذلك في ظل تعرض المصرف لتغيرات أسعار الصرف، حيث أظهرت النتائج انخفاض معامل التباين من 140.20% إلى 133.79% عند إعادة توزيع الأصول بشكل كفوء باستخدام أسلوب البرمجة.

ثانياً: التوصيات:

استناداً إلى نتائج البحث السابقة يوصي الباحث بما يأتي:

- 1 - ضرورة تطوير الهيكل التنظيمي والتقني لمصرف سورية المركزي من خلال إعادة النظر بمديريات المصرف وأقسامه وتعديل النظام الداخلي والتعليمات التنفيذية الناظمة لعمليات القطع الأجنبي على أن تخصص مديرية محددة تسمى بمديرية القطع الأجنبي تنفذ مهام أنشطة القطع الأجنبي بالكامل وتتولى تحديد مخاطرها ويتبع لها عدد من الأقسام المختصة بتنفيذ العمليات الأجنبية. يضاف لذلك إنشاء مديرية جديدة للمخاطر تكون مكملة لمديرية القطع الأجنبي وتسهم في قياس مخاطرها، ويجب أن يترافق ذلك بضرورة تطوير البرامج التقنية المتعددة من خلال الربط فيما بينها عبر نظام معلومات متكامل لتنفيذ العمليات الأجنبية فيما بين الأقسام بالشكل الذي يحدّ من الحسابات الأجنبية الوسيطة ويحقق الدقة المحاسبية كما يوفر الجهد ويخفف من مخاطر التشغيل.
- 2 - اعتماد مصرف سورية المركزي إجراءات عمل جديدة في تقييم مخاطر القطع الأجنبي تتمثل باتباع أسلوب تحليل الفجوة والحساسية لبيان أثر تعرّضات مخاطر القطع الأجنبي على أوضاعه المالية، إلى جانب ضرورة اعتماده أساليب علمية وفنية جديدة مثل القيمة عند الخطر المتمثلة بالأسلوب التحليلي والتاريخي وأسلوب مونتي كارلو لقياس مخاطر القطع الأجنبي وفق مناهج جديدة تساعده على تحديد انحرافات المخاطر بشكل كمي وواضح، بالإضافة إلى تطبيق تقنيات جديدة وخارجية للتحوط من مخاطر القطع الأجنبي كالعقود الآجلة والمستقبلية وخيارات العملة مما يخفف من التعرضات لمخاطر العملة وبالتالي المحافظة على سلامته المالية وخاصة في مجال التعامل بالقطع الأجنبي.
- 3 - ضرورة التزام مصرف سورية المركزي بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر القطع الأجنبي ضمن تقاريره السنوية المالية، والتقيّد بتوجيهات لجنة بازل حول انضباط السوق ومعيار إعداد التقارير المالية رقم 7 في هذا الشأن